



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص الإدارة العامة والتنمية المحلية

الفساد الإداري وإشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر

إشراف الأستاذ:

بن سادات نصر الدين

إعداد الطالب:

طبيبي أنس

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ حداد محمد
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ بن سادات نصر الدين
عضوا مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ صافو محمد
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ	الأستاذ/ عياد محمد سمير
عضوا مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ	الأستاذ/ بوعلام حمو

السنة الجامعية: 2025/2024



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الفساد الإداري وإشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر

إشراف الأستاذ:
بن سادات نصر الدين

إعداد الطالب:
طبيبي أنس

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ حداد محمد
مشرفا ومقررا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ بن سادات نصر الدين
عضوا مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ	الأستاذ/ صافو محمد
عضوا مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذ	الأستاذ/ عياد محمد سمير
عضوا مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ	الأستاذ/ بوعلام حمو

السنة الجامعية: 2025 / 2024

إهداء

أهدي هذا العمل إلى

بلدي الغالي الجزائر وروح شهدائه الطاهرة

إلى والدي الكريمين أدام الله صحتها ومد في عمرهما

إلى من هي بمنزلة الأم خالتي

إلى السند والعضد أخوتي الأعزاء وأخواتي الثلاثة

إلى مؤنستي ورفيقة عمري إلى من جعلها الله سكنا زوجتي الغالية

إلى كل من علمني حرفا طيلة مسيرتي التعليمية وأثار لي طريق العلم والمعرفة

إلى رفقاء دربي كل باسمه ومكاته

إلى كل الأحباب والأقرباء ممن كانوا دعما وسندا

شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
أشكر الله تعالى على توفيقه في انجاز هذا العمل أحمده حمدا كثيرا في المبتدى والمنتهى
أتقدم بشكري وعرفاني بالجميل إلى أستاذي الفاضل البروفيسور بن سادات نصر الدين
لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة، ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد رغم
تباعد المسافات وكثرة الانشغالات.

وأسجل شكري وتقديري إلى الدكتورة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة هذا العمل، لكم مني جزيل وبالغ الاحترام.

والشكر موصول إلى كل من الأستاذ طيبي محمد والبروفيسور بن بختي عبد الحكيم
والدكتور بوكلي حسن ماهر على معاملتهم الكريمة والإرشاد والتشجيع.
ولا يفوتني أن أشكر أستاذي الفاضل البروفيسور صافو محمد رئيس التكوين في الدكتوراه
على ملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة خلال فترة التكوين في الدكتوراه.

مقدمة

مقدمة

يعتبر الفساد الإداري والإستقرار السياسي من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة التي تشغل الباحثين في الدراسات العلمية، خاصة في سياق البحوث التي تهتم بالدول النامية، والتي تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة والإستقرار السياسي، حيث يمثل الفساد الإداري عبئا على النظام السياسي وتحديا كبيرا على النظام الإداري، ذلك راجع الى الأثر الذي يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة، وتقويض النظام وزيادة التوترات الإجتماعية.

ويكتنف الفساد الإداري في طياته استخدام السلطة العامة لأغراض شخصية، او لأسباب مالية مثل الرشوة والفساد المالي والتعامل غير الشفاف على مستوى الصفقات الحكومية، الأمر الذي ينعكس سلبا على الخدمات العامة والإدارة بشكل عام، وعلى كافة مستويات الحياة الإقتصادية والإجتماعية، حيث يعيق عملية التنمية ويزيد من الفروقات الإجتماعية، ويقوض الإستقرار الإجتماعي والسياسي الذي يعنى بقدرة النظام على الحفاظ على السلم الإجتماعي في ظل إدارة رشيدة مبنية على أساس الشراكة السياسية الواسعة والشفافية في إدارة الشؤون العامة.

كما ان فهم علاقة الفساد الإداري بالإستقرار السياسي يساعد في تحديد السياسات والإجراءات، والتي يمكن اتخاذها لتعزيز الإدارة الرشيدة، وكذا المحافظة على استقرار النظام السياسي وديمومته، والذي يضع من بين أهم اولوياته وأهدافه تحقيق الرفاهية العامة، عن طريق تقديم خدمات عامة وبجودة عالية من طرف إدارة ذات كفاءة عالية وفاعلة في المجتمع، بحكم أنها همزة وصل بين المجتمع والحكومة، وفعالية في استتباب الأمن في ابعاده السياسية.

ومما لا شك فيه ان الجزائر وكغيرها من الدول أولت اهتماما متزايدا بموضوع الفساد الإداري واستقرار النظام السياسي، حيث يمثل كل واحد منهما جوانبا حيوية من التحديات التي تقف عقبة أمام جهود ومساعي النظام الجزائري على الصعيدين الإداري والسياسي والأبعاد الإقتصادية، ونظرا للتحويلات السياسية والإقتصادية الداخلية والخارجية، فان عملية التنمية المستدامة التي تصبو اليها الجزائر لم تتحقق لأنها لا تزال تعاني من الفساد الذي يعد واحدا من العوامل التي تعيق التنمية.

ويعد الفساد الإداري من أهم هذه النقاط التي زادت من التوترات الإجتماعية، حيث أدى إلى انعدام الثقة بين المواطنين والحكومة، ليتفاقم حجم هذه التوترات الى تحولات سياسية لطالما كانت

تشكل تحدياً أمام النظام السياسي منذ الإستقلال، حيث قام النظام السياسي في كل فترة بالسعي نحو متطلبات تحقيق إدارة رشيدة من أجل الحد من الفساد الإداري.

وبما أن الجزائر تعاني من تحديات متعددة تتعلق بالفساد الإداري واستقرار النظام السياسي، فإن فهم هذه الجوانب يمثل خطوة أساسية لإجراء ما يلزم من تغييرات لمحاولة توقعات الجماهير وتوجهاتها، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليتها ولتحديد السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الإدارة الرشيدة وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في البحث عن علاقة الفساد الإداري بالإستقرار السياسي في الجزائر وتتفرع أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية.

أولاً: أهمية الدراسة من الناحية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية في طبيعة الموضوع والمتمثل في الفساد الإداري واشكالية الإستقرار السياسي في النظام الجزائري إضافة إلى أثر النقاشات المهمة بموضوع الفساد الإداري وآثاره السياسية وأزمة الإستقرار في الأنظمة السياسية وأيضاً في الحقل المعرفي لمفهوم الفساد والإستقرار بشكل عام سواء ما يتعلق بشرح أو توضيح الأفكار وبعض المفاهيم التي لا تزال تشكل غموضاً.

ثانياً: أهمية الدراسة من الناحية العملية:

تزداد أهمية هذه الدراسة بسبب التغيرات التي يشهدها النظام السياسي الجزائري، وتسلط الضوء على أهم الآليات التي استحدثتها الجزائر لمواجهة هذه الآفة الخطيرة، وإبراز أهمية الإستقرار عند محاربة هذه الظاهرة وتوضيح الجوانب العملية للنظام السياسي في مواجهة هذه التحديات وبيان خطورتها وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الأسس النظرية المتعلقة بمفهوم الفساد الإداري، والنظريات المفسرة لهذا المفهوم، وأيضاً تقديم عرضاً مفاهيمياً لموضوع الإستقرار السياسي، كما تسعى الدراسة إلى التعرف على الظاهرة في الوحدة محل الدراسة -الجزائر-، والتطرق إلى واقع النظام الإداري في الجزائر، والبحث في انعكاسات الفساد الإداري على النظام السياسي، وآثاره السياسية والإقتصادية، من خلال تحليل مشكلات الإدارة الجزائرية، وتأثيراتها على الجانب الإقتصادي والسياسي، إذ شهدت تجاوزات حيث أصبح الفساد يشكل تهديداً على أمن واستقرار النظام السياسي في الجزائر.

وان الغرض من هذه الدراسة توضيح وتحليل الإستراتيجيات التي اتخذها النظام السياسي للوصول الى الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن الوقوف على الأهداف المرجوة من الدراسة من خلال الوقوف عند العناصر المهمة لموضوع الإستقرار ومكافحة الفساد في النظام السياسي:

- توضيح مدى قدرة النظام السياسي في التقليل من الآثار السلبية للبيروقراطية
- إمكانية الإنطلاق من موضوع تطوير الجهاز الإداري للوصول الى إدارة رشيدة وإقرار الإستقرار.
- معرفة الإصلاحات التي جاءت بها الجزائر في مجال مكافحة الفساد ودعم الإستقرار.

إشكالية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في موضوع الفساد الإداري وتسليط الضوء على المشاكل السياسية والإقتصادية وكذا الإدارية ومدى أثرها على استقرار النظام السياسي الجزائري وعلى ضوء هذا تتأتى إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر الفساد الإداري على الإستقرار السياسي في الجزائر؟ وما هي الآليات الكفيلة للتعامل مع ظاهرة الفساد؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات نلخصها فيما يلي:

ما هي الدلالة المعرفية لمصطلحي الفساد الإداري والإستقرار السياسي؟ وما العلاقة بين هذين المتغيرين؟

ما هي بنية النظام الإداري والسياسي في الجزائر؟ وكيف أثر الفساد على الإستقرار؟
فيما تتمثل اليات الحد من الفساد الإداري؟ وماهي الحلول الممكنة لترسيخ الإستقرار السياسي في النظام السياسي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة والتساؤلات التي جاءت في الدراسة نفترض أن الفساد الإداري والإستقرار السياسي في الجزائر تحكمهما علاقة سببية، فإذا كان الإستقرار السياسي فاعل أساسي فانه كفيل بمواجهة التحديات الإدارية، وينتج أداء جيد داخل الجهاز الإداري، ومنه ارتأينا تقديم مجموعة من الفرضيات التي تساعد في عملية البحث:

يرتقن ضمان الإستقرار السياسي في الجزائر بتحليل ركائز الإستقرار واعتماد أبعاده الإستراتيجية كأرضية لتفعيل آليات مكافحة الفساد.

- الفساد الإداري والإستقرار في النظام السياسي مفهومان يرتبط كل منهما بالنظريات والمداخل التي ساهمت في اثراء مضامين فكرية جديدة.

- يرتبط الحد من الفساد الإداري في الجزائر بجدية المساعي والمجهودات التي يعتمدها النظام السياسي في تحقيق الاستقرار.

المجال المكاني والزمني والموضوعي للدراسة: ان تحديد المجالات المكانية والزمانية وكذا الموضوعية من بين أهم الخطوات في البحث العلمي التي تساعد في التحليل الدقيق

أولاً: الحدود المكانية:

ترتكز الدراسة على الجزائر كإطار مكاني، ومنطقة تعاني من الفساد الإداري، وتغلغل هذا الأخير في نظامها السياسي، وما تبعته من آثار كثيرة استنزفت الإقتصاد الوطني، وكادت أن تعصف باستقرار النظام السياسي فيها.

ثانياً: الحدود الزمانية:

تعالج الدراسة الفساد الإداري في الجهاز الإداري الجزائري، والإنعكاسات المترتبة عنه داخل النظام السياسي. كما تؤكد الدراسة بشكل خاص على المرحلة الممتدة من تسلم عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية سنة 1999، الى غاية استقالته بعد أحداث الحراك الشعبي سنة 2019، وتطرق الدراسة الى الإصلاحات السياسية والإدارية خاصة في عهدة الرئيس عبد المجيد تبون.

ثالثاً: المجال الموضوعي للدراسة:

تقوم هذه الدراسة على معالجة الجهاز الإداري في الجزائر وإصلاح ما به من اختلالات من أجل ضمان الإستقرار السياسي، وذلك من خلال التطرق الى ظاهرة الفساد الإداري وتداعياته على استقرار النظام السياسي، والبحث في الاليات والمجهود التي جاءت للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من طرف النظام السياسي الجزائري، خلال عهد الرئيس بوتفليقة. وأيضا دراسة التجارب التي سبقت عهد بوتفليقة، من أجل الوصول الى تبني سياسات رشيدة تهتم بالحد من الفساد الإداري، وتعزيز الإستقرار السياسي في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

ان اختيار الباحث لموضوع البحث لم يكن وليد الصدف بل كانت وراءه دوافع محددة أدت الى هذا الطرح وهي كما يلي:

الدوافع الموضوعية: تنامي النقاش حول تحسين مستوى الأداء الإداري، واسهامات الدولة الجزائرية في عقلنة الجهاز الإداري، والجهود المبذولة من طرف النظام السياسي الجزائري للحفاظ على الإستقرار السياسي.

أحداث الحراك الشعبي وتعدد الخطابات الرئاسية في هذا الموضوع، ومساعي الجزائر في التصدي لإنتشار المعاملات البيروقراطية السلبية، اذ نجد أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في جل خطابه يركز على محاربة الفساد، وإرساء دعائم الإدارة الرشيدة.

الدوافع الذاتية:

استجابة لفضول الباحث العلمي الذي يرجع الى الدراسات ما قبل التدرج، بداية من مذكرة الليسانس والمعونة بأثر الفساد الإداري على فعالية النظام السياسي، الى مذكرة الماستر التي تناولت دور الحكم الراشد في عقلنة الجهاز البيروقراطي في الجزائر، حيث حاولت هذه الدراسة ان تكشف عن أهمية الحكم الراشد كمقاربة سياسية وقانونية من أجل عقلنة الجهاز البيروقراطي في الجزائر، ومعالجة الإختلالات في هذا التنظيم.

ادبيات الدراسة:

الى حد كبير اعتمدت الدراسة على مجموعة من البحوث والدراسات وهي كالآتي:

الكتب:

كتاب الفساد والحكم الصالح وهو عبارة عن بحوث علمية من اعداد العديد من المؤلفين مثل إسماعيل الشطي وآخرون، وتقدم هذه الدراسة تحليلا شاملا من ارتباط الفساد بالحكم الصالح إلى كيفية تأثير الفساد على فعالية الحكم الراشد، كما تقترح استراتيجيات لمكافحة الفساد وتعزيز جودة الحوكمة. يكشف البحث عن التأثيرات السلبية للفساد على الحكم الصالح، ويبرز أهمية اتخاذ إجراءات لتحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز النزاهة، ومن أهم ما توصل اليه الباحثون من نتائج هو تقديم مجموعة من الإستراتيجيات والتوصيات لتعزيز الحكم الصالح وتقليل الفساد بما في ذلك تعزيز الشفافية، تحسين المساءلة، وتعزيز التثقيف والتدريب.

ومما يعزز من جودة البحث أنه يساهم في فتح آفاق جديدة لدراسات وبحوث حول العلاقة بين الفساد والحكم الصالح، وأيضا دراسة الجوانب التي لم يتطرق اليها الباحثون في الكتاب، بالتركيز على الفساد الإداري وانعكاساته على النظام السياسي، من خلال تحليل متغير الاستقرار السياسي في الجزائر، انطلاقا من خصوصية النظام السياسي الجزائري وطبيعة النظام الإداري.

أطروحات الدكتوراه:

دراسة عبد العالي حاجة، المعنونة "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، تعد إحدى الدراسات المهمة التي تتناول التشريعات والإجراءات القانونية التي وضعتها الجزائر لمكافحة الفساد الإداري.

وتناولت هذه الدراسة الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري لمكافحة الفساد الإداري، وذلك عبر تحليل السياسة الجنائية المنتهجة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك قانون الإجراءات الجزائية والقوانين الأخرى ذات الصلة.

تتداخل دراستنا مع هذا العمل في شرح دور الأجهزة الرقابية المتخصصة، مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، واسهامها في مراقبة تنفيذ القوانين والإجراءات المتعلقة بمكافحة الفساد. وأهمية الأجهزة

الرقابية والآليات الإدارية في الوقاية من الفساد ومكافحته، فقد أكدت هذه الدراسة على الشق الإداري دون إعطاء أهمية كبيرة للآثار وانعكاسات الفساد الإداري على النظام السياسي.

ومن هذا المنطلق ركزت دراستنا في تحليل أثر الفساد الإداري على النظام السياسي وتداعياته على الاستقرار من خلال تحليل شامل للإجراءات المتبعة، والجهود التي جاءت في هذا الموضوع من طرف النظام السياسي الجزائري، وصولاً إلى تقديم اقتراحات يمكن أن تسهم في تحسين فعالية مكافحة الفساد وتعزيز استقرار النظام السياسي في الجزائر.

قامت دراسة بوقاسم أمال المعنونة بـ "تأهيل المرفق العام وتحديات إصلاح الخدمة العمومية في الجزائر 2013-2016" على ضرورة تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تطوير نظم رقابية فعالة وإشراك المجتمع المدني بشكل أكبر في عمليات الإصلاح.

وتأتي هذه الدراسة في قالب من الأبحاث التي تهدف إلى فهم وتحليل جهود تأهيل وإصلاح المرافق العامة في الجزائر، وخصوصاً في الفترة بين 2013 و 2016. الفترة التي شغلت نصيباً من تحليلنا في الدراسة، وكان التداخل في تحليل والبحث في مشكلات الإدارة الجزائرية وانعكاساتها الإدارية والاقتصادية، كما تستند هذه الدراسة على آراء الأساتذة والطلبة في مجال العلوم السياسية والإدارة العامة لتقديم صورة شاملة عن التحديات والإنجازات في هذا المجال.

إن هذه الدراسة سمحت لنا بالبحث في الآليات الواجب تبنيها من أجل الوصول إلى إدارة رشيدة من خلال ما تقدم في الدراسة من توصيات، كما كان لدراستنا نصيباً في البحث في الجانب الذي تم اغفاله، من خلال دراسة كينونة النظام السياسي الجزائري، وسبل الوصول إلى الاستقرار وتعزيز دعائم الحكم الرشيد، عن طريق التحليل في الترسنة القانونية والميكانيزمات السياسية للوقاية من الفساد ومكافحته.

فمن خلال هذه الدراسة يتبين أن دراستنا هذه تسعى إلى إبراز علاقة الفساد الإداري بالاستقرار السياسي وانعكاساته على الأبعاد الأمنية والسياسية وتوضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الاستقرار

والفساد الإداري من خلال البحث في تطور الجهاز الإداري في الجزائر وما ترتب عن كل مرحلة من اختلالات وما صاحبها من تعديلات وكيف واجه النظام السياسي هذه الأزمات كما تطرقنا في الدراسة بوجه خاص الى اسهامات الحكم الراشد في التخلص من الرواسب التي خلفها الفساد الإداري واسهاماته في الوصول الى الاستقرار السياسي في الجزائر.

المقالات العلمية:

مقال من اعداد الباحثين Ghulam Shabbir, Mumtaz Anwar and Shahid Adil بعنوان

Corruption, Political Stability and Economic Growth

في هذه الدراسة قام الباحثون بتوضيح العلاقة بين الفساد والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وتحليل كيفية تأثير الفساد على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، واستكشاف العلاقة بين هذه العوامل في سياق الدول النامية.

ويتداخل هذا البحث مع موضوع الدراسة في كون أن الفساد يمكن أن يضعف دور المؤسسات الحكومية مما يؤدي الى اضعاف الثقة في شرعية اعمال الحكومة، وذهب الباحثون في هذا البحث الى دراسة أثر الفساد على التنمية الاقتصادية، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي في الدول النامية، كما كان جل اهتمامهم بالفساد في الدول النامية ومعالجة الآثار الناجمة عنه، كما قاموا بعرض استراتيجيات محتملة للتخفيف من الآثار السلبية للفساد على التنمية الاقتصادية، واهملوا الجانب السياسي، والآثار الذي يترتب عن الفساد الإداري، هذا الجانب الذي سلطت عليه دراستنا الضوء من خلال البحث في الفساد الإداري وتحليل الاستقرار في النظام السياسي الجزائري وذلك بمعرفة الآثار المترتبة عن الفساد وصولا الى الانعكاسات السياسية واعداد أدلة استراتيجية تساهم في مكافحة الفساد الإداري وإرساء دعائم الاستقرار السياسي.

المقال المعنون ب: آثار الفساد الإداري على عمل المؤسسات الحكومية وسبل معالجته من اعداد خديري حنان حيث قامت في هذه الدراسة بالتطرق الى آثار الفساد الإداري على أداء المؤسسات الحكومية وتقديم سبلا لمعالجته.

كما تهدف الباحثة إلى تحليل كيف يؤثر الفساد الإداري على فعالية وكفاءة المؤسسات العامة، وأيضا التعرف على الآليات التي يمكن من خلالها تحسين الأداء الإداري وتقليل الفساد.

ويظهر جليا التداخل مع الاطروحة في كون أن الفساد الإداري له تأثيرات سلبية على كفاءة وجودة خدمات المؤسسات الحكومية وتتطلب معالجة هذه الظاهرة تبني استراتيجيات شاملة لتعزيز الشفافية والمساءلة وتطوير قدرات المؤسسات. وان الأطروحة تحاول أن تبحث في الجانب الذي تم اغفاله في هذا المقال بالتركيز على خصوصية النظام الاداري والسياسي الجزائري حيث تنطلق الاطروحة من محور الفساد الإداري وتداعياته على الاستقرار السياسي في النظام الجزائري.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

أ- المناهج:

لقد اعتمدنا على المنهج التاريخي: الذي يساعد على الالمام بماهية الفساد الإداري والنظام السياسي في اطارهما الزماني ومعرفة التطورات التي لحقت بهما سواء قبل التعددية الحزبية او بعد التعددية. والقصد من استخدامنا لهذا المنهج هو القدرة التفسيرية التي يزودنا بها حيث حاولنا أن نولي أهمية للزمن في ذلك التفسير، كما لا يكتفي هذا المنهج بسرد الوقائع وتكديسها، لكنه ساعد في تصور الظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد ظاهرة الفساد الاداري، ويسمح بتحليل جوانب الاستقرار السياسي في الجزائري كما أتاح الفرصة نحو التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين مفهومي الفساد الإداري والاستقرار في النظام السياسي الجزائري.

ومن خلال استخدام هذا المنهج حاول الباحث رصد أهم الظروف والأسباب التي أدت لظهور الفساد الإداري وأيضا نتائج الازمات السياسية وانعدام الاستقرار السياسي والتطورات الواقعة في الجهاز الإداري في الجزائر.

منهج دراسة حالة: ان هذا المنهج يسهم في دراسة خصائص الحالة محل الدراسة، وجمع البيانات العلمية المتعلقة بمتغيرات الدراسة بظاهرة الفساد والاستقرار السياسي، فهو يمثل أداة لإقامة ربط وظيفي بين الفصل الاول النظري، وبين الواقع التطبيقي، حيث يقوم على أساس التعمق في دراسة النظام السياسي والإداري، ومعرفة الإحصاءات، والبيانات المقدمة وتحليلها، واستنتاج حلول واقتراحات، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة، وبغيرها من الوحدات المشابهة.

واعتمد على هذا المنهج في الدراسة لتحليل مفهوم وطبيعة النظام الإداري، وكذا السياسي، ومعرفة ما به من اختلالات، ودور الاستقرار من عدمه في عقلنة الجهاز الإداري ومكافحة الفساد الإداري، وذلك من خلال إسقاطه على الدولة الجزائرية، لفهم طبيعة العلاقة بين الفواعل الأساسية من اجل الوصول الى الاستقرار، الذي يصبو اليه النظام السياسي، واستمرارية في ديمومته، والعمل على مواجهة التحديات الادارية.

المنهج الوصفي التحليلي: يهدف هذا المنهج إلى وصف الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بدقة ثم تحليلها وفهمها بشكل عميق، ان استخدام هذا النهج يساهم في دراسة الفساد الإداري والتعرف على إشكالية الاستقرار السياسي في الجزائر وذلك من خلال وصف الفساد الإداري في الجزائر ومعرفة مدى انتشاره في مختلف القطاعات الحكومية والإدارية. كما يتيح الفرصة لتحليل الأسباب والعوامل الأساسية التي تساهم في تفشي الفساد في الجزائر ودراسة قوة من ضعف التشريعات، وأهمية الرقابة والشفافية من عدمهما.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل كيفية تأثير الفساد الإداري على الاستقرار السياسي في الجزائر وتداعياته على ثقة المواطنين بالحكومة، وتأثيراته على توزيع الموارد والعدالة

الاجتماعية، كما يوفر اطارا هاما في تحليل التدابير والسياسات الضرورية والوقائية لمكافحة الفساد من خلال النظر في التفاصيل الدقيقة والتأثيرات المتبادلة بين المتغيرين وتحليل فعالية السياسات الحالية أو المقترحة لمكافحة الفساد في الجزائر.

الاقتربات: استخدم الباحث مجموعة من الاقتربات التي تم الاستعانة بها في تحليل متغيرات الدراسة، ومن بين هذه الاقتربات نجد:

الاقترب النسقي: يعتبر من الاقتربات العلمية المهمة التي تستخدم لفهم الظواهر المعقدة والمتداخلة، ويعتمد على تحليل الظواهر باعتبارها أنظمة تتكون من أجزاء مترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض. يمكن توظيف هذا الاقترب في دراسة العلاقة بين الفساد الإداري والاستقرار السياسي في الجزائر بشكل فعال ومنهجي

وتبرز أهمية هذا الاقترب في طريقة التحليل التي تنظر إلى النظام الإداري والسياسي باعتباره نظاما مفتوحا يتكون من مجموعة من المدخلات (Inputs) المتمثلة في السياسات العامة والتشريعات. الثقافة السياسية والإدارية. مستوى الشفافية والرقابة. ممارسات التوظيف والتسيير. طبيعة النظام السياسي والمخرجات (Outputs) ، والتي قمنا بحصرها في درجة الاستقرار السياسي. رضا المواطنين. مستوى النزاهة والفعالية. تراجع أو تصاعد الفساد. ضمن مجموعة من العمليات (Processus) المتمثلة في كيفية إدارة الشأن العام. طريقة اتخاذ القرار. أداء المؤسسات الإدارية. تفاعل المواطنين مع الإدارة.

ويعمل وفق آليات التغذية العكسية (Feedback) والتي تنتج مجموعة من الاحتجاجات الشعبية. تقارير الرقابة الدولية (مثل مؤشر الفساد). الاستجابات الحكومية (إصلاحات، محاكمات، تعديل قوانين...). اذ يمكن اعتبار أن الفساد الإداري (كمدخل سلبي) يمكن أن يؤثر على الاستقرار السياسي (كمخرج نهائي) وتبرز أهمية البيئة الداخلية والخارجية في تغذية النظام السياسي وتفاعلاته.

الاقترب القانوني: يعد الاقترب القانوني أحد الاقتربات الأساسية لفهم وتحليل الفساد الإداري، حيث يركز على تطبيق وتحليل القوانين واللوائح المتعلقة بالفساد وتقييم مدى فعاليتها في مكافحته.

وتتمثل أهمية هذا الاقترب في تحديد الأطر القانونية سواء على مستوى النظام الإداري أو النظام السياسي، وتحليل فعالية التدابير القانونية وذلك من خلال تحليل مدى تأثير القوانين والتدابير القانونية على مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، كما يساعد في اكتشاف النواقص في الأطر القانونية التي قد تتيح للفساد الإداري سبيلا في الديمومة والاستمرارية، أيضا يساهم الاقترب القانوني في توفير الأدوات القانونية من خلال تحديد الإجراءات القانونية المناسبة لضمان التنفيذ الفعال للقوانين.

اقترب النخبة: يعتبر اقترب النخبة من الأدوات الأساسية في تحليل الفساد والاستقرار السياسي، اذ يركز هذا الاقترب على فهم دور النخب السياسية والاقتصادية في تشكيل السياسات وتأثيرها على مستويات الفساد والاستقرار السياسي في النظام السياسي.

لقد تم الاعتماد على اقترب النخبة لما يوفره من رؤى حول كيفية استخدام النخب لسلطتها ومواقعها لتأمين مصالحها الخاصة، وكيف يمكن أن يسهم ذلك في ظهور الفساد في الممارسات مثل الرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات.

كما يساهم في تحليل كيفية تأثير النخب على استقرار النظام السياسي من خلال الشرعية السياسية والسياسيات التي يتم تبنيها واستراتيجيات الحكم الراشد.

الاقترب المؤسسي: يعد هذا الاقترب عنصرا هاما في فهم الفساد الإداري والاستقرار السياسي، حيث يسلط الضوء على كيفية تأثير الهياكل والمؤسسات على الأداء الإداري والسياسي بما في ذلك دور المؤسسات في الحد من الفساد وضمان الاستقرار.

يلعب الاقترب المؤسسي دورا هاما في تحليل كيفية تشكيل وتصميم المؤسسات وهيكلها الإداري وكيفية تأثير ذلك على السلوكيات والممارسات وتداعيات ذلك على النظام السياسي واستقراره.

لقد اعتمد الباحث على الاقتراب المؤسسي لتحليل التنظيم الإداري في الجزائر والتطرق لموضوع الفساد الإداري على مستوى الهياكل والمؤسسات في الجزائر، كما تم الاستناد لهذا الاقتراب لفهم وفحص العلاقة بين المؤسسات الادارية والاستقرار السياسي في النظام السياسي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبة الدراسة في عدة جوانب فنية منهجية وأخرى موضوعية. ومن أبرز هذه الصعوبات نجد:

الصعوبات الفنية والمنهجية: تتمثل الصعوبة في تحليل النظام الإداري والسياسي في الجزائر والبحث في اهم الاستراتيجيات التي جاء بها النظام من أجل مكافحة الفساد الإداري وتريد الإدارة الجزائرية واعداد أدلة تنظيمية واستراتيجية من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي وتعلق الصعوبة في طول الفترة الزمنية من سنة 1999 مع بداية العهدة الأولى لرئاسة عبد العزيز بوتفليقة الى ما بعد الحراك الشعبي وقيام الجزائر الجديدة مع العهدة الأولى لرئاسة عبد المجيد تبون.

الصعوبات الموضوعية: هو تشعب هذا الموضوع ومتغيراته السريعة التطور، إضافة إلى التعقيدات في عملية تحليل النظام السياسي الجزائري، وصعوبة الوصول الى التقارير والوثائق والمعطيات الكفيلة بالتحليل وذلك بسبب التحفظ والحجب الذي يطال المنظومة السياسية والإدارية، وكذا صعوبة الحصول على الأرقام والمؤشرات الخاصة بالاستقرار والإحصائيات الدقيقة التي تعكس الحجم الحقيقي للأبعاد الفعلية للفساد الإداري في الجزائر.

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد الأسس النظرية والمفاهيمية لموضوع الفساد الإداري والاستقرار السياسي، حيث تضمن المبحث الأول ماهية الفساد الإداري أما المبحث الثاني فخصص لمصطلح الاستقرار وأما المبحث الثالث فتناول ماهية النظام السياسي.

كما يتناول الفصل الثاني الجهاز الإداري: مشكل الفساد الإداري وأهمية الاستقرار في النظام السياسي في الجزائر حيث تطرقنا في المبحث الأول لتطور التنظيم الإداري في الجزائر مركزا على طبيعة النظام الإداري. وفي المبحث الثاني خصص لانعكاسات الفساد الإداري على النظام السياسي في الجزائر 1999-2019 وتناول المبحث الثالث استراتيجيات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار والحد من الفساد الإداري

أما الفصل الثالث تضمن الإصلاحات والتدابير المقترحة لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار في النظام السياسي الجزائري. حيث جاء في المبحث الأول مساعي النظام السياسي الجزائري في تجسيد الحكم الراشد من أجل ترقية أداء الجهاز الإداري 1999-2019، وفي المبحث الثاني الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز استقرار النظام السياسي في الجزائر 2019-2024 وفي المبحث الثالث والأخير الآفاق المستقبلية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الاستقرار في النظام السياسي بالجزائر.

الفصل الاول: الأسس النظرية والمفاهيمية
لموضوع الفساد الإداري والاستقرار في النظام
السياسي

الفصل الاول الأسس النظرية والمفاهيمية لموضوع الفساد الإداري والاستقرار في النظام

السياسي

إن التعبير عن الاستقرار في الأنظمة السياسية، مرهون بمدى نجاح أو فشل الدولة في حل مشكلات المواطنين، ولا بد أن يقترن بالإشارة إلى فعالية الجهاز الإداري في توفير الحد الأدنى من الخدمات، والسعي نحو تقريب الإدارة من المواطن، بل يقاس بنجاعة النظام السياسي في احتواء الاثر الناتج عن الفساد الإداري، والذي له دور كبير في عرقلة الاستقرار السياسي، وضمان استمرارية النظام السياسي، وعلى الرغم من شيوع هذا المفهوم - الفساد الإداري - سواء على مستوى الاوساط العامة او المتخصصة، إلا أنه مفهوم ينطوي على غموض، أكثر مما يثيره من وضوح، ولعل هذا الاستعمال الواسع لهذه المفردات يمكن ان يصبح مصدرا في انتشاره، وتغلغله في النظام الإداري، والذي بدوره يتجزأ من نسق النظام السياسي العام الذي يهدف الى الاستقرار السياسي.

إن البحث في ظاهرة الفساد الإداري ودرجة التأثير الناتج في استقرار النظام السياسي في الجزائر، يقتضي منا تحديد مفهوم المتغيرين الأساسيين والمتمثلان في الفساد الإداري، وكذا مفهوم الاستقرار والنظام السياسي، وذلك قبل الشروع في بحث إشكالية الدراسة في البلد محل الدراسة الذي هو الجزائر.

المبحث الاول الإطار النظري لمفهوم الفساد الاداري

من الضرورات المنهجية ان يتم التطرق الى يقصد بالفساد التخلي عن اخلاقيات العمل وتجاهل الصفات الواجب توافرها في الموظف مثل النزاهة والأمانة والعمل بشفافية، فالفساد هو سوء استخدام الممارسات الإدارية والانسلاخ من اخلاقيات المهنة وعدم التقيد بالقوانين لصالح ممارسات أخرى فاسدة كالغش والرشوة.

المطلب الاول تعريف الفساد الإداري

أ- تعريف الفساد لغة

اعتبر العرب قديما الفساد على انه ضد ونقيض الصلاح والاستقامة كما انهم اعتبروا الفساد مرادفا للخصام فتفاسد القوم اي قطعوا صلة الرحم بينهم ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا...﴾ سورة [المائدة](#): الآية 33 ويقال في اللغة الفساد أي البطلان فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل¹ اما في القرآن الكريم فقد ورد في عدة مواضع مصداقا لقول الله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ سورة [الروم](#) الآية 41 ويقصد بالآية الكريمة الجذب في البر والقحط في البحر واستفحال الفساد في المدن الساحلية، ويقال أفسد المال افسادا أي بمعنى التبذير، لقول الله تعالى "﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ سورة [الإسراء](#) الآية 29. وقد نصت بعض القواميس والمعاجم على معنى الفساد فذلك المعجم الوسيط يعتبره مرادفا للخلل والتلف فيقال فساد الشيء اي اساء استخدامه وفساده يعني ضرورة تقويمه والتخلص من اعوجاجه يرى الراغب الاصفهاني ان الفساد هو الانحراف عن الاعتدال بدرجة كبيرة او صغيرة في كلا الحالتين على مستوى النفس والبدن²

1 ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 2005، ص 30.

2 أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دمشق بيروت: دار القلم، الدار الشامية، ص 637.

أما في اللغات الأجنبية 1: فكلمة فساد (Corrupt.) والتي تعني فاسد، وأصل هذه الكلمة تأتي من المصطلح اللاتيني "rumpere" للفعل (to break). ومنه نجد مرتشي وسيئ الخلق. ومنه نقول (Corrupt practices) أي الإدارة الفاسدة وهذا الشيء قد يكون (Corrupttext) والتي تعني نص محرف أو مشوه، كما يعني بشكل خاص الرشوة إعطاؤها أو تلقيها بالرغم من أن كلمة الرشوة يعبر عنها بـ: Bribery أو كما جاءت في القاموس بالرشوة. رشا. ومنه نقول (Corruptibility, a (-illity, n) أي يمكن افساده أو رشوته.

ويأتي معنى الفساد أيضا بـ Corruption: decay debasement ويقصد بها فساد وتعفن وكل ما يمكن ان لا يكون أخلاقيا أو اجتماعيا او قاعدة إدارية بمعنى ارتشاء، تحريف، تلف.

ان الفساد عملية مادية تقوم على تبني ممارسات وامتيازات بالرشوة والغش وهي الى حد ما شبيهة كعملية بتحلل الاجسام والمواد العضوية وتلفها، ويعتبر الفساد أيضا تجاوز للضمير الاخلاقي الفردي والجماعي والخروج عن الاستقامة التي تفرضها الاسس والمنظومة القيمية الاخلاقية. كما يمكن أن نفسر الفساد على أنه سلوك الغرض منه نيل امتيازات وصلاحيات بطرق ملتوية غير قانونية بالاعتماد على الرشوة والابتزاز¹.

مما تم تحديده آنفا يتضح ان للفساد معنى واسع والذي يشمل العملية والسلوك الغير مستقيم الذي يتجاوز القيم القاعدية والضمير الجماعي وهو دلالة على الوضع العام المتردي والمتصدع الغير سوي الذي تشوبه ممارسات غير مشروعة الغرض منها تحصيل مآرب شخصية عبر تبني استراتيجيات غير قانونية وغير مشروعة، اما معناه وفق ما صاغته القواميس الاجنبية التي اعتبرته سلوك يخرج عن اطار القانون والاعراف في سبيل تحقيق مصالح ضيقة شخصية.

dictionary of current usage, oxford university 1995, P276 The Oxford English-Arabic¹

¹ محمد حليم لم، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر دراسة وصفية تحليلية (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 2002 / 2003، ص4.

وفي ظل انعدام الاجماع حول مفهوم عام للفساد ذلك لما يفرضه مبدأ التخصص وزاوية الدراسة التي تتناول المفهوم بالدراسة والتحليل لضبط مفهوم معين للفساد ولعل ابرز التعريفات هي كالتالي:

ب_ اصطلاحا:

من الناحية الأكاديمية والعلمية: **تعريف الفساد حسب المفكرين:** لقد تعدد تعريف الفساد الإداري وفق تعدد المفكرين من منظورهم وزاوية تحليلهم فنجد أن صامويل هنتنغتون Samuel Huntington يعرف الفساد على أنه: "لا يرتبط الفساد بالسلوك المستقيم او المنحرف كمعيارين يخضعان في تقييمهما لمنظومة القيم السائدة فقط انما يرتبط الفساد اساسا بفعالية او غياب المؤسسات السياسية المنوط بها مهمة التنظيم والمراقبة"، يرتبط الفساد حسب صامويل هنتنغتون اساسا بفعالية او غياب المؤسسات السياسية المنوط بها مهمة التنظيم والمراقبة¹.

أما بالنسبة للتعريف الذي أتى على ذكره روبرت تلمان R. Telman²، فان الفساد نتيجة حتمية لتكريس نظام بيروقراطي زبائني تسوده المعاملات السرية الغير مشروعة التي لا تقيم للخبرة والكفاءات وزنا وثقلا مقابل الرشوة والقراة واستخدام المنصب في الصالح الخاص بدل الصالح العام". ولقد ربط الفساد الإداري بطبيعة النظام البيروقراطي المعاصر الذي يؤكد ويقر عليه النظام السياسي والذي يتغلغل في كافة المستويات والمؤسسات السياسية والصناعية وكذا الإدارية، فالفساد الإداري يستقر في البيئة التي يمكن أن يوفرها له النظام السياسي ضمن النسق البيروقراطي الحديث الذي يمتاز بازدواجية الثقافة والتسيير الإداري الا أنه يظل متشبثا بالمعايير التقليدية الكلاسيكية في الإدارة، الامر الذي يتيح فرصة ويعطي إمكانيات من اجل القيام بعمليات سلبية وغير قانونية مثل الرشوة وتشغيل الأقارب غير المؤهلين.

¹Samuel Huntington, Political order in chancing societies, U.S.A. Yale press, 1979, p:59 university

² R. Telman, Emergent of Bank Market Bureaucracy, Administration Development Of Corruption in New States ,Public Administration Review, Sep.1986,p:439

ومما جاء في هذا السياق نستنتج أن صامويل هنتغتون وروبرت تلمان يركزان في مفهوم الفساد الإداري أن المؤسسات الإدارية التي يتغلغل فيها الفساد هي تلك الإدارات التي تقدم فيها الخدمة لعملائها بسرعة أكثر بواسطة البيروقراطي عن طريق التقرب إليه والتعرف عليه.¹ أما هارولد لاسويل يعرف الفساد على أن كل انتهاكات المصلحة المشتركة لتحقيق ميزة خاصة تعتبر فاسدة وتعتبر عن المسؤولية تجاه نظام واحد على الأقل من النظام العام أو المدني وهو في الواقع مدمر وغير متوافق مع أي نظام من هذا القبيل "إن العمل الفاسد ينتهك المسؤولية.²

ويرى كوبر "Kuper" الفساد الإداري على أنه الاستخدام الأسوأ للوظيفة العامة وكذا السلطة من أجل الاستحواذ على مكاسب ذاتية أو لمنفعة شخصية ليست شرعية.³ ويعرف أيضا على أنه " ممارسة سلطة تقديرية مشروعة لأسباب غير لائقة أو هو قيام صاحب المنصب العام بشيء يكون فاسدا أو إذا قبل قيمة المال مقابل القيام بشيء يجب عليه القيام به على أي حال، أو أنه ملزم بعدم القيام به " ⁴

ويقصد بهذا التعريف إساءة استعمال الوظيفة الادارية من اجل الاستغلال الشخصي او الحصول على مزايا أخرى بناء على المنصب الذي يشغله. فالفساد هو سلوك مخالف للواجبات القانونية للوظيفة العامة (سواء كانت اختيارية او غير ذلك) بهدف الحصول على مكاسب شخصية

1 كريمة بقضي، " الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا - دراسة حالة الجزائر - «، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مقدمة لجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات اورومتوسطية، 2012/2011،

Rogow and Harould Lasswell, Power, Corruption and Rectitude. 2

P.132..1966.Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall

3 محمود محمد معابره، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الاداري، عمان، دار الثقافة، 2011، ص 92

Mc Mullan, MA theory of corruption. Socio logical Review, 1961.P.183.4

او تحسين الوضع الاجتماعي، او من ينتهك القواعد التي تحظر ممارسة أشكال معينة من التأثير بهدف الحصول على مزايا شخصية.

تعريف الفساد حسب الهيئات:

تعريف الفساد الإداري حسب البنك الدولي¹ الفساد على انه جملة الممارسات التي تستخدم فيها صلاحيات الوظيفة بطريقة غير مشروعة وذلك من أجل:

اما لتسهيل او اعلام موظف الخدمة لزبائن او منافسين بمعلومات تخص مناقصة ما، إما بدافع الابتزاز او تلقي رشوة بالمقابل. كما يشتمل الفساد على أي فعل الغرض منه تسهيل، قبول عقد او رفضه تحت وطأة الابتزاز او تلقي اموال غير مشروعة ازاء الخدمة، أيضا يتمثل الفساد في استغلال منصب حساس في الدولة لتوظيف الاقارب ومن يدفعون للتنصيب في وظائف عامة دون اي اعتبار للخبرة والمهنية.

كما يمكن للموظف استغلال صلاحياته لاختلاس او سرقة اموال الدولة او اهمال مهامه الأساسية. وكما جاء في السلسلة الدورية التي تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ان الفساد هو استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية، تتمثل أهم فرص الفساد في التنافس على المنافع الحكومية مثل عقود التوريدات الحكومية، والمشتريات، وبيع المنشآت المملوكة للدولة؛ والدفع لتجنب التكاليف المترتبة على (اللوائح التنظيمية، والضرائب، والملاحقة القضائية، والتأخيرات، والبيروقراطية)، والدفع للحصول على مناصب رسمية².

World Bank. Helping countries combat corruption: The role of the World Bank 1
from: Bank. Washington DC: The World Bank.1997. Retrieved
<http://www1.worldbank.org/cor02.htm> .03 Avril 2021

2 علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس الفساد الإداري، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 70، فيفري 2008، ص02.

وقد عرفه بنك التنمية الآسيوي على أنه: سلوك يحصل من خلاله مسؤولي القطاع سواء العام او الخاص على ثراء غير مشروع او مكسب غير لائق سواء كان ذلك مكسبا شخصيا او لصالح العلاقات، او بسبب استغلال مناصبهم¹.

بحسب المجلس الاوروبي تعرف الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا الفساد بأنه: "ذلك النوع من الأعمال الذي يهدف إلى تقديم أي ميزة مهما كانت صفتها معروف او هدية للشخص المسؤول في الإدارة. او هو استغلال الشخص المنوط به الوظيفة المحددة للنفوذ او المحسوبية من أجل منفعة خاصة²."

وفقاً لمنظمة الشفافية الدولية³ فان الفساد هو إساءة استخدام السلطة المفوضة لتحقيق مكاسب شخصية، يتيح هذا التعريف إمكانية عزل عنصرين أساسيين للفساد: إساءة استخدام السلطة وذلك من اجل تحقيق المكاسب الشخصية ومنه فان المكاسب يمكن ان تتعدى الى مصالح ذاتية وأخرى لصالح المحيط بصاحب السلطة كما تستخدم منظمة الشفافية مرات عديدة هذا التعريف: "إساءة استخدام السلطة لصالح الإثراء الشخصي".

Valts Kalniņš, **Corruption : définition, causes et conséquences**, Tunisie, 2014, P02. ¹

Focus on Corruption, Définitions, Forms and cartographie of corruption, Conseil de L'Europe, 22/11/2019, Disponible sur :

<http://rm.coe.int/0900001680995272> ²

³ موقع منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>، 03.

المطلب الثاني: أنواع الفساد

هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت هذا الموضوع حيث قسمت المعايير وفق تعدد زاوية البحث ويمكن تقسيمها كالتالي:

— أنواع الفساد وفقا لنطاقه ويشمل¹: الفساد المحلي، الفساد الإقليمي والفساد الدولي فيقصد بالفساد المحلي: المظاهر السلبية والانحرافات المنتشرة داخل البلد الواحد أي أنه يشمل المساحة الجغرافية للدولة الواحدة او المحافظة. أما الفساد الإقليمي: فهو ذلك الفساد الذي يشمل المساحة الجغرافية لعدة دول ضمن الإقليم وأما الفساد الدولي فيشمل جميع الاقطار والدول عبر القارات.

— أنواع الفساد وفقا للجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها:

فقد يمارسه الفرد: بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد او جهات أخرى إن الفساد الفردي لا يصيب بالشلل ولكنه يمكن أن يقوض الروح المعنوية ويؤثر على موارد المصالح العامة.²

وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق ويشكل ذلك أخطر أنواع الفساد، وان أسوأ سيناريو للفساد هو عندما يصبح نظاميا اي عندما يسيطر على كافة بنيان المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فإنه يصبح أسلوب حياة ويصبح من الصعب التغلب عليه.³

وقد يكون الهدف من ممارسة الفساد سواء مارسه فرد، جماعة او مؤسسة خاصة كانت او وطنية هو لتحقيق منفعة مادية او مكسب خاص سياسي كان او اجتماعي.⁴

— أنواع الفساد وفقا للقطاعات الخدماتية والترفيهية وهي:

1 محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايره"، ورقة قدمت لندوة: الفساد والحكم والصالح في البلاد العربية،

مناقشات وبحوث الندوة الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 80.

Elaine Byrne, The Moral and Legal Development of Corruption: Nineteenth and Twentieth Century Political Corruption in Ireland 2007 P145 .« .

Myint, U. (2000). Corruption: causes, consequences and cures. Asia-Pacific Development Journal, 7, 33-58

Klitgaard, R. Leadership under Systemic Corruption. Paper presented to six Mekong Delta countries at a summit meeting in Vientiane, Laos. (2004)

فساد اجتماعي تعليمي: ويضم الفئات الاجتماعية المثقفة والمجتمع المدني، فالفساد الحضاري الاجتماعي يعنى بالمجتمع وثقافته وتراثه وهو صعب الإحساس به لوجود القنوات المسبقة والاثـر الذي تلعبه العادات والتقاليد في ذلك.

فساد رياضي: والمقصود به ما عم من فساد ومس المدربون ورؤساء النوادي واللاعبون والاتحادات وما يصاحب ذلك من اختلاسات مالية واخلاقية.

فساد ثقافي اعلامي: حيث يعنى هذا النوع من الفساد بتشويه الصورة الفنية والثقافية والاجتماعية وانحرافها عن النسق السياسي والطابع التعليمي للبلد. فالفساد في هذا القطاع يعنى طمس الحقيقة وزيادة التعقيدات واضفاء الغموض والانحرافات عن الواقع.¹

— أنواع الفساد وفقا للمجالات والأنشطة النوعية وتشمل:2

الفساد السياسي: يقصد به الفساد على مستوى القيادة المنتخبة ورجال الأحزاب والنقابات والاستشاريون المشاركون برسم السياسات العامة من أعضاء المجالس العليا وهذا النوع من الفساد له الأثر البالغ والشامل في انتشار الفوضى وعدم الاستقرار داخل النظام السياسي.

الفساد الاقتصادي: فساد منظمات الأعمال الخاصة برجال الأعمال والمصارف والبنوك وموظفي الشركات والمتعاملون بالاقتصاد اللارسمي والسوق السوداء وقد يساعد عليه المجتمع. الفساد الأمني والعسكري: ويشمل العاملون في الجيش والشرطة والأمن بمختلف مستوياتهم

ورتبهم³.

1 عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 79.

2 Christoph H. Stefes, (2007). Measuring, Conceptualizing, and Fighting Systemic Corruption: Evidence from Post Soviet Countries. Perspectives on Global, volume 2 Issue 1, P: 06. Volume 2, Autumn 2007

3 صالح العامري، طاهر الغالي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأردن: دار وائل للنشر، 2010، ص:

الفساد الإداري: ويشمل البيروقراطية السلبية في الجهاز الإداري والعاملين فيه حيث يكون مكلفا ويؤثر سلبا على جودة الخدمة وكفاءتها بسبب اضرار يمكن ان تزعزع استقرار النظام السياسي¹. وذلك لاختلاطه مع العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ويمكن ان يكون على مستوى الإدارات العليا والدنيا مع وبتواطؤ من المجتمع الامر الذي يزيد من الغموض في اكتشافه وعدم الوضوح لشيوع ثقافة الفساد العملية في القطاع العام والخاص والمختلط.

Gray car. and Sidebottom. (2012). Corruption and control: a corruption 1 reduction approach. Journal of Financial Crime, 19, 387

المطلب الثالث: أسباب الفساد:

الفساد ليس ظاهرة حديثة وليس مقتصر على الدول النامية دون المتقدمة ومن غير الممكن معرفة انتشار الفساد بشكل دقيق في منطقة ومقارنتها بأخرى، وإنما يتم ذلك بشكل تقريبي فمعظم أعمال الفساد تتم في سرية ونادرا ما يتم الكشف عن مثل هذه العمليات. وتختلف أسباب الفساد من مجتمع الى آخر الا أن طرق ممارسته متشابهة الى حد كبير، ويمكن حصر أهم أسباب الفساد في ما يلي

الأسباب السياسية¹: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد ونموه وانتشاره لما توفره من بيئة مناسبة ويمكن ذكر الأسباب السياسية في تعيين القيادات الادارية في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي. وكذا تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة.

كما يعتبر ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية عاملا رئيسيا في تفشي الفساد كونه الأداة التعبيرية والرقابية على الجهاز الاداري. كما لا يمكن اغفال غياب الأسس والمفاهيم الديمقراطية والتداول السلمي والسلس على السلطة، وكذا الفصل بين السلطات وضعف المحاسبة والمساءلة.

وعموما فغياب القدوة السياسية وتفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في المركزية الادارية وضعف أداء المؤسسات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وغياب المجتمع المدني الفاعل، كلها عوامل تساعد وتهيئ بيئة مناسبة للفساد².

الاسباب الاقتصادية: هناك جملة من الأسباب الاقتصادية للفساد نوجزها في تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية بحيث أن الأفراد يميلون الى دفع الرشاوي للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم

1 مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية، ط. 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993، ص 41

2 عماد الدين اسماعيل مصطفى نجم، ظاهرة الفساد الاداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم الادارة العامة، جامعة القاهرة، 2003، ص 32

والاجراءات العامة، ويظهر هذا التدخل الحكومي في استخدام الأفراد سلطاتهم او مناصبهم للقيام بأعمال فاسدة على المستوى الوطني او الدولي مثل: الرشوة واختلاس مبالغ كبيرة من المال، او التلاعب بالقواعد لتحقيق مصالحهم الخاصة¹ وفي انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي حيث يكون الموظفين عرضة لتقبل تقاضي الرشاوي لتحقيق التوازن في الانفاق الخاص.

وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع وهو ما يغري المسؤولين بممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.²

الأسباب الاجتماعية والثقافية: هناك أسباب اجتماعية وثقافية تساهم في ظهور الفساد وانتشاره بين أفراد المجتمع منها ما يتعلق بالعادات والتقاليد ومنها ما يتعلق بالمستوى الثقافي الذي وصل اليه المجتمع ، نذكرها فيما يلي³:

طبيعة المجتمع و بروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية له أثر كبير في تفشي الفساد فانتشار الولاءات الأسرية والاثنية والقبلية والجهوية على حساب المصالح الوطنية يؤدي الى نمو بيئة فاسدة تشجع أعمال الفساد.

يسود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام لكونه لا يخص شخصا معينا وبالتالي فهو حق مشاع للجميع، وكلما نجح الموظف في تعظيم استغلال منصبه رغبة في الثراء والربح

Andvig, J. C and Fjeldstad, O. H. (2001). Corruption A review of 1 contemporary research. CMI Reports: 7. Chr. Michelsen Institute, Bergen.

2 المرسى السيد حجازي، " التكاليف الاجتماعية للفساد "، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، أبريل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص 2

3 عبد الله بن عبد الكريم السالم، " الفساد الاداري في الدول النامية "، مجلة البحوث الادارية، العدد 2، السنة 2003، ص

أعتبر ذلك نوعاً من أنواع الدهاء وانخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد مما يشجع الأفراد على الأعمال الفاسدة¹

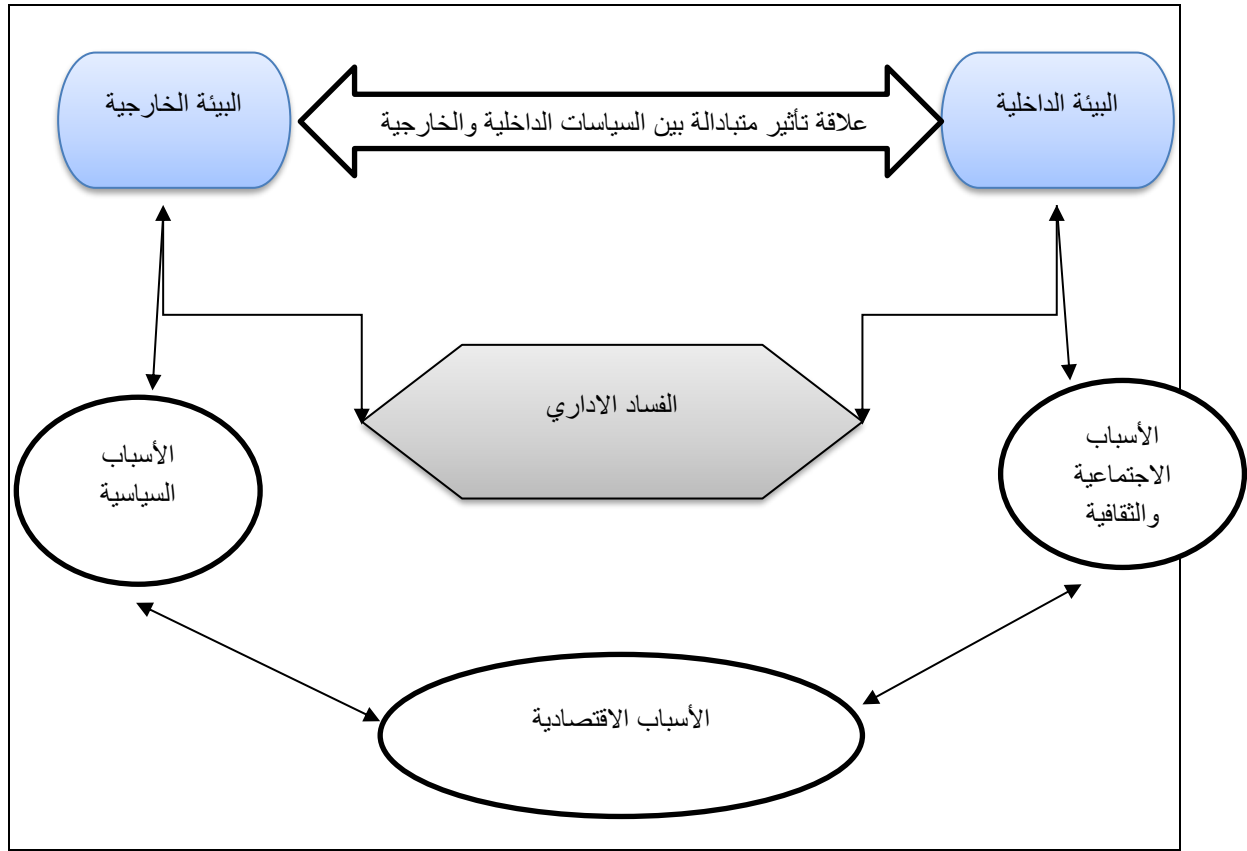
تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية.

فالاختلاف في هذه الأسباب في دراسة الظاهرة تأتي من تخصصات متنوعة مثل العلوم السياسية والاقتصاد وعلم الاجتماع. لذلك يتم تناول الموضوع من أطر مرجعية مختلفة للغاية ويزداد هذا الوضع تعقيداً من خلال حقيقة أنه حتى داخل التخصصات الفردية، توجد مجموعة متنوعة من التوجهات نحو هذا الموضوع. كما يوجد إجماع ضئيل إن وجد على أسباب الفساد، ولا شك أنه راجع بسبب الاختلافات في التعريفات والمفاهيم.

ويمكن فهم تأثير الفساد على الأداء السياسي والبيروقراطي والتطور بشكل عام من خلال تحليل البيئة الداخلية للنظام السياسي وانعكاساتها على البيئة الخارجية ضمن المدخلات السياسية والاجتماعية وكذا الثقافية وأيضاً الأبعاد الاقتصادية. كما هو موضح في الشكل التالي:

1 هاشم الشمري إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان: الأردن، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، السنة 2011، ص. 43.

رسم توضيحي 1: الأسباب الداخلية والخارجية لمتغير الفساد الاداري



الشكل من اعداد الباحث اعتمادا على أسباب الفساد الإداري.

المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي

في العالم المعاصر، تعد مسألة الاستقرار السياسي واحدة من أكثر القضايا الحالية وتحاول القوة السياسية لجميع البلدان حل مشكلة الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتصدر الإشارة إلى أنه لتحقيق التنمية بالقيمة المطلوبة نحتاج إلى الاستقرار في جميع مجالات الحياة الاجتماعية وبهذا فان التغييرات الإيجابية غير ممكنة في حالة زعزعة الاستقرار والتدهور، ويعتبر الاستقرار السياسي شكلا من أشكال قدرة النظام السياسي على فرض قيمه ومعتقداته وطبع صفة الشمولية واضفاء الشرعية عليها ويكون ذلك على المدى الطويل هذا الى جانب القدرة والفعالية من أجل مواكبة التطور ولمواجهة المشاكل الداخلية والخارجية ومعالجة القضايا التي يتعرض لها وجها لوجه مع النظام السياسي كالتنمية ومحاربة التبعية وضمان الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من أجل الحصول على ثقافة سياسية تدعم فكرة المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية التي تساعد في كسب ثقة المواطن في النظام السياسي وتجنب كل ما يهدد ابعاده الأمنية وتأكيدا للحقوق والحريات السياسية التي تمنح وتسمح بتشكيل مبررات الولاء والتراكم الذي يليه من مقومات الشرعية والمشروعية لقياداته وكذا السياسات المتبعة.¹

المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي:

بصورة مبدئية يعتبر الاستقرار السياسي مرادفا لحالة التوازن والتفاهم والثبات التي تسود الحياة السياسية داخل الدولة، والتي تنتج عن الاجماع بين الاطراف والاطياف السياسية وانعدام الصراعات وإذا وجدت فبدرجات قليلة لا تؤثر على ثبات النظام السياسي

أ- تعريف الاستقرار لغة:

لفهم جوهر الاستقرار السياسي اولا وقبل كل شيء من الضروري إعطاء تعريف لمفهوم "الاستقرار" من الجانب اللغوي وفي القواميس العربية والأعجمية حيث يتكون مصطلح الاستقرار

¹خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة الى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2003، ص225.

السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية. وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقرار، يستقر، استقرار الرجل بالمكان أي ثبت فيه ويقول تعالى ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هُذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾ سورة [غافر](#) الآية 39. بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار

وقد جاءت كلمة الاستقرار من المصدر القر وعند البحث في لسان العرب¹ نجد أنه من الْقَرَارِ لَا مِنَ الْوَقَارِ، وَمَعْنَاهُ السُّكُونُ، أَي قَرَارٌ وَثُبُوتٌ. وفي هذا نجد قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ﴾ سورة [إبراهيم](#) الآية 26. أي ما لها من ثبات.

ويقول أيضاً في نفس السورة ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَارًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَصَوَّرَكُمُ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ وَرَزَقَكُمُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ۚ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ ۖ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ سورة [غافر](#) الآية 64 أي أن الأرض قارة ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر، يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها، والبناء فوقها والإقامة فيها، ويقول ابن كثير في تفسير القرآن أن الله جعل لنا الأرض مستقرًا بساتين مهداة نعيش عليها ونتصرف فيها ونمشي في مناكبها، وارساها بالجبال لئلا تميد بنا.

كما ورد لفظ الاستقرار في قوله تعالى، ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة [البقرة](#) الآية 36 أي مسكن وقرار. وقوله تبارك وتعالى ﴿أَمْنَ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ سورة [النمل](#) الآية 61. بمعنى المستقر، أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها. وقال تعالى: ﴿... قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ۚ ...﴾ سورة [الأعراف](#) الآية 143 بمعنى أنه إذا سكن وثبت مكان الجبل ولم يتزلزل.

1 محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، جزء 05، ص 84

إن هذا المعنى الذي يفيد السكون والثبات والقرار، في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية أو عند المفكرين العرب، لا يختلف عن المعنى الذي تفسره مختلف القواميس الأجنبية أو التعاريف التي وردت في شأن مفهوم الاستقرار، فالقاموس الفرنسي لاروس Larousse يرى أن صفة الاستقرار تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها أي على ما هي عليه، بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر. وفي معجم Le ROBERT فنجد في العديد من المعاني والكلمات فالاستقرار Stabilité هي كلمة مؤنث يقصد بـ Equilibre والتي تعني في اللغة العربية التوازن، أو هي: Aplomb الاتزان، Assiette.

ويمكن أن نجد في معانيه أنه الثبات Constance، الاستمرارية Continuité، الحزم Fermeté، الدوام Permanence، الصلابة Solidité، وتعني أيضا الهدوء 1. Calme

أما الموسوعة البريطانية encyclopediabritanica 2 فتعرفه بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات، وبدون صراع داخلي وارتبط الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية السياسية. يقدم العلم الحديث عددا متنوعا وكبيرا من التعريفات كلها تصب في مفهوم الاستقرار، بالإضافة الى ذلك لا بد من ملاحظة غياب وجهة نظر مشتركة حول هذه القضية في الاوساط العلمية الغربية.

1 Robert, Paul Charles Jules. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française : les mots et les associations d'idées. 1953.

<https://dictionnaire.lerobert.com>

BENTON HELEN, ENCYCLOPEDIA BRITANICA, LONDON, 1999, 2 P, 727.

ويمكن القول إنه رغم تعدد مضامين مفهوم "الاستقرار" إلا أنه يمكن تعميمه على النحو التالي: الاستقرار هو الثبات والتوازن والثبات هو قدرة النظام على العمل، والحفاظ على عدم قابلية التغيير في هيكله ودعم توازنه.

تعريف الاستقرار السياسي عند المفكرين: ان التعريف عامة لا ينفي اختلاف التعريفات بين المنظرين الذين حاولوا طرح اجتهادات كل حسب فكره ولهذا تعددت زوايا التعريفات وفق تعدد الفقهاء والباحثين حيث كان من الصعوبة القيام بتحديد مفهوم جامع للاستقرار السياسي لعدة اسباب من بينها:

ان الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية ديناميكية غير مطلقة كما يتطلب تعريف الاستقرار السياسي الارتكاز على عدة أبعاد ومتغيرات. ويعد اختلاف البيئة والمحيط والتركيب الاجتماعية والسياسية عاملا رئيسيا إضافة الى تقصي العوامل المؤدية الى الاستقرار السياسي والبحث عن الشروط والمستلزمات التي ينبغي توفرها وهم كالتالي:

أما ميكيافيلي فقد قام بالتمييز بين الاستقرار الطبيعي والاستقرار السلطوي، حيث تتمحور الفكرة حول المنهج الذي تتبعه السلطة السياسية من أجل الوصول الى الاستقرار داخل المجتمع بمعنى أنه يمكن أن ينشأ ويتحقق نتيجة لإحداث التوازن بين المصالح المتعارضة داخل المجتمع، كما يمكن أن يكون ناتجا عن سياسة العنف والقهر التي تلجأ إليها السلطة السياسية لتحقيق هدف الاستقرار. ويرى أن هذا الأخير يكون طبيعيا في حالة وجود مجتمع متماسك متوازن، ما يمكن اعتباره مؤشرا على صحة المجتمع واستقراره وفي غياب هذا التوازن تتفاقم الصراعات، وتتأزم الأوضاع داخل المجتمع، ويكون ذلك مؤشرا على عدم استقراره. هذا وقد حذر من اللجوء إلى العنف السياسي او الحكومي، والاضطهاد والاستبداد، كأسلوب لتحقيق الاستقرار، وأشار إلى استخدامه لكن عندما تستدعي الحاجة إليه ودون مبالغة.¹

1 محمد الصالح بوعافية. "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، سنة 2017، ص 313

لقد قام هيروتز Leon Hurwitz بتعريف الاستقرار السياسي على أنه يتمثل في تجنب العنف والانقلابات التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم¹ كما يشير هورويتز إلى عنصرين وهما:

أن استقرار الدولة يجب أن يكون قابلاً للقياس الكيفي والقياس الكمي. وأن غياب العنف يعني وجود حالة الاستقرار بطريقة ديناميكية.

هذا ويؤكد David Carment على أن استقرار الدولة كنتيجة للتفاعل على المستوى الجزئي بين الديناميكيات الهيكلية وينظر الى الاستقرار على أنه ببساطة يتجلى في غياب العنف وتلك الأحداث التي تدعو له. ² وربما يكون الاستقرار باعتباره غياب العنف أحد أكثر الأساليب شيوعاً، ولكنه أحد أقل الأساليب قبولا فقد يشكل العنف او غيره من الأحداث المثيرة للاهتمام، اختبارات لاستقرار نظام ما، فالدول التي تعتمد على قدرتها في التعامل مع أشكال الشغب والاضطرابات الداخلية تعتبر دولاً مستقرة، فيكون استقرارها على مدى مرونتها وتكيفها وقدرتها على التعامل بنجاح مع الأزمات وليس على مدى تكرار حدوثها.³

يركز هذا التعريف بشكل حصري على قدرة النظام السياسي على خلق التوازن الواجب بين كل من المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية.

وهنا ظهر اتجاه يحدد وظيفة النظام السياسي بتحقيق الهدف، واتجاه آخر يوضح كيفية إسهام النظام السياسي في أداء كل الوظائف التي ينطوي عليها بين الدولة والمجتمع. وأيضاً بقدر ما تنظر إلى المجتمع على الإطلاق، فإنها تصوره فقط كشيء يتطلب السيطرة. متجاهلة الجوانب الأخرى في العلاقات بين الدولة والمجتمع مثل الشرعية. ويركز التعريف على الضوابط الرسمية في حين يمكن أن

¹Leon Hurwitz, 'Contemporary Approaches to Political Stability,' Comparative Politics 5/3 (1973) . p.449.

²Carment, David. "Assessing state failure: implications for theory and policy." Third World Quarterly 24.3 (2003): p415 .407-427.

³Duff, Ernest A., and John F. Mc Carmant. "Measuring social and political requirements for system stability in Latin America." American political science review 62.4 (1968): 1125-1143. p.1132

تكون الضوابط غير الرسمية على نفس القدر من الأهمية مثل الأعراف الاجتماعية التي تحافظ على النظام تماما كما يفعل القانون.¹

ولقد أشار Sanders ساندرز إلى أن نفس الأسباب والمكونات والمعايير وتطابق الأحداث في بلدان مختلفة تشير إلى نفس مستويات عدم الاستقرار. وان حالة الاستقرار يمكن ان تتحقق بفكرة الاستمرارية والمرونة وقدرة النظام على التحمل والتكيف.²

يرى البعض أن استقرار الدولة هو «غياب التغيير البنوي». وهذا يعني أن النظام السياسي يظل مستقرا طالما أنه يحتفظ بالعناصر التي تم تعريفه بها، ومعاييرها التي طالما حافظ عليها ظلت بنيته سليمة.³

ويذهب Scobell Andrew بفكرة أن الاستقرار هو قدرة الدولة على السيطرة على نظامها السياسي⁴ وغالبا ما يتم تقديم هذا النهج على أساس الافتراض أكثر من التحليل «حيث يمكن اعتبار الدولة فاشلة عندما تفقد السلطة السياسية سلطتها على مناطق واسعة من الأراضي وتفشل في الحفاظ على وحدتها التي تطالب بها وتفقد السيطرة على المجتمع واستقرار وتماسكه، وهو ما يشكل تهديدا على حدودها وبالتالي يخل بالتوازن الذي يسعى اليه النظام من خلال المساس بالشرعية والاستمرارية»⁵.

Leon Hurwitz, p 458¹

Sanders, David, et al. "Government popularity and the Falkland Swar: a 2 reassessment." British Journal of Political Science 17.3 (1987): 281–313 p289.

³Dowding, Keith M., and Richard Kimber. "The meaning and use of 'political stability'." European journal of political research 11.3 (1983):..See also Svensson, Palle. "Stability, Crisis and Breakdown: Some Notes p234 229–243. on the Concept of Crisis in Political Analysis." Scandinavian Political Studies 9/2 (1986): 129–139.

⁴Scobell, Andrew. Projecting Pyongyang: The Future of North Korea's Kim Jong Il Regime. Vol. 7. Strategic Studies Institute, US Army War College p 08., 2008.

⁵احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الاسكندرية: الدار الجامعية. 2002، ص 141 .

نجد هذا التعريف متداولاً في الأدبيات المتعلقة بفشل الدولة، وتوصل إلى تصور مهم وهو أن الاستقرار في ظل الظروف الملائمة يرقى لزيادة القدرة الإشباعية للنظام السياسي، فكون الاستقرار يعبر عن قدرة النظام من عدمه على الوفاء بالمهام الأساسية فإن الاستقرار السياسي حسب هذا التصور يوظف لدراسة مداخل الدولة الفاشلة والتي في بعض الأحيان تأتي كبديل للمناقشات حول الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار.¹

أما Chris Yiu فانه يعرف الاستقرار على أنه ليس ركوداً، بل يشمل القدرة على التغيير الإداري السلمي وذلك من خلال القنوات المشروعة.²

ويعرف صامويل هنتغتون على أن الاستقرار في أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين المستويات المتمثلة في المشاركة السياسية والمؤسساتية السياسية، فقد نجد المستوى المؤسساتي في مجتمع ما تدنى فيه مستوى المشاركة السياسية ويكون أكثر تدنياً من مجتمع ارتفع فيه المستوى المؤسساتي وربما يكون المجتمع الذي يتدنى فيه مستوى المشاركة والمؤسساتية في آن واحد أكثر استقراراً في المجتمع الذي يرتفع فيه مستوى المؤسساتية ويرتفع فيه مستوى المشاركة.

إن الاستقرار السياسي كما وضح هنتغتون يعتمد على النسبة ما بين المؤسساتية والمشاركة. ومع تزايد المشاركة السياسية، يجب أن يتزايد أيضاً مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي.³

¹Cojanu, Valentin, and Alina-Irina Popescu. "Analysis of failed states: Some problems of definition and measurement." The Romanian Economic Journal, 10/25 (2007). p115.

²Yiu, Chris, and Nick Mabey. "Countries at risk of instability: Practical risk assessment, early warning and knowledge management." Background Paper for UK Prime Minister's Strategy Unit, London 2005. P 07.

³صامويل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، تر: سميرة فلو عبود، بيروت: دار الساقى، ط. 1، 1993، ص102.

كما يتصور غولديبرغ Goldberg الاستقرار على أنه " اقرار بالمدى الذي يتم فيه اتخاذ القرارات على أساس ترتيب التفضيلات المرجحة وإلى أي مدى يتخذ النظام قرارات لا تسيء إلى أولئك الذين لديهم القدرة على إزاحته".¹

حيث يعتمد النموذج بأكمله على افتراض أن المكونات عبارة عن آلات ولا يقدم غولديبرغ أي بيانات، حيث تمت مناقشة رسوم توضيحية افتراضية الذي يمكن من خلاله تحليل سياسات محددة فقط.

وجاء في سياق البناء التعريفي لمقاربة الاستقرار السياسي على أنها إلى أي مدى يتم قبول النظام السياسي ومخرجاته من قبل المجتمع. وينص هذا الرأي على أن "الشرعية" تساعد في تحديد مفهوم الاستقرار ذاته ولا ينبغي اعتبارها نتيجة لنظام مستقر.

لقد حاول الفقيه في هذا السياق محاولة التعمق والنظر إلى الاستقرار من خلال الشرعية ولم يقتصر على أنه غياب الظواهر السلبية والعنف بل واصل البحث في كيفية تحصيل الدعم والقبول الإيجابي والقيام بما يلزمه للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.²

وفي كتاب نظرية التكامل السياسي يساوي كلود آكي Claude Ake بين الاستقرار السياسي وغياب التغيير البنوي مع وجود استمرارية الشكل والنمط. فهو يكتب أن النظام السياسي يكون "مستقرا" عندما تكون المدخلات والمخرجات بين الوحدات المكونة له وبينه وبين بيئته بصفة منتظمة بما يكفي لجعل استمرار النمط الهيكلي الرئيسي للنظام ممكنا. ويتابع آكي: يمكننا القول إن النظام السياسي يكون مستقرا عندما يتم تحييد تأثير العمليات المختلفة التي يولدها النظام والبيئة على النظام إلى حد منعها من تغيير بنية النظام السياسي.³

Goldberg, Arthur S. "A theoretical approach to political stability." 64 th 1 Annual Meeting of the American Political Science Association. Washington, DC September 2-7, 1968

Lipset, Seymour Martin. Political man. The social bases of politics. Vol. 492. 2 London, 1960. P 56

Ake, Claude. "A theory of political integration." (1967) p 164. 3

من خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك تصورات فكرية للاستقرار فنجد تصور يدرس الاستقرار من خلال غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته. والتصور الآخر فانه يتعلق بالتغيير في النظام السياسي، حيث يؤكد على ان ذلك النوع من الانظمة الذي يحافظ على مكوناته يمكن اعتباره نظام مستقر¹.

يمكن أن نستخلص من كل هذه التعاريف أن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثل، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام الاجتماعي العام، وهنا وفي هذه الحالة، وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار .

1 حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح "، ورقة قدمت لندوة: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص 97.

المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي:

نظرا لوجود اختلاف بين المفكرين السياسيين حول إيجاد تعريف موحد للاستقرار فانه تتعدد التعريفات فوفقا للمدرسة السلوكية التي ترى ان مفهوم الاستقرار السياسي مرادف لغياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف¹.

وأما المدرسة النظامية فتنتقل من منهج التحليل النظامي (النسقي) فتري ان الاستقرار السياسي يكون مرادفا لحفظ النظام والابقاء عليه، كما يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع والظروف المتغيرة²

وتركز المدرسة الوظيفية البنائية على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات وهذا ما تناوله أُلوند في مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي. وعلى هذا الأساس جاء تحديد أبعاد الاستقرار السياسي وهي ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في البعد السياسي، البعد النفسي، والبعد المؤسسي.

البعد السياسي والقانوني: والذي يتعلق بالعنف ومدى درجة الالتزام بالقواعد والقوانين من طرف الحكومة والجماهير كل حسب ما تمليه مواد القانون والدستور، يتمخض عن هذا الالتزام والتنظيم غياب الاختلال والنزاعات داخل السلطة والمجتمع على حد سواء ما ينفي العنف من

¹ عبد الحميد أحمد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي، ط. 1، دمشق: دار الفكر، 2002، ص 71.

² أكرم عبد القادر بدر الدين، " الاستقرار السياسي في مصر "، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، يوليو 1982، ص 30.

الجانبين الدولة والمجتمع بالتالي تحقق أكبر درجات الاستقرار السياسي من خلال التوافق الداخلي بين الاطراف داخل حدود الدولة والسيطرة على العنف.¹

من الجانب السياسي: تعتبر الدولة بصفتها الفاعل الرسمي الاساسي الذي يضم جميع الكيانات الاخرى، والبيئة التي تقع داخلها جميع التفاعلات بين الجماعات والنخب، بالتالي يجيز لها القانون ان تحتكر جزءا من القوة التي لا يمكنها باي حال من الاحوال تقاسمها مع اي جهة كانت اذا تعتبر معيارا للسيادة والسيطرة والتنظيم عن طريق ادوات الاكراه المادي المشروع والمشروط لضمان استتباب الأمن ضد اي انفلاتات او منعرجات خطيرة قد تؤثر على بقائها الاستقرار السياسي²، في نفس الوقت لا يكفي استعمال القوة بل يجب على الانظمة تجاوز الازمات من خلال الاستجابة والتغلغل داخل الحياة السياسية والاجتماعية ومراعات الظروف الاقتصادية والمشاريع التنموية التي تعتبر قاطرة نحو تحقيق الاستقرار السياسي، نحو استراتيجيات تعبر عن التوازن بين استخدام القوة والحوار وهذا ما يؤدي الى غياب العنف الغير مبرر بالتالي الاستقرار السياسي.³

من الجانب القانوني: احترام القوانين والقواعد الدستورية والالتزام بها يعتمد هذا البعد على مدى احترام وسمو القانون، ويمكن التمييز فيه بين مستويين:

اولهما: الالتزام بقواعد وأحكام الدستور من الجانبين من الحاكم او المحكوم على حد سواء ومن ضمنه عدم الاسراف في استعمال القوة المفرطة في اتخاذ اجراءات قمعية استثنائية والاعتقالات من دون محاكمة عادلة داخل صفوف عناصر المعارضة التي تعتبر في الانظمة المعاصرة ظاهرة صحية، كما ويمنع الدستور منح سلطات وصلاحيات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطات

Englehart, Neil A. "Governments against states: the logic of self-destructive 1 despotism." *International Political Science Review* 28.2 (2007): 133-153. P147.

2 LEANDER, Anna. *Conditional legitimacy, reinterpreted monopolies: globalisation and the evolving state monopoly on legitimate violence.*

Copenhagen Peace Research Institute, 2002. P06

3 إسرائ أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2007. ص45.

الأخرى خاصة واختزلها في يد رئيس الجمهورية تفاديا للطغيان والتجاوزات وتظمينا للتوازن وحرية السلطات خاصة القضائية التي تعتبر معيارا من معايير قياس الديمقراطية إضافة الى عدم المساس وحل البرلمان (مجلس الشعب) قبل استكمال عهده الدستورية لأنه يمثل الإرادة العامة بالنيابة عن الشعب الذي يعتبر مصدر السلطات، أما من جهة الجماهير أو بالأحرى الشعب فهو مدعو للتحلي بروح المسؤولية في التعبير عن مطالبه المشروعة بكل سلمية ونبذ للعنف مراعاة في ذلك مختلف القنوات والمنابر ليصل صوته للنخب الحاكمة، وبما التوافق ومراعات القانون في التفاعلات والسلوكيات داخل الدولة على اختلاف مكوناتها تلوح في الأفق بوادر ومؤشرات الاستقرار السياسي.

ثانيهما: التعديلات الدستورية: ينظم الدستور الدولة وطبيعة الحكم فيها والعلاقات بين السلطات ولكن تطرأ عليه بعض التعديلات بغض النظر عما إذا كانت جزئية أم كلية وفق إجراءات استثنائية قد تحل مواد جديدة مكان مواد أخرى وقد تلغى أخرى لكن المشكلة أن هذا التعديل إذا كان بشكل دوري شكلا أو مضمونا ينافي الثبات والاستقرار وي طرح مواد قانونية جديدة يتبعها تغير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة السياسية إذ ينقل الدستور الجديد الدولة من وضع إلى آخر إذا كان التغيير يمس طبيعة أو صلاحيات النظام السياسي، وهذا ما يجعل تحقيق الاستقرار السياسي أمرا صعبا لأنه يفترض في الاستقرار الانسجام والديمومة وهي مؤشرات للاستقرار السياسي. البعد النفسي: ويتعلق هذا البعد بشرعية النظام السياسي:

تقوم شرعية النظام السياسي على هياكل وأبنية ومؤسسات قائمة على القانون بالتالي على الشرعية لذلك تجد قبولا واسعا من طرف المحكومين لأن هذه المؤسسات لا تخرج عن الإرادة الشعبية العامة لذلك تحوز رضا الشعب وولائه الكامل مع تأييده ودعمه للنظام السياسي الذي من أولوياته تأطير المواطنين وتوعيتهم بضرورة الالتفاف حول الدعامات الكبرى التي تمثلها المصالح الوطنية المتعلقة بالعدالة في توزيع الثروة والمشاركة السياسية وتبيان الحقوق والواجبات حسب منظومة قانونية شرعية يتفق معها جميع أطراف المجتمع والسلطة، وأن أي تخلي عن هذه المبادئ قد يحول دون تحقيق الاستقرار السياسي¹.

Beetham, David. **Political legitimacy. The Blackwell companion to political sociology**, 2001, p. 109.

تقتزن شرعية النظام السياسي بمدى استجابته للمطالب واشباعه لحاجيات المواطنين ما يشكل جسرا من الثقة والرضا بين المحكومين والحاكم، فالشرعية مصدرها نظام سياسي يراعي متطلبات البيئة الداخلية ومحدداتها بالتالي فإن مستوى الولاء يكون كبيرا للنظام واذا حدث العكس فإن النظام السياسي يفقد شرعيته امام الشعب فيكون امام ازمة حادة قد تؤدي الى انهاء بقاءه، وهنا يكمن دور المؤسسات في خلق التوازن بين الشرعية وامكانية النظام السياسي على تلبية الحاجيات الاساسية والمتطلبات المهمة بالنسبة للجماهير بصفة دائمة، اذ لا يفسر الازعان والانقياد دائما على أنه دليل للولاء والخضوع فقد يكون شعورا مبيتا ينتظر الانفجار في أي لحظة، فالرضا يكون في هذه المرحلة مؤقتا وليس حقيقيا فيكون المجتمع في حالة غليان غير ظاهرة وهذا ما تلعبه المؤسسات كدور للتنبؤ والتقدير الرصين المؤسس على معطيات الواقع الحقة¹

البعد المؤسسي: ان العناصر المختلفة التي تدخل في توليفة الاستقرار السياسي ما بين غياب العنف وامكانية تلبية الاحتياجات الاساسية ونسب الولاء إضافة الى سمو القانون وقاعدة الشرعية التي يؤسس النظام السياسي عليها مؤسساته، كلها مؤشرات تدل على التوازن وحسن الاستجابة كما تدل على الاستقرار السياسي والتناسق والتناغم المستمرة بين مختلف هذه المكونات والتي تدل على تأييد وشرعية النظام السياسي والرضا بما يقدمه بالتالي الحفاظ على البقاء

ADAMS, Nathan P. Institutional legitimacy. *Journal of Political Philosophy*, 2018, vol. 26, no 1, p. 89.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي:

ان قياس الاستقرار السياسي يتطلب تحديد مؤشرات مختلفة بمقتضاها يتم دراسة محددات تدل بوجود استقرار من عدمه ويمكن تحديد اغلب هذه المؤشرات في ما يلي:

غياب العنف) غياب العنف داخل النظام السياسي):¹ يفهم الاستقرار على أنه غياب التهديد الحقيقي للعنف غير المشروع او وجود إمكانيات الدولة للقضاء عليه.

غياب التغيير الهيكلي (غياب التغيير يهدد السمات الأساسية للاستقرار): الاستقرار داخل الهياكل والمؤسسات السياسية هو عمل الحكومة على مدى فترة طويلة من الزمن، وبالتالي فإن معرفتها تفترض التكيف الناجح مع الحقائق واختيار أحسن البدائل من أجل الوصول الى حالة الثبات السياسي وتسهيل الإجراءات والمرونة مع المتغيرات الطارئة.²

الرقابة ووظائف الدولة (درجة ولاء الدولة بمسؤولياتها السياسية): يمكن فهم وجود النظام الدستوري على أنه العامل الحاسم للاستقرار في الدول الديمقراطية وكنتيجة للسلطة العامة المشروعة.

نمط السلوك السياسي (درجة الانتظام في السلوك السياسي للدولة): الاستقرار كسلوك او سمة اجتماعية. في هذه الحالة يمكن استيعابها في الوضع الاجتماعي حيث يكون أفراد المجتمع مقيدون بالمعايير الاجتماعية، مدركين أن كل انحراف عن القاعدة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار ومن ثم فإن الاستقرار هو الوضع الذي يسمح للمجتمع بفعاليته وتطوره ضمن وجوده في البيئة الداخلية والخارجية، مع الحفاظ على بنيته وقدرته على التحكم في التغيرات الاجتماعية.

أما من الناحية المنهجية فيمكن استخدام هذه المؤشرات لتفسير ظاهرة الاستقرار السياسي وهي كالتالي:

¹Means, Ingunn N. "Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway. Princeton : Princeton University Press, 1966, pp. 293."

Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique 1.2 (1968): 230-231.

Duff, Ernest. "Measuring social and political requirements for system stability 2 in Latin America." American political science review 62.4 (1968): 1125-1143.

التداول السلمي على السلطة: تعتبر عملية تداول السلطة مؤشرا هاما لقياس ظاهرة الاستقرار السياسي، حيث تمس هذه العملية النخبة الحاكمة وعلى رأسها الحاكم والحكومة كأعلى هيئات في الدولة، أحيانا يكون التداول السلمي على السلطة بطريقة عنيفة اما بالاعتقال او الانقلابات في سبيل التغيير في دواليب السلطة نتيجة انتهاء عهدتها الدستورية او فشلها في ادارة الدولة واختراق الشرعية¹، او يمكن أن تسير هذه العملية بتداول سلمي على السلطة ايمانا بالديمقراطية وتحقيقا لحكم القانون عبر اتباع الاجراءات التي يقرها الدستور لتسير العملية بكل سلاسة وسلمية وكما هو متعارف عليه وهذا ما يؤدي بالضرورة الى الاستقرار السياسي عكس ما يؤدي إليه التداول العنيف على السلطة والذي ينفي الاستقرار السياسي².

تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية³: تأسيس الانظمة الديمقراطية على حكم الشعب اي الارادة العامة كقاعدة للحكم والادارة عبر العمل المشترك بين الشعب والسلطة في ادارة البلاد، اذ تعتبر المشاركة السياسية أحد مؤشرات الحكم الراشد في الدولة الذي يراعي دور الشعب في عملية صنع القرار والقوانين عبر التمثيل النيابي البرلماني او المجتمع المدني. كما نجد أن المشاركة السياسية تشمل الأنشطة الإدارية والارادة التي يزاوها الافراد داخل الدولة بالاشتراك مع الهيئات الرسمية بصفة مباشرة او غير مباشرة عبر القنوات النيابية بهدف رسم الخطوط العريضة للسياسة العامة التي تهدف لحل المشكلات المجتمعية المتعلقة بالسكن والتعليم او الاقتصادية والسياسية التي تتعلق بحرية التعبير ورسم السياسات والمخططات والمشاركة والمرافقة في صنع القرار والقوانين والحرية في اختيار الحكام وممثلي الشعب في المجالس النيابية والمحلية في سبيل الممارسة الفعلية الديمقراطية وفتح المجال لأكبر قدر من الحوار والمشاركة في التسيير الشفاف والمشارك الدولة.

AHMED, Jasem Mohamad. Democracy and the problem of peaceful transfer 1 of power. *Journal of Al-Farahidi's Arts*, 2012, vol. 4, no 10, P253.

2 رائد المالكي، التداول السلمي للسلطة، بيروت: دار السنهوري، سنة 2016، ص56.

Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. *Democratization and civil war*. 3 Vol5. Arnold A. Saltzman Institute of War and Peace Studies, 2008. P 03.

الشرعية السياسية وحماية الحقوق والحريات العامة: حيث تكمن قوة النظام السياسي في قدرته على التحكم في حدود الدولة وحمايتها من العدوان الخارجي وامكانية التوفيق بين المكونات الداخلية وقدرته على الدفاع على المصالح الاساسية التي تشكل صمام البقاء ومؤشرات مهمة لقياس الاستقرار السياسي الى جانب مراعات الشرعية التي تدعم البقاء والاستمرارية بالنسبة للأنظمة السياسية، كما يشكل غيابها أحد بؤادر الانهيار والزوال بالتالي غياب الاستقرار السياسي¹

إن المشكلة الرئيسية التي يهدف مفهوم الشرعية إلى حلها هي كيفية التمييز بين الاستخدام المشروع للسلطة السياسية وبين مجرد الإكراه، فنجد أنها ترتبط بالطريقة التي يؤدي بها الاستخدام الشرعي للسلطة السياسية إلى خلق أو تشكيل حالة الاستقرار السياسي ومدى مقدرة النظام على فرض سيادته وحماية حقوق المجتمع وضمن حرياتهم، فدرجة استخدام القوة والعنف من طرف الأنظمة السياسية تشكل الفارق، فالأنظمة التي تركز الى الشرعية والديمقراطية تكون اقرب إلى حصد الولاء والطاعة طوعيا من طرف الشعب وتكون اقرب إلى الاستقرار من تلك الأنظمة التي تستعمل الإكراه والسلطة والعنف بطريقة مفرطة للسيطرة والتأييد الذي يكون على أساس الخوف والتي تفقد خلالها الشرعية والتأييد وتفقد بقائها لتساعد وتيرة الصراع والعنف كنتيجة للسياسات الجائرة التي لا تراعي المؤسسات والشرعية وقوة القانون.²

غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات والثورات: كلما ارتفعت موجة العنف وتغول السلطة من خلال الإفراط في استخدام القوة المادية تجاه مكونات وأطراف المجتمع داخل الدولة، كلما انتشرت ظواهر الحروب والصراعات الإثنية والعرقية والخلافات وظواهر التداول العنيف على السلطة والخروج عما تمليه الشرعية القانونية وكلها مؤشرات تنبؤ بغياب

Lan. HURD, Legitimacy and authority in international politics. *International organization*, 1999, vol. 53, no 2, p. 383.

Fabienne PETER, **Political legitimacy**. 2010.P11.²

الاستقرار السياسي وفقدان النظام لشرعيته وتأييده من طرف الجماهير كمحصلة حتمية لممارسات القوة القصرية المفرطة¹

الاستقرار البرلماني²: يمثل البرلمان سلطة صنع القوانين النابعة من الارادة العامة بتمثيل نيابي تختار بمقتضاه الجماهير ممثلين ترى فيهم القدرة والكفاءة والثقة في ايصال انشغالاتهم لدوائر السلطة، وتمثل وظيفته أيضا في بناء وتجميع المصالح، والتنفيس عن القلق والاستياء، ويقوم بطرح النزاعات وحلها، وإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة في أماكن أخرى من النظام السياسي يعتبر Jewell and Samuel أن الاستقرار السياسي وتكامل النظام السياسي هو إحدى وظائف الهيئة التشريعية لذلك فان اي حل البرلمان او اقالة احد اعضائه قبل انتهاء مدة عهده التي اقراها القانون او الدستور يعد مؤشرا واضحا لغياب الاستقرار السياسي والعكس فيما اذا كان البرلمان حرا وشفافا واستوفى مدة عهده فهذه بادرة من بوادر الاستقرار السياسي³.

السيادة: ويتمثل في امكانية النظام السياسي على التحكم في الحدود والسيطرة على الداخل وحماية الدولة من اي تدخل او عدوان خارجي، ومدى استقلالية قراراته السيادية، كما تعبر قدرة السلطة على التصدي للازمات والمشكلات الداخلية والتهديدات من أهم محددات الاستقرار السياسي⁴.

التنشئة ونشر الثقافة السياسية: ان التجانس الذي يحدث بين الثقافة السياسية النخبة والجماهير نتيجة احترام الشعب لقرارات النخبة ومراعات النخبة للقيم الاساسية السائدة والراسخة

Jack Snyder, From Voting to Violence: Democratization and Nationalist 1
Conflict. New York: W. W. Norton, 2000, pp 352-353

LOEWENBERG, Gerhard. The influence of parliamentary behavior on 2
regime stability: some conceptual clarifications. *Comparative Politics*, 1971,
vol. 3, no 2, p. 179.

JEWELL, Malcolm E. *The legislative process in the United States*. Random 3
House, 1996, P 12.

Kalmo, Hent, and Quentin Skinner, eds. *Sovereignty in fragments: The past, 4
present and future of a contested concept*. Cambridge University Press,
2010.P09

في عملية صنع القرار يولد توافقاً بين المكونات الرئيسية والفواعل داخل الدولة، عبر احترام ومراعات منظومة المشاعر السلوكيات والنماذج وكذا التجارب التي تشكل الموقف السياسي المشترك المدعوم من طرف الشعب والسلطة، واما اذا غلبت الثقافات الفرعية للجماهير على حساب الرموز والقواعد الوطنية خاصة في ضل التنوع الديني والعرقي والطبقي والحزبي داخل المجتمع من شأنه أن يزعزع الاستقرار فكلما توافرت هذه المتغيرات اقتربنا من حالة عدم الاستقرار سياسي¹.

مبدأ المواطنة ودعم الولاء الوطني: تكون المجتمعات المتجانسة دينيا وعرقيا وثقافيا اقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف تنوعا في القوميات والديانات والاعراق اذ تكون عرضة اكثر للنزاع والخلافات والتعصب والحروب الاهلية والحركات الانفصالية وهذا ما ينافي البيئة المناسبة لقيام الاستقرار السياسي، نتيجة لعدم رفع ولاء مجموعة او قبيلة ما الى الولاء الوطني وتعصبها لهويتها الفرعية ورفض اندماجها داخل القيم الجماعية، لكن ليس الاختلاف ما يطرح المشكل انما طريقة النظام السياسي في ادارة هذا التنوع واشراك كل الجماعات والقبائل والاثنيات والاقليات، فكلما اتجهت الكفة لاستعمال القوة تجاه الاختلاف كلما كانت النتائج عكسية، وعلى النقيض من ذلك كلما تبنت السلطة مقارنة سلمية الغرض منها اشراك هذه المكونات في العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية كنا بصدد تحقيق الاستقرار السياسي².

نسبة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية: تجبر الظروف الاقتصادية وتدني المعيشة وغياب الاستقرار السياسي والامني وتدني مستويات المعيشة والبطالة والحروب المواطنين على الهجرة فلما ارتفعت اعدادها كانت دليلا على غياب الاستقرار في حين تشكل دول اخرى عامل جذب للمهاجرين نتيجة لضمان مستويات معيشة رفيعة من صحة وتعليم وامن يجعل منها وجهات مستقطبة للمهاجرين الذين ينشدون الاستقرار³.

1 إسرائ أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2 محمد عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1999، ص

3 محمد الصالح بوعافية. الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات.. دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان

نجاح السياسات الاقتصادية للنظام: يشكل الاقتصاد شريان الحياة بالنسبة للدولة والشعب على حد سواء، حيث تبقى جميع المشاريع والمخططات حبرا على ورق من دون توافر السيولة والاغلفة المالية لتجسيدها على ارض الواقع، ويعتبر الاقتصاد من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي اذا وجه النظام السياسي طاقاته نحو التطور والبناء والتنمية والانعاش الاقتصادي ودعم القطاعين العام والخاص وفتح الاسواق بالتالي تنعكس هذه السياسات على مستوى رفاه الشعب وسد احتياجاته الاساسية بالتالي التأييد والشرعية والاجماع على النظام السياسي والرضا على السياسات الرشيدة التي تحاول جاهدة دعم رؤية اقتصادية الغرض منها الرقي والتطور والرفع من مؤشرات وعوامل الراحة للمجتمع.

القيادة الكاريزمية: تمثل الشخصية الكاريزمية للقائد اساس الثقة والاعتراف لشخصه من طرف الشعب وتأييده وان كان مؤقتا، الا ان هذا النوع من القيادات يحظى بمكانة مهمة وراسخة ومؤثرة في نفوس الجماهير بالتالي يكون سهلا بتحديد دعمهم لشخصه خاصة في ضل التغيرات التي تطرأ على النظام السياسي والتي يكون فيها شخص الحاكم في هذه الحالة شخصية ثابتة تلاقي التفافا شعبيا منقطع النظير يؤدي الى بقاءه في الحكم لفترات زمنية مستمرة حتى وإن كانت عن قواعد الشرعية بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي حتميا لعدم تداول دوري على السلطة وتغير الحكام .

المبحث الثالث: الضبط المفاهيمي للنظام السياسي:

رغم تعدد تعريفات النظام السياسي وتباين النظرة التي يوليها كل باحث في هذا الخصوص إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن إطارين أساسيين أحدهما ضيق وهو التعريف التقليدي وآخر واسع وهو التعريف الحديث

يعد " أالموند " أحد أوائل علماء السياسة الذين اهتموا بظاهرة التنمية السياسية وتوفر على دراستها منذ منتصف الخمسينات وهو يتميز عن الرواد الأوائل الذين بحثوا ظاهرة التنمية السياسية بأن يجمع بين الاهتمام بالنظرية وبين ممارسة الأبحاث الميدانية للتجربة في هذا المجال، و " أالموند " من أنصار المنهج الوظيفي وهو بهذا يرى ان دراسة التنمية السياسية تقتضي دراسة النظام السياسي من زوايا مختلفة تتمثل في¹ أن النظام السياسي مرتبط ببيئته الاجتماعية والاقتصادية بحيث أن هذه البيئة بمكوناتها المختلفة تعتبر المتغير المستقل والنظام السياسي نفسه يعتبر المتغير التابع

دراسة النظام السياسي على أنه متغير مستقل مع ملاحظة عملية التحول في داخل ذلك النظام والتي تم بمقتضاها مقابلة المطالب او المدخلات السياسية وتحويلها الى نواتج او مخرجات سياسية. ودراسته على أنه نسق يتعرض لتغيرات مستمرة ومن ثم يحتاج دائما الى التكيف لكي يضمن استمراره وذلك في اطار علاقة تفاعلية بغيره من النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارية داخل المجتمع نفسه².

وعليه فان دراسة النظام السياسي تخلص الى فهم التنمية السياسية فهي عبارة عن عملية غاياتها الأساسية تكمن في تخلص المجتمع المتخلف سياسيا من كافة سمات التخلف والمتمثلة في أزمة الهوية وأزمة الشرعية، أزمة تنظيم السلطة، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل وتحقيق المواطنة وبالتالي ترسيخ التكامل السياسي وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل

1موسى اللوزي، التنمية الادارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، عمان: دار وائل للنشر، ط.1، 2000، ص 25 .

2محمد نصر هنا، عبدالرحمان الصالحى، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، ط. 1، القاهرة: مطبعة الأطلس، 1985، ص 296 .

الإقليم (إقليم دولتها) وزيادة كفاءة الحكومة المركزية والسعي الى زيادة معدلات وفاعلية مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وأيضا تهدف الى إضفاء الشرعية على السلطة وممارستها وتداولها مع أعمال مبدأ الفصل بين السلطات.

المطلب الاول: تعريف النظام السياسي:

أ _ التعريف التقليدي للنظام السياسي:

حيث ذهب بعض المفكرين الى تعريف النظام السياسي على أنه كيفية ممارسة السلطة في الدولة كما أن هذا التعريف يرادف مفهوم النظام السياسي بمفهوم الحكومة والتي تعرف بأنها: الأداة الرسمية التي من خلالها يتم طرح وبلورة وتنفيذ القرارات بشكل قانوني 1 .

وقد جاء الهدف من هذا التعريف للنظام السياسي أن يكون شاملا ليحتوي الدول كافة متطورة او متخلفة ديمقراطية او استبدادية غربية او عربية ليشمل التنظيمات السياسية البدائية التي تنقصها المؤهلات لأن تكون دولا بالشكل الذي يتصوره "ماكس فيبر" كأن تحتكر الحق الشرعي في استخدام القوة المادية داخل حدود معينة 2 .

وعلى هذا الأساس يكون المقصود بالنظام السياسي لبلد من البلدان تبعا للتعريف التقليدي هو نظام الحكم فيه وعلى هذا النحو كان هناك ترادف بين النظام السياسي للدولة والقانون الدستوري للدولة ولا يزال هذا التعريف القانوني التقليدي للنظام السياسي قائما.

فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه ظاهرة قانونية لارتباطه بالقانون ذلك أنه في عمله الهادف الى كفالة التوازن بين المصالح الفردية ومصالح الجماعة وحمايته عليه أن يضع حكومة أي السلطات الثلاث تحقق ذلك. فهذا النظام لا يمكن أن يكون سليما ومقبولا الا بقيامه على قواعد سلوكية ملزمة تسمى القانون وقد ذهب قسم آخر من الفقهاء الى اعتبار النظام السياسي

1 السعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص 139 .

2 بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط. 1 سنة 2013، ص 94 .

هو الشكل الذي تتحدد فيه التفرقة بين الحاكمين والمحكومين وذلك انطلاقاً من: أن مضمون النظم السياسية لا يشمل فقط كيفية ممارسة السلطات العامة في الدولة وإنما يشمل الطرق والوسائل الأخرى التي بواسطتها يتم الوصول الى السلطة ومقدار سلطات الحكام وكيفية تحديدها بالقدر الضروري الذي تتطلبه المصلحة العامة ودرجة وعي الشعب وتقدم البلد¹.

ب _ التعريف الحديث للنظام السياسي:

أصبح النظام السياسي يعبر على أنه يشمل كافة التفاعلات السياسية والأنماط والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع، فقد عرف " فيريل هايدي " النظام السياسي بأنه: " نظام من التفاعلات في المجتمع تؤدي الى صدور مجموعة من القرارات ملزمة للمجتمع يمكن أن تنفذ قانونياً بالقوة والاكراه إذا استدعت الضرورة².

وعرف " هارولد لاسويل " النظام السياسي بأنه أهم ظاهرة سياسية يتم بواسطتها تحديد: من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟ وتأثراً بنظرية الاتصال يرى كارل دوتش: أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد الذي يعتبر كارل دوتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي.

وأما " غابريال ألموند " فيرى: أن النظام السياسي عبارة عن نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف في جميع المجتمعات المستقلة ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي او التهديد باستخدامه سواء كان استخدامه شرعياً او استبدادياً.

1 ثامر كامل محمد الخرزجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، سنة 2004 ص 21 .

2 فيريل هايدي، الادارة العامة منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985، ص 15 .

كما ويجب التنويه الى تعريف " ماكس فيبر " حيث ينطلق في تعريفه للنظام السياسي من منطلق وظيفي يربط بينه وبين عنصر القوة فيرى أن النظام السياسي هو الذي يحتكر ويمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة¹

¹بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره ، ص 96 .

المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي:

لكل نظام سياسي خصائص معينة يتسم بها وتتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله ووفقا لمجموعة الرؤى والأهداف التي تحكم طبيعته ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته ووفقا للدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومقدار اسهامه في عملية صنع القرار لذا سنتناول أهم خصائصه كما يلي:

يتميز النظام السياسي بالخصائص الاتية 1: امتلاك النظام السياسي سلطة عليا في المجتمع، ومن ثم تكون قوانينه وانظمته وقراراته ملزمة للكافة. كما تحكم علاقات عناصر النظام السياسي قواعد قانونية وسياسية، ومن ثم فهو يتمتع باستقلال ذاتي نسبي أكثر من اي نظام فرعي اخر من انظمة المجتمع.

ويسعى النظام السياسي على أن يكون تأثيره في المجتمع أكثر من اي نظام فرعي آخر، حيث يتفاعل النظام السياسي مع النظم الفرعية الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كونها البيئة التي يتحرك فيها وعلى اساسها .

واتفق مفكرون آخرون في تقسيم خصائص النظام السياسي في مجموعة من السمات وهي 2: الشكل: هو خاصية يتسم بها أي نظام سياسي بغض النظر عن بساطة او تعقيد تركيبه او سواء كان هذا النظام السياسي تقليديا او متقدما

تعقد التركيب: تتسم كل النظم السياسية بخاصية التركيب المعقد فكل نظام سياسي هو نظام معقد في تركيبه.

البنية: هي الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل الواحد وهي نظام العلاقات القائم بين أجزاء الكل والتي تبرز طبيعة العلاقة القائمة بين أجزاء النظام.

1 ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 27

2 علاء الدين بالنور، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 490.

الوظيفة: تنحصر وظيفة النظام السياسي بصورة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته لذا فان مسألة الوظيفة هي شيء مرتبط في الأساس بالهدف او مجموعة من الأهداف المراد تحقيقها.

التخصص: يرتبط التخصص بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي ففي ظل نظام سياسي نجد مجموعة من المؤسسات المتعددة منوط لكل منها تقديم وظيفة معينة لتحقيق الأهداف المحددة في اطار الاهداف الأساسية للنظام السياسي¹

¹بومدين طاشمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 99 . 101

المطلب الثالث: مكونات النظام السياسي:

يمكن النظر الى النظام السياسي من الزوايا الثلاث الاساسية والتي اتفق عليها الباحثون والمفكرون، هذه الجهات المكونة له تتمثل في:

أ _ الزاوية البنيوية: ويفترض لتحقيق التوازن البنائي (المؤسسي) يشكل عام توافر الدعامتين الأساسيتين التاليتين وهما¹:

وحدانية السلطة العامة: وذلك بشكل يضمن وحدة المسؤولية وعدم ضياعها إضافة إلى ما يترتب على ذلك من اعتبارات الاندماج الوطني الاجتماعي والسياسي وهذه الوحدانية لا تتناقض مع تعدد مراكز السلطة عبر مختلف المستويات التنظيمية في المجتمع كتجسيد لمبدأ الديمقراطية الشعبية وتحقيق درجة ملموسة من انتشار السلطة ما دامت هناك وحدة لمراكز السلطة في كل المستويات، وما دامت تخضع هذه المراكز لدرجة من التنسيق والترابط والتعاون الدقيق الذي يضمن ارتباطها النهائي بالمراكز الرئيسية في قمة العرم السياسي كما ان هذه الوحدة للسلطة لا تتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي يركز على مبدأ التوزيع الوظيفي وليس على أساس التقسيم البنائي للسلطة بغض النظر عن سلبياته وإيجابياته فان هذا المبدأ يفترض نظاما معيناً من التوازن في العلاقة بين السلطات وبالقدر الذي يبرزها في الصورة الكلية المتناسقة.

تكامل أجهزة السلطة المختلفة ومؤسساتها وتمتعها بدرجة عالية من الاستقرار والوحدة التنظيمية والتوازن العام فيها أمر ضروري لضمان فعالية النظام السياسي وإدارة الدولة وفيما يلي توضيح لأهمية هذا التكامل:

التكامل بين الأجهزة: يشير إلى أن جميع الأجهزة الحكومية، سواء كانت تشريعية، قضائية، سياسية، إدارية، أو استشارية، يجب أن تعمل بتناغم وتكامل لتحقيق الأهداف المشتركة للدولة .

1عبد المعطي محمد عساف، " أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارن "، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة، العدد 36، فيفري 1982، ص 7 .

الاستقرار: استقرار المؤسسات يضمن عدم حدوث تضارب في القرارات أو الارتباك الإداري. الاستقرار يعزز من قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية. الوحدة التنظيمية: تعني أن جميع الأجهزة تعمل ضمن هيكل تنظيمي واضح ومحدد. هذا يساعد في تحقيق التنسيق الجيد بين المؤسسات ويحد من الازدواجية والتداخل في الصلاحيات. التوازن العام: يهدف إلى الحفاظ على توازن القوى بين مختلف الأجهزة والمؤسسات، مما يمنع هيمنة جهاز على آخر أو حدوث تعارض في السلطات والاختصاصات. بالتالي فإن التكامل بين هذه الأجهزة والمؤسسات يساهم في تحقيق إدارة فعالة ومستقرة للدولة، مما ينعكس إيجابياً على جودة الحكم والخدمات المقدمة للمواطنين. تكامل أجهزة السلطة المختلفة ومؤسساتها وتمتعها بدرجة عالية من الاستقرار والوحدة التنظيمية والتوازن العام فيما بينها سواء أكانت أجهزة تشريعية أو قضائية أو سياسية أو إدارية أو استشارية.¹

ب _ الزاوية الوظيفية: تختلف طبيعة وظيفة السلطة من نظام سياسي لآخر وذلك تبعاً للاختلافات الأيديولوجية من جهة ولحجم المطالب الشعبية وظروف التطور العام داخل المجتمع وخارجه من جهة أخرى ومن خلال متابعة مختلف أشكال الوظيفة التي يمكن أن تمارسها السلطة السياسية ويمكن لألية الدولة ان تأخذ احد الصور التالية²:

الآلية الذاتية او التدخلية: وتتمثل في أن السلطة تترك معظم الوظائف للأفراد لممارستها ضمن قيود معينة تفرضها عليهم كضمان لتوازن الحركة العامة وفي هذه الحالة قد نجد توسعاً مرموقاً في وظائف السلطة، وعلى الاخص في مراحل الانحسار او الانكماش للحركة كلياً او في حالات الازمات العامة.

Margolis Eli. "Under standing political stability and instability." Civil Wars 1
12.3 (2010).p334

2عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق الذكر، ص 12 .

الآلية المولدة او التحكمية: وتتضمن السلطة على سير الحركة العامة وذلك كأساس لا لضبط هذه الحركة والتحكم فيها فحسب، وإنما لتوليد هذه الحركة وتطويرها أيضا.

ج- زاوية العلاقات: يعتبر موضوع علاقات السلطة من أكثر المواضيع حساسية ودقة سواء لطبيعة التداخل والتشابك بين العلاقات او نظرا لدرجة تأثير هذه العلاقات وتحكمها في مقومات التوازن الاساسية للسلطة والنظام وتتمثل أهم القواعد الاساسية التي تتحكم في انتظام سير العلاقة بين السلطة والمجتمع تبعا لشروط الفعالية في:

قاعدة الشرعية: وتعني قيام التنظيم والوجود العام للسلطة بناء على أسس دستورية وقانونية او عرفية متعارف عليها وبالقدر الذي يخلق مبررا عقديا لوجود السلطة فالصورة العقدية التي يتضمنها الدستور او القانون تمثل أهم المحددات لنمط العلاقة بين السلطة والمجتمع 1.

قاعدة المشروعية: (الموافقة والقبول) وهي تعني ذلك البديل الأكثر إنسانية لقواعد الاكراه والاجبار المادي والمعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية الحكم ولضبط الحركة العامة نحوها وهذا ما يدعوا الى اعتبار فكرة المشروعية بمثابة وحدة تحليل أساسية للفلسفة السياسية والقاعدة الرئيسية لمعرفة فعالية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي 2 .

قاعدة المشاركة: وتعد أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع وتمثل أهم مصادر الفعالية، حيث تحتضن الشرعية فضلا عن أنها تعكس الاستعدادات والممارسات العملية لدعم النظام والسلطة وتتخذ المشاركة صورا عدة: 3

المشاركة في الانتخابات السياسية المركزية والمحلية لبناء قدرات الإدارة المحلية.
المشاركة في صنع السياسة العامة طبقا لقواعد اقتسام السلطة بين القوى السياسية المختلفة.

1 David Beetham; The Legitimation of Power. (England : Macmillan Distribution, 1991), p 03

2 Saymour Martin Lipset, L'homme et La Politique Paris : Ed Seuil, 1963, p89

3عبد المعطي محمد عساف، المرجع السابق الذكر، ص 18 . 19

المشاركة في العمليتين السياسية والانمائية وذلك طبقا لقاعدة انتشار السلطة وقاعدة المحتوى الشعبي للسياسة وهي أعلى صور المشاركة رقيا.

المطلب الرابع: عناصر تحليل النظام السياسي:

ذهب العديد من المفكرين في تحليل النظام السياسي الى الاعتماد على مجموعة من العناصر والمتمثلة في الوحدات الجزئية للنظام السياسي والتي تعنى بدراسة خواص النظام السياسي والضوابط القانونية التي تحكم هذا النظام كما ذهب البعض الى تحليله عن طريق شبكة العلاقات التي يمكن من خلالها تحليل الاتصال والتأثير على المجتمع ونتاج العمليات السياسية

أ _ الوحدات او المكونات الجزئية: حيث انطلق الفقهاء في التحليل من مكون المؤسسات والأشخاص.

أولاً: المؤسسات: ان المؤسسة السياسية تشمل على مجموعة من الخصائص تحدد طبيعتها كوحدة جزئية من النظام السياسي هذه الخصائص تتمثل في الآتي:

المؤسسة وحدة جزئية من النظام السياسي حيث تعكس هذه الخاصية ذلك المفهوم الشامل الذي يمتد ليسع الوحدات الجزئية الرسمية التي تركز عليها الدراسات القانونية والدستورية فضلاً عن مؤسسات سياسية أخرى لها إطار تنظيمي وتؤدي دوراً سياسياً خارج الإطار الرسمي للسلطة التنفيذية والتشريعية¹

المؤسسة إطار تنظيمي لوظيفة سياسية: يتطابق هذا المفهوم التنظيمي للمؤسسة السياسية مع المفهوم القانوني والدستوري والتي هي عبارة عن مجموع الخدمات والأنشطة التي يقدمها القائمون عليها من خلال هيكلها الوظيفي بموجب القوانين واللوائح التي تنظم ذلك سواء كان القائمون على أمر مؤسسة من الموظفين الرسميين ومن غير الرسميين كما هو الحال في المؤسسات الحزبية وغيرها من التجمعات السياسية²

1 احمد ابوزيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الأنساق، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1979، ص 469.

2 كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1990.

المؤسسة السياسية نظام مقنن للسلوك السياسي: يجب النظر الى المؤسسة السياسية على أنها مجموعة من الأنشطة والتوقعات التي تشكل السلوك المتبع في عملية صنع القرار، فالطبيعة السلوكية للمؤسسة تقودنا الى ضرورة الوقوف على عملية صنع القرار وطبيعة القرار المتخذ¹.

ثانيا: الأشخاص: ان أشخاص النظام لا تقتصر على من يشغلون مناصب ادارية داخل المؤسسات الرسمية بل يمتد ليشمل رجال الأحزاب والجماعات السياسية الاخرى الذين لهم دور في التأثير على النظام السياسي دون ان يشغلون وظائف رسمية. وبالتالي فهم بمثابة وحدات سلوكية من وحدات النظام السياسي

ب - الضوابط: ان تناول الضوابط والحدود القانونية التي تحكم عمل النظام السياسي لا يجب ان تقتصر نظرنا الى القانون العام او دستورها كمجرد مجموعة احكام بل يجب ان ننظر الى ما وراءها لنحدد القوى والعمليات التي اسهمت في وضع هذا الدستور او تلك التي تلعب دورا في تطبيقه او تعديله².

والمقصود بالضوابط القانونية هي ان الدساتير تقوم بدور في تنظيم وظيفة الحكم ايا كان النظام السياسي القائم سواء كان ديمقراطيا او غير ذلك فكلما صعدت الى السلطة قوة سياسية جديدة حملت معها فلسفة سياسية جديدة، ولا يكون الدستور في هذه الحالة الا صياغة قانونية لها ولكل ما تقضي به في شان نظام الحكم وسلطة الدولة وحقوق الافراد وحرياتهم العامة.

ج - شبكة العلاقات: يشير مفهوم شبكة العلاقات الى طبيعة التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وبين الافراد داخل المجتمع وكذلك التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وغيره من النظم الاجتماعية الاخرى داخل البناء الاجتماعي والتأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وغيره من النظم السياسية داخل الابنية الاجتماعية الاخرى سواء على المستوى الاقليمي اوالمستوى الدولي³. لذا

1 Wiarda, Howard., and Esther Skelley. Comparative politics: Approaches and issues.

Rowman & Littlefield, 2007.

2 Gabriel A. Almond ،Comparative Politics Today: A World View, Brown, 1974

3 احمد ابوزيد، مرجع سبق ذكره، ص 475.

فان عملية تحليل النظم تتطلب دراسة مدى تاثر النظام السياسي بالنظم الاجتماعية الاخرى وقدرته على التأثير عليها.

د - العمليات السياسية: يشير مصطلح العملية الى مجموعة من التفاعلات المتتابعة التي تقوم بينها درجة من الرباط الحركي ويفترض لهذا التفاعل المتتابع ان تكون العملية في حالة حركية دائمة وتحديث بانتظام.

والعملية بالمفهوم السلوكي للنظام السياسي هي عبارة عن مجموعة من التفاعلات السلوكية الوظيفية التي تحدث داخل النظام السياسي بهدف التعامل مع ظواهر سياسية او حاجات معينة 1.

1 محمد نصر هنا، مرجع سبق ذكره، ص 297

الفصل الثاني: الجهاز الإداري: مشكل

الفساد الإداري وأهمية الاستقرار السياسي في

الجزائر

الفصل الثاني: الجهاز الإداري: مشكل الفساد الإداري وأهمية الاستقرار السياسي في الجزائر

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر ذات أبعاد ليست ملازمة لمرحلة الاستقلال، وإن التحليل المعمق والدقيق يفرض البحث في جذورها التاريخية والاستفادة من التجارب التي رصدها النظام السياسي من أجل تحقيق التطور كما يجب التنويه الى طبيعة النظام الإداري وتوضيح أثر الموروث الإداري الذي ورثته الجزائر على الجهاز الإداري وتداعياته على النظام السياسي.

ويعتبر الاستقرار في النظام السياسي الجزائري مطلباً هاماً تسعى إليه الجزائر من خلال تجنيد مجموعة من الآليات والميكانيزمات التي تهتم بمحاربة الفساد الإداري وتحليل انعكاساته على النظام السياسي في الجزائر سواء قبل التعددية الحزبية أو بعدها مع التركيز على مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2019.

المبحث الاول: طبيعة التنظيم الإداري في الجزائر

لقد عرفت الدولة الجزائرية التنظيم الإداري منذ أمد طويل فالمراحل المختلفة التي سنأتي على ذكرها قد كان لها أثر في تطور الجهاز الإداري وبنية هذا التنظيم، وسنتطرق الى هذه المراحل التي مرت بها الإدارة العامة الجزائرية.

المطلب الاول: التنظيم الإداري قبل الاستقلال

لقد شهدت الجزائر عدة أنواع من أنظمة الحكم سواء قبل قدوم الإسلام الى شمال افريقيا او بعده وكان لها اثرا بالغا في سير العملية الإدارية الا اننا ارتأينا ان نركز على الإدارة ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر مع ذكر ملخص حول الإدارة في العهد العثماني.

لقد اتصف نظام الحكم الذي عرفته الجزائر في العهد العثماني بتعاقب عدة أنظمة سياسية عبر مراحل تاريخية محددة كانت بدايتها¹. حكم الباي 1546-1587: ويسمى بعهد رجال البحر ومؤسسي الحكم التركي وهو أزهى وأرغد العصور التي مر بها الحكم العثماني بفضل قوة السلاطين وتنظيمهم المحكم. وحكم الباشوات 1587 – 1659: تولى مناصب الباشوات عشرين واليا يدعى كل منهم (باشا) وتدوم سلطة كل واحد منهم ثلاث سنوات من غير استشارة زعماء المناطق. أما عهد الأغوات: 1659 – 1671: فكان أسوأ العهود التركية في الجزائر أنشئت خلاله جمهورية عسكرية ((الأغا)) ويرأسها الأغا نفسه لفترة وإذا عزم على الاحتفاظ بمنصبه يعزل او يقتل. وتميز عهد الدايات 1671 – 1830: بتنظيم مركزي مطلق وكان كل الدايات غرباء عن الجزائر اختارتهم القسطنطينية مدى الحياة ومنحتهم سلطات مطلقة في جميع الميادين هذا ما أدى إلى استيلائهم على مختلف المجالات خاصة إدارات الدولة وأموال الشعب والاراضي فنار الجزائريون دفاعا عن حقوقهم واستطاعوا في معظم الأحيان اغتيال البعض منهم ولكن ما ميز الفترة الأخيرة يكمن في الاعتماد على الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية دون الرجوع إلى المركزية².

1 احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص70.

2 ناصر الدين وآخرون، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 14

أما عن الأجهزة الإدارية التي كانت سائدة آنذاك فهي:1: دار السلطان وبآيالك الشرق وكان بآيالك الغرب قد تميز بعدم الاستقرار نتيجة للأطماع المتتالية من طرف المغاربة والإسبان وبآيالك التيطري.2. وبالرغم من تعدد أشكال النظم وألوان المشاركة السياسية وتعدد المؤسسات السياسية والإدارية إلا أنها كانت تمتاز بنظام عسكري مركزي.3.

الإدارة إبان الاحتلال الفرنسي:4: لقد مر التنظيم الإداري بالجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بثلاث مراحل متميزة تتضح من خلال دراسة معالم الإدارة الاستعمارية وهي:

الإدارة في المرحلة الأولى 1830-1947: في هذه تميز التنظيم الإداري بالمركزية الشديدة ووضعت قواعده لائحة أصدرت عام 1835 وبمقتضاها أنشئ منصب الحاكم العام للجزائر ويتبع وزارة الحرب الفرنسية ويسانده مجلس استشاري يضم كبار الشخصيات العسكرية والمدنية وفي عام 1840 قسمت الجزائر الى ثلاث مناطق وأقاليم إدارية هي:5:

القسم المدني: ويشمل الأقاليم التي يقيم فيها الأوروبيون والمعمرون حيث كان ينظر الى الجزائر على أنها ملحقة وجزء لا يتجزأ من الملكية الفرنسية. تتمتع بحكم يخضع للسلطة الفرنسية الأم في ظل قدر معين من حرية الإدارة كونها أحدث المقاطعات الفرنسية.

1 للمزيد انظر: عبد الحميد قربي، الإدارة الجزائرية: مقارنة سوسولوجية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 15.

2 للمزيد انظر: محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية والبلدية 1516 - 1962، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص-ص 26-48.

3 أن الإدارة في العهد العثماني كانت أقرب الى الإدارة العسكرية منها الى الإدارة المحلية او الشعبية فلم تعني بالمواطنين ولم تهتم بمصالحهم وتحقيق أهدافهم حيث اهتمت الإدارة آنذاك بتحقيق مصالح الطبقة الحاكمة والحكام العسكريين للتفاصيل أكثر انظر: شاربي محمد، الإدارة العامة والسلطة السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008/2007، ص 79.

4 ناجي عبد النور، " دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصديمرباح، 2009، ص 154 - 155.

DUVAL, Jules. POLITIQUE COLONIALE DE LA FRANCE : L'ALGÉRIE : I. 5
GOUVERNEMENT ET ADMINISTRATION. *Revue des Deux Mondes* (1829 - 1971),
1859, vol. 20, no 4, p. 894.

القسم العربي 1: ويشمل الأقاليم التي يقيم فيها العرب فقط

القسم المختلط: وهو يشمل المناطق التي يقيم فيها الجزائريون الى جانب وجود اقلية من المعمرين حيث يطبق القانون المدني على الاوروبيين المعمرين ولهم الحقوق والواجبات في تطبيق كافة القوانين المدنية والسياسية بينما النصف المتبقي ينظر اليه على أنهم أعداء ومتمردون حيث كانت هناك معارضة أكثر جدية نتيجة الاختلاف الكبير من حيث الإدارة بحكم أنهم كانوا يحتكمون تحت القانون العسكري 2.

هذا ما ميز الإدارة الاستعمارية في الجزائر بالسمة العسكرية وخدمة الفرنسيين فقد كانت تهتم بإرهاق الجزائريين بالضرائب وتشغيلهم لإنتاج كل ما يلزم الاحتلال وعمل على ابعادهم وتهميشهم عن الأجهزة الإدارية الاستعمارية مما أدى الى تدمير وسط الجزائريين واحداث ثورات ضد المستعمر ونتج عن ذلك عدم الاستقرار وعقب هذه الاحداث بدأت السلطات الفرنسية تعيد النظر في التنظيم القائم على التسلطية العسكرية فأقامت أمرين تتم بمقتضاها تحويل الأقسام المدنية الى محافظات وفقا لنظام المحافظات الفرنسية كما انتهجت سياسات جديدة في الواقع هي سياسة الاستيعاب الإداري فقد أصبحت الأجهزة الإدارية تابعة للوزارات الفرنسية المختصة بعد ان كانت تابعة لوزارة الدفاع والتي تنقل التعليمات إلى الحاكم العام.

ولا يمكن ان نتناول هذه المرحلة دون الولوج الى التنظيم الإداري والسياسي في عهد الأمير عبد القادر الذي يعتبر مهد الدولة الجزائرية الحديثة فالنظام السياسي والتنظيم الإداري الذي اتبعهما الأمير جعل من هاته الدولة تنشأ وتنمو في كنف الاستعمار الثقيل وبخصوص الإدارة العامة المطبقة فيها فقد أقامها وفقا للنظم الحديثة، فهي إدارة مناهضة ومعادية للاستعمار الفرنسي وإدارة مولية اهتمامها لتقديم

1 صالح فؤاد، مبادئ القانون الإداري الجزائري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983، ص 140

2 خريطة فرنسية تُظهر عمالات الجزائر الثلاث بواسطة Alexandre Vuillemin (1812-1880) - photograph of

c. 1880 map وملكية عامة و <https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=1160038> يوم 29

الخدمات المختلفة التي يطلبها الشعب المؤيد لنظام الأمير أي يمكن القول أن الإدارة في عهده هي ثاني إدارة جزائرية نابعة من جذور ودعامات جزائرية صرفة.¹

فقد برزت معالم الإدارة الحديثة من خلال بنائه لأركان الإدارة الجزائرية إذ اتخذ من مدينته معسكر مقرا للحكومة واختار الأمير الوزراء من أفضل رجاله أما بالنسبة لمجلس الشورى فقد اختار له مجموعة من العلماء والقضاة وعين على رأسه قاضي الجزائر، كما عمل على تقسيم البلاد إلى مقاطعات والمقاطعات إلى دوائر ووضع على رأس كل منها آغا وتشمل الدوائر أساسا القبائل النازلة فيها وتشتمل القبيلة على (عشائر وبطون) وجعل على رأس كل قبيلة قائد وعلى رأس كل بطن وعشيرة شيخا وبعد مدة وجيزة أصبحت الجزائر دولة عربية حديثة ذات سيادة متكونة من مقاطعات على رأس كل منها خليفة وقسمت المقاطعات الى اوطان ثم الى قيادات.

الإدارة في المرحلة الثانية 1900-1954: إن قانون 19 ديسمبر 1900 المتعلق بإنشاء ميزانية خاصة للجزائر والذي يعطي أهمية جديدة للوفود المدعوة للتصويت وتسيير الإدارة في المحليات واضفاء طابع الشخص المعنوي للجزائر تحت مراقبة ووصاية السلطات الفرنسية. وهكذا حتى عام 1940 عاشت الجزائر في ظل نظام الميزانية والاستقلال المالي.² الى أن وقعت مجموعة من المحاولات لإعادة تنظيم الإدارة الجزائرية سياسيا وإداريا وذلك من خلال القانون الصادر في 20 سبتمبر 1947 الذي تضمن المحاور الأساسية وهي:

الحاكم العام³: والذي استمر بموجب هذه اللائحة صاحب السلطة العليا في الشؤون المدنية والإدارية وحول بعض الاختصاصات القانونية تمثلت في: حق اصدار اللوائح، المصادقة على قرارات المجلس الجزائري والامر بتنفيذها وهو مسؤول عن امن ودفاع الجزائر وقائد القوات المتمركزة في الجزائر

1 صالح فؤاد، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، الجزائر: دار رائد للكتاب، ط2، 2005، ص 36.
BOUVERESSE, Jacques. L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945): réflexions en forme de bilan. Vortrag im fr. Außenministerium in Paris, gehalten am, 2011, vol. 31, p 02.

3 جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978، ص 44.

كما له صلاحيات ترتيب المصالح العامة وتنظيمها وإنشاء مرافق القضاء والتعليم مع بقاء الارتباط بوزارة العدل والتربية في فرنسا فقد عاشت الجزائر في ظل نظام الميزانية والاستقلال المالي.

المجلس الجزائري: وقد كان هذا المجلس إداري غير أن اختصاصاته كانت مقيدة بسلطة الوصاية التي يمارسها الحاكم العام ورقابة السلطات الفرنسية. وهكذا سادت الجزائر فترة استقرار رغم بعض التغييرات لأنه تم تعليق المجالس الجزائرية (الوفد المالي والمجلس الأعلى للحكومة) في يونيو 1940 ولأن فرنسا في عام 1942 انقطعت عن الجزائر. ألغيت الجمعيات المالية القديمة سنة 1945، وحل محلها مجلس واحد يتمتع بصلاحيات مماثلة: الجمعية المالية الجزائرية.¹

حيث يقوم الشكل بتوضيح التنظيم المحلي حيث نجد باللون الأحمر العملات الثلاث في الجزائر: الجزائر العاصمة وقسنطينة ووهران وباللون الأبيض المناطق الجنوبية.²

التنظيم المحلي³: لقد قضى النظام الذي تضمنه قانون 20 سبتمبر 1947 بأن البلديات والمحافظات هي الوحدات المحلية بإقليم الجزائر إلا أنه لم يعمل به حتى عام 1954 حيث تم تقسيم البلاد إلى ثلاث محافظات هي: الجزائر، قسنطينة، ووهران تم إسناد إدارة كل محافظة إلى محافظ ومجلس محافظة كان يمثل فيه الجزائريون بأقل من النصف بالإضافة إلى البلديات التي كان يطبق عليها القانون المعمول به في فرنسا.

الإدارة في المرحلة الثالثة 1954-1962: لقد تميزت هاته الفترة بحدة الثورة ما أدى إلى إجراء تعديلات على التنظيم الخاص بكل من الإدارة المركزية والإدارة المحلية.⁴

فالإدارة المركزية شملها التعديل ليتم إلغاء المجلس الجزائري وإنشاء منصب المفوض العام الذي حل محله الحاكم العام وأصبح يجمع بين اختصاصات كل من الحاكم العام والمجلس الجزائري ويساعده في أعماله الأمين العام وأمينان عامان مساعدان أحدهما مختص في الشؤون الإدارية والآخر في الشؤون

1 للمزيد انظر: خريطة التقسيمات الإدارية 1905 - 1955

2 <https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=21916149>

3 صالح فؤاد، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 141.

4 بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 394

الاقتصادية إضافة الى وجود محافظين ونوابهم، فالمحافظون شغلوا الكثير من السلطات قصد تقوية الإدارة المركزية وتمكين هذه الإدارة من مقاومة الثورة، وقد أنشئت شعب متخصصة وإدارية سنة 1955 بغرض تأمين عمل الإدارة وقد كان يرأسها القادة العسكريين الفرنسيين كما كانت لهم سلطات واسعة فأصبحت هذه النتيجة لذلك تمارس العمل الإداري بأشبع صوره السلبية¹.

أما عن الإدارة المحلية فقد اتخذت الإدارة الاستعمارية اجراء إصلاحية يوم 28 جوان 1956 أدى الى ارتفاع عدد المحافظات من تسع محافظات الى ثلاثة عشر الى ان صدر مرسوم في 07 نوفمبر 1959 حيث حدد فيه 15 ولاية، أما فيما يتعلق بالتنظيم البلدي فقد ألغى المرسوم الصادر 1956 نظام البلديات المختلطة وحل محلها بلديات ذات تصرف تام وقد بلغ عددها 1485 بلدية نظمت إداريا طبقا للقانون البلدي آنذاك.

وقد بقيت صورة التنظيم الإداري الفرنسي بالجزائر حتى إنشاء الحكومة المؤقتة للثورة التي قضت على دعائم الحكم الفرنسي والذي سقط نهائيا باستقلال الجزائر سنة 1962، ويتضح من عرض صورة الإدارة الاستعمارية الفرنسية انها كانت تعمل على تركيز الحكم والإدارة في أيدي المستعمرين الفرنسيين وأعوأهم المعمرين متغاضية للطرف الجزائري ومهمشة لمصالح أصحاب البلاد الشرعيين².

¹بوعزيز يحيى، السياسة الاستعمارية من مطبوعات حزب الشعب الجزائري: 1830 - 1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص 144.

⁽²⁾ _ صالح فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 146.

المطلب الثاني: التنظيم الإداري بعد الاستقلال فترة الحزب الواحد

ان الجزائر بعد الاستقلال عرفت فترتين متميزتين اذ شهدت نظاما مغلقا يقوم على المركزية الشديدة في ظل الأحادية الحزبية الى ان تغيرت الاوضاع السياسية بقيام التعددية الحزبية اذ كان لها أثرا هاما وبالغا على الجهاز البيروقراطي.

لقد ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاما إداريا متفككا ومتدهورا نتيجة التخريب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي والفراغ الناتج عن رحيل 900.000 معمر وتهريب جل أموالهم الى الخارج مع اخلاء خزينة الدولة والبنك المركزي من الأرصدة الذهبية والعملات الصعبة والفراغ الإداري واتلاف الوثائق الضرورية للعمل قصد شل الجهاز الإداري في الجزائر¹. فكان لابد من تغيير وتحديد جميع المؤسسات الحكومية لان تشييد دولة ديمقراطية تحكمها القوانين يجب ان تكون نابعة من عقيدة المجتمع وتطلعاته، ولهذا قام المشرع الجزائري بإصدار قانون 1962/12/31 الذي مفاده إعادة تأهيل الطاقات البشرية وتحميد استراتيجيات التنمية في ميادينها المختلفة الإدارية، السياسية والاقتصادية² وبعد مزاولة الابعاد الأساسية للنظام الدستوري الجزائري والبدء في بناء مؤسسات الدولة من القاعدة الى القمة يظهر لنا التركيب الإداري الجزائري حيث ان المركزية الإدارية والمتمثلة في رئيس الجمهورية حسب دستور 1963 ونظرا لأهمية الصلاحيات الموكلة لرئيس الجمهورية كما نصت عليه المواد 36، 37، 38، 39 من الدستور 1963 أما بخصوص الحكومة فكانت مكونة من رئيس الحكومة و19 وزيرا يمارسون الصلاحيات السياسية والإدارية معا³ وبعد الإصلاحات الإدارية لسنة 1964 اتسمت هذه الفترة باتخاذ مبدأ أساسي وهو اللامركزية في الإدارة والتسيير .

1 _ بلقاسم بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 33.

2 _ عامر رخيعة، " التطور السياسي والتنظيمي لحزب FLN "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1983، ص 393.

3 _ دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر المؤرخ في 10/09/1963، عدد 64، ص 44.

وبعد 19 جوان 1965 شكل مجلس للثورة باعتباره صاحب السيادة في البلاد وطبقا لأحكام الامر رقم 182/65 المؤرخ في 10 جويلية 1965 المعروف بالدستور الصغير فقد كانت الحكومة الجهاز الإداري الأساسي التي تعمل بتفويض من مجلس الثورة كما أكد الامر 182/56 بأن: " يتولى رئيس مجلس السلطة التنفيذية مع تشكيل السلطة في المجال الإداري ومراقبة اعمال الحكومة " كما نصت المادة 08 أن للرئيس صلاحيات التعيين لكبار الموظفين ناهيك عن تفويض التعيين في القطاعات الوزارية وقد أحدث هذا الامر نظاما إداريا مركزيا واستمر العمل به الى غاية صدور الأمر رقم 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 والمتضمن اصدار الدستور والسعي الى الشرعية الدستورية.

وقد نصت المواد 114، 115، 116 على إدارة مركزية شديدة والمتجسدة في رئيس الجمهورية وعملية حصر وقصور في الجهاز الإداري فقد شهدت هذه الفترة غلبة الطابع العسكري والبيروقراطية العسكرية التي كانت شديدة في النظام الإداري الجزائري².

ومع مطلع الثمانينات تحركت عجلة الإصلاح الإداري والتي كان مفادها تفعيل دور لامركزية القرارات ومع نهاية فترة الثمانينات وإصدار المرسوم الجديد للإدارة العامة لتجديد القطاعات المنتمية للإدارة العامة واعطي صورة جديدة مقننة للوظيفة الإدارية وبرزت اهم الاسلاك المنتمية لقطاع الإدارة العامة وحددت قوامها البنيوي والوظيفي³.

أما بالنسبة للإدارة المحلية فقد تم تقليص عدد البلديات لإمكانية ادارتها وتسييرها عن طريق مندوبات بعد الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية عقب الاستقلال فقد اعتمد دستور البلدية أساسا للمجموعة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وهذا ما اعتبره وأكدته ميثاق الجزائر لسنة 1964.

1 _ دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 65-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965، المتضمن تأسيس الحكومة، عدد 57، ص 12.

2 _ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص 80.

3 _ دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر المؤرخ في 23 مارس 1985، المتضمن القانون الأساسي لعمال المؤسسات والإدارات، ص 08.

كما ان الامر 64/67 الصادر في 18 جانفي 1967 المتضمن قانون البلدية فقد شكل أساس التنظيم الإداري البلدي في محاولة لبعث الديمقراطية في المجال الإداري وقد كرس ميثاق 1976 للجماعات المحلية على سياسة اللامركزية عن طريق المجالس المنتخبة محليا باعتبار البلدية القاعدة الأساسية.¹

ويمكن الإشارة الا أن هاته الفترة – الأحادية الحزبية – أثرت على حجم نطاق المسار الإداري وشهدت مركزية قوية كما ولدت مشاكل فنية مثل المشاكل المتعلقة بالتدريب والتكوين ومشكلة التنسيق وأساليب التسيير التي غلبت على الإدارة الجزائرية والتي اثرت على الجهاز البيروقراطي بشكل سلبي.

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002، ص 135.

المطلب الثالث: التنظيم الإداري خلال التعددية الحزبية:

ان قرار التعددية الحزبية في الجزائر كان له الأثر الواضح على معالم الجهاز الإداري حيث حدد دستور 1989 دورا جديدا في طبع وأسس الإدارة العامة وعمل على تكريس النظامين المركزية واللامركزية الإدارية في الجزائر.

أولا: المركزية الإدارية في الجزائر: تتمثل أهم هذه الهيئات الإدارية المركزية في: رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والهيئات الاستشارية المركزية

رئيس الجمهورية: وبناء على دستور 1989 فان رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء وبهذه الصفة يمارس عدة وظائف إدارية هامة مرتبطة برئاسة الجمهورية حيث تقوم هذه الأخيرة على مجموعة من الهيئات تتمثل في الأجهزة والهيكل الداخلية طبقا لما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 132/94 المؤرخ في 29 ماي 1994 أما دستور 1996 فقد منح للرئيس صلاحيات اوسع واختصاصات إدارية كاملة طبقا لما نصت عليه المادة 77 وغيرها من الدستور التي عملت على إعطائه صلاحيات التعيين – السلطة التنظيمية – والحفاظ على امن الدولة، وقد اكد على ذلك دستور 2016 حيث وضع اختصاصات رئيس الجمهورية والسلطات التي تخولها إياه صراحة الاحكام والمواد " 91، 92، 93، 94 " من الدستور كما يقرر رئيس الجمهورية الحالات الاستثنائية وحالات الطوارئ والحصار المتعلقة بأمن الدولة طبقا لما نصت عليه المواد " 105، 106، 107، 108، 109، 111 " 2.

رئيس الحكومة " الوزير الاول " والوزراء: يرأس رئيس الحكومة مجلس الحكومة وله عدة صلاحيات وسلطات تنظيمية واسعة في المجالات الإدارية كما جاء في صراحة الاحكام التي تخولها إياه الاحكام والمواد 125/85 من دستور 1996 الى جانب سلطة الضبط الإداري بموجب ما يصدره من مراسيم. وحسب دستور 1996 المعدل في 2008 فقد توسعت صلاحياته زيادة عن السلطات

1 _ المرسوم الرئاسي رقم 132/94 المؤرخ في 29 ماي 1994

2 _ دستور 2016، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، المطبعة الرسمية، 2016

التي نصت عليها أحكام أخرى حيث أصبح مشرفا على العمل الإداري ويملك سلطات تشريعية¹ كما أصبحت رئاسة اجتماعات الحكومة من اختصاصات رئيس الجمهورية ويمكنه ان يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الاول بناء على المادة 77 الفقرة 06 من الدستور المعدل وأما الوزراء فمنصب الوزير ومن خلال المسلمات القانونية يجمع بين صفتين أساسيتين الاولى تكمل في الصفة السياسية والثانية في الصفة الإدارية وهي ما تحول للوزير صفة الضبط الإداري وتغيير الوزارة المركزية الفعلية داخل التنظيم الإداري الجزائري².

الهيئات الاستشارية الوطنية: نص الدستور على العديد من الهيئات الاستشارية وهي: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: حيث يعمل على تقديم المشورة الى الأجهزة الإدارية المركزية وضمان استمرار الحوار والتشاور بين الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. أيضا تسهر على تقييم المسائل ذات المنفعة الوطنية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والشفافية وتبقى ذات طبيعة استشارية تفتقر الى القوة الإلزامية.

مجلس الدولة: حيث يدلي برأيه في المشاريع والقوانين فقط دون المراسيم والقرارات ويتدخل في عملية الأخطار.

واما دستور 2016 فقد عمل على توفير مؤسسات وهيئات جديدة مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.

ان الانفتاح السياسي ودستور 1989 قد كرس في مواده " 14، 15، 16 " ان المجلس المنتخب هو الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته ويراقب عمل السلطات العمومية كما ان الجماعات الإقليمية للدولة هي: البلدية والولاية تعتبر من اهم التطبيقات النظرية اللامركزية الإدارية في الجزائر وهذا

1 _منتدى المحاكم والمجالس القضائية، القانون الإداري، المركزية الإدارية بالجزائر، من موقع:

www.tribunaldz.com/form/t1876-topic، يوم 20 أبريل 2023، على الساعة 12:15.

(2) _محمد الصغير يعلي، مرجع سبق ذكره، ص- ص، 110- 114.

3 أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر، 1962- 2004، مجلة الباحث، عدد 04، 2006.

ما نص عليه دستور 2016 في المادة 17 " يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية "1

-البلدية: تنص المادة 13 من قانون البلدية هيئتا البلدية هما: المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي وكيفية تشكيل الهيئتين، فيؤدي بنا بالضرورة الى النظر للنظام الانتخابي وتكمن وظيفة الهيئتين في: التهيئة والتنمية المحلية.

التعمير والهيكل الأساسية والتجهيز بالوسائل المختلفة وحماية التراث العمراني. التعليم، حفظ الصحة والنظافة.

اما اختصاص رئيس المجلس الشعبي البلدي فهي ذات طابع ازدواجي: فيمثل البلدية في كل اعمال الحياة المدنية والإدارية وامام الجهات القضائية الى جانب رئاسة يتولى إدارة واشغال المجلس الشعبي البلدي وفيما يخص تمثيل الدولة باعتباره ممثل الدولة في إقليم البلاد بوصفه سلطة لعدم التركيز الإداري والتعديل الأخير قد منح اختصاصات واسعة للبلدية2

-الولاية: طبقا للمادة 08 من قانون الولاية تقوم الولاية على هيئتين هما المجلس الشعبي الولائي والوالي الى جانب أجهزة وهيكل الإدارة خاصة بهما وهي: الأمانة العامة، المفتشية العامة. الديوان ورئيس الديوان، رئيس الدائرة.

اما بالنسبة لاختصاصات المجلس الشعبي الولائي فقد حددها قانون الولاية 09/90 بالتفصيل ويمكن حصر مجملها في: التجهيزات التربوية والتكوينية، النشاط الثقافي والاجتماعي، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أما بالنسبة للوالي فهو يمثل هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ويعمل على تمثيل الولاية والدولة في جميع اعمال الحياة المدنية وامام القضاء ويمثل الدولة باعتباره سلطة عدم التركيز3.

وعلى الرغم من انتهاج الجزائر العمل في ظل الديمقراطية واشراك الجماهير في صنع القرارات والمشاركة في رسم السياسات الا انها لا تزال تعاني العديد من النقائص لا سيما في مسألة غياب ثقافة

(1) __ للمزيد انظر: المادة 17 من دستور 2016، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الطبعة الرسمية، 2016.

(2) __ محمد الصغير يعلي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(3) __ منتديات ستار الجيريا، القسم الدراسي التعليمي التقني والجامعي، هياكل التنظيم المركزي في الجزائر، مأخوذ من موقع:

www.staralgeria.net/t4356-topic، 02 ماي 2023 على الساعة 19:51.

المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار والامر الخطير هو غياب شبه تام للكفاءات في إدارة الحكم المحلي هذا ما أدى الى المشاكل والاحتجاجات التي عرفتھا الجزائر سنة 2012 الذي دل على عدم وجود لغة الحوار والتفاهم وانفراد صانع القرار للقرارات والمشاكل التي افرزتها انتخابات 2012 البلدية والولاية من نسب متدنية في المشاركة الجماهيرية والتي بنيت على انهم اشخاص غير مرغوب فيهم . وقد أكد الواقع سوء التسيير وغياب الاتصال الدائم بين رؤساء البلديات والمواطنين¹

(1) _ابراشة فريد، " الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية "، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، تنظيم سياسي واداري، 2014، ص 163.

المبحث الثاني: انعكاسات الفساد الإداري على النظام السياسي في الجزائر 1999-2019

ان الجهاز الإداري الجزائري يعاني من جملة من المشكلات، والتي لا تزال إلى حد اليوم منتشرة بشكل كبير في الإدارة العمومية الجزائرية والتي لها الأثر البالغ على استقرار النظام السياسي. ولعل أهم هذه المشاكل وبإجماع من الباحثين والمتخصصين في المجال الإداري كان المصدر الأساسي في مشكل الفساد الاداري والذي لا يزال مستشرياً في الجهاز الإداري الجزائري

المطلب الاول: مشكلات الإدارة الجزائرية وانعكاساتها الاقتصادية:

مما لا شك فيه ان الإدارة الجزائرية واجهت عدة مشاكل حيث يمكن تشخيص عدد من المشكلات التي يعاني منها هذا الجهاز فيما يلي:

أ- عدم الاهتمام بتطوير وتحديث النظام الإداري الذي يجب أن يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية عند التركيز على البرامج الاقتصادية خاصة عند اطلاق مشاريع تنمية في سنة 2001 و 2005 ونتيجة لتجاهل دور النظام الإداري في احداث التكامل تتسع الفجوة وينتج نقص في التنسيق الزمني بين برامج التنمية الاقتصادية والإدارية ونتيجة لذلك يظهر تباين واضح بين النوعين من البرامج مما يؤدي إلى عدم الرضا واستياء المواطنين الامر الذي يجعلنا نقول ان عدم الاستقرار في النظام الإداري له انعكاسات سلبية على النظام السياسي وعدم الاستقرار على مستوى النظام السياسي، حيث يُعتبر النظام الإداري جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي¹.

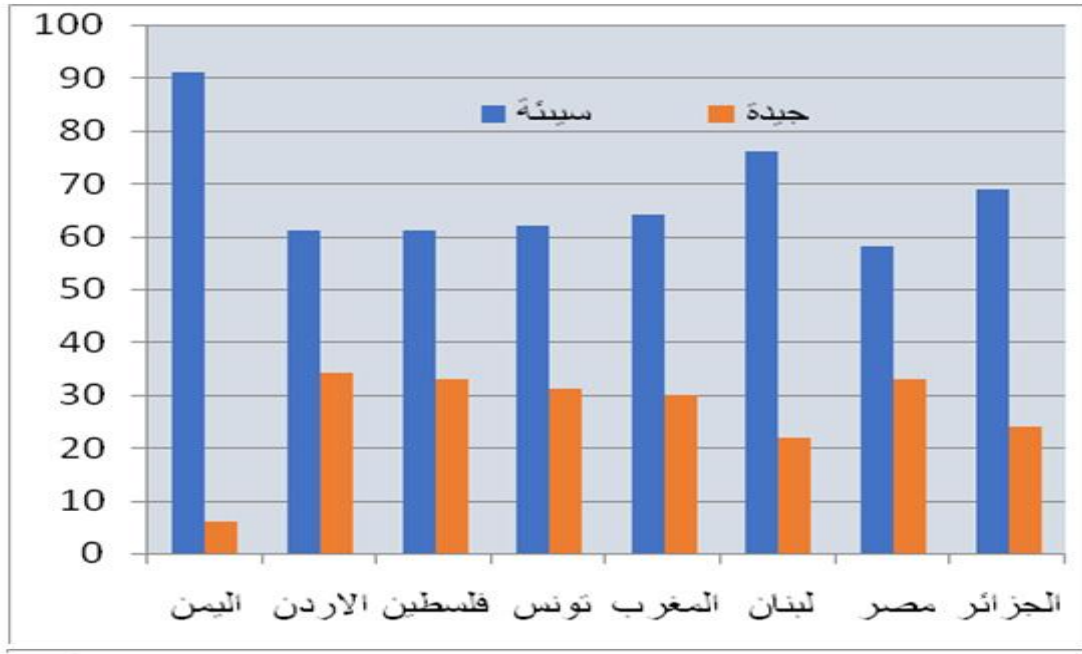
نقص الاتجاهات الواضحة: قد يعاني النظام الإداري من عدم وجود رؤية واضحة للأهداف والتوجيهات الاقتصادية والإدارية، مما يؤدي إلى ارتباك فيما يتعلق بالأولويات والسياسات المطلوبة لتحقيق الأهداف².

Hood, Christopher. "The blame game: Spin, bureaucracy, and self-preservation in 1 government." *The Blame Game*. Princeton University Press, 2010.

Hill, Carolyn J., and Laurence E. Lynn. "Public management: A three-dimensional 2 approach." (2009).

تباين في التفسيرات وفي الأولويات والتركيز: يمكن أن ينشأ تباين في التفسيرات بين القادة والمنفذين حول ماهية الأهداف والطرق المثلى لتحقيقها، مما يؤدي إلى تباين في التنفيذ وفشل الخطط الاستراتيجية. وعندما لا يكون هناك فهم مشترك للأهداف، قد ينشأ تباين في الأولويات والتركيز بين الأقسام والمناطق المختلفة في المؤسسة، مما يؤدي إلى تباين في الجهود وتشتت الموارد ما يؤدي إلى اعتقاد العديد من المواطنين أن حكوماتهم لا تقوم بالجهود الصحيحة لمحاربة الفساد وأن أداء حكوماتهم في محاربة الفساد سيئة جدا.¹

جدول 1 : يوضح نظرة المواطنين تجاه النظام السياسي



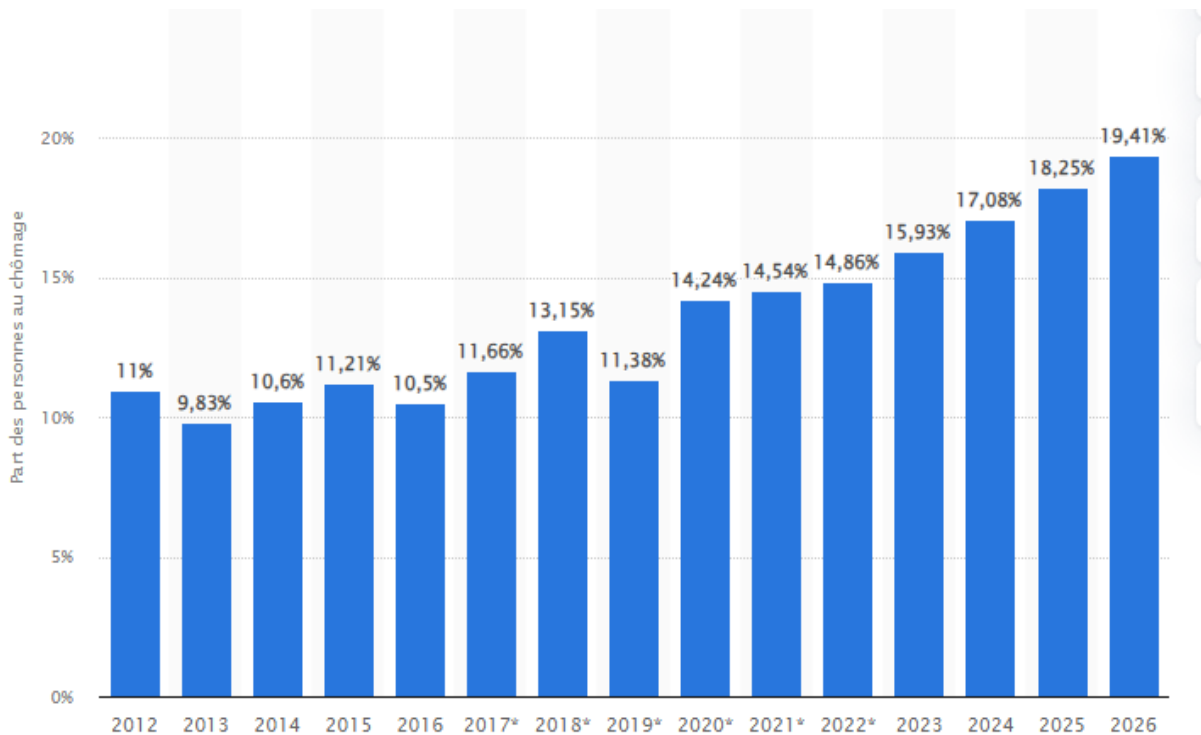
من المصدر: منظمة الشفافية الدولية

1 منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كورالي برنغ منسقة الأبحاث في الأمانة العامة : <https://www.transparency.org> ص14

ضعف القدرة على التكيف والاستجابة: عندما يفترق المنفذون إلى فهم واضح للتوجيهات، قد يكون من الصعب عليهم التكيف مع التحولات الاقتصادية والسياسية، مما يؤثر سلبا على قدرتهم على اتخاذ القرارات والاستجابة بفعالية.

سوء التخطيط وضعف التنسيق: ينتج عن ذلك تقديم خطط غير متكاملة وضعيفة التنسيق بين مختلف الأقسام والوحدات الإدارية ثم ان سوء التخطيط وضعف التنسيق يشيران إلى عدم القدرة على وضع خطط فعالة وتنفيذها بشكل متناسق ومتوافق مع أهداف المؤسسة. ما يؤدي الى تهيمش فئات كبيرة من المواطنين وعدم التوافق مع متطلبات العمل والإدارة ما أدى الى التضخم في الجهاز الحكومي والذي بدوره يحيل الى تزايد البطالة في الجزائر، حيث لم تستطع الدولة توفير فرص عمل كافية للخريجين الجدد. وقد أدى هذا إلى زيادة التوترات الاجتماعية، وإلى تزايد المخاطر الأمنية¹.

جدول 2 : يوضح نسبة التهيمش والبطالة الناتجة عن سوء التخطيط وضعف التنسيق



1 من الموقع: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>

من المصدر: World Bank

يتمثل التهميش في عدم الاهتمام الكافي بتطوير عمليات التخطيط والتنسيق، مما يؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات والتحديات التي قد تعرقل تحقيق الاستقرار داخل النظام السياسي¹

ضياح الفرص والموارد: عدم وجود خطط تنموية متكاملة وتنسيق فعال يمكن أن يؤدي إلى ضياح الفرص والموارد، حيث قد يتم توجيه الموارد بشكل غير فعال أوفي الاتجاهات غير المناسبة. وتضييع الوقت والجهد ففي حالة عدم وجود تخطيط جيد وتنسيق فعال، قد يضيع الوقت والجهد في القيام بأنشطة غير ضرورية أو تكرار العمليات، مما يقلل من كفاءة العمل ويزيد من تكاليف الإنتاج.

تباطؤ الاستجابة وتفاقم الصراعات الداخلية: يمكن أن يؤدي ضعف التخطيط والتنسيق إلى تباطؤ استجابة المؤسسة للتحديات والتغيرات في البيئة الخارجية، مما يزيد من عدم اليقين ويقلل من القدرة على التكيف والنجاح. وهو ما أثبتته الإدارة الجزائرية خاصة بعد مظاهرات 2011 والاحتجاجات التي كادت أن ترقى إلى تهديدات أمنية على النظام السياسي كما قد يؤدي عدم وجود تخطيط وتنسيق فعالين إلى زيادة الصراعات والاختلافات بين الأقسام والفرق داخل المؤسسة، مما يؤثر سلبا على جو العمل ويقلل من الفعالية التنظيمية.²

ضعف الثقة والرضا لدى الموظفين: يمكن أن يؤدي سوء التخطيط وضعف التنسيق إلى فقدان الثقة والرضا لدى الموظفين في قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف وتوجيه المؤسسة نحو النجاح. لتفادي هذه المشكلات، يجب على المؤسسات الاهتمام بتطوير عمليات التخطيط والتنسيق وتوفير الموارد والدعم اللازم لتحقيق الأهداف على مستوى النظام الإداري بشكل فعال.³

Lencioni, Patrick M. *The advantage: Why organizational health trumps everything else in 1 business*. John Wiley, 2012.

Katzenbach, Jon R., and Douglas K. Smith. *The wisdom of teams: Creating the high-2 performance organization*. Harvard Business Review Press, 2015.

Harris, Stanley G. "" The Fifth Discipline: The Art and Practice of the Learning 3 Organization", by Peter M. Senge." *Human Resource Management* 29.3 (1990): 343.

ب- غياب النظرة التكاملية لبرامج التنمية الإدارية من قبل عدد كبير من القادة الإداريين
تأثيرات سلبية واضحة، منها:

-المركزية: يزداد التركيز على المركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذها، مما يقلل من الفعالية والمرونة في
النظام الإداري ويمكن أن يؤدي إلى تباطؤ الاستجابة للتحديات وتعقيد العمليات الإدارية.¹

الروتين الجامد: تتسبب النظرة الضيقة في برامج التنمية الإدارية في ظهور روتين جامد في
الإجراءات والعمليات الإدارية، مما يعيق التطوير والابتكار.²

سوء توزيع العاملين: يُشجع غياب التكاملية على سوء توزيع الموارد البشرية، مما يؤدي إلى تفاقم
الفجوات في الكفاءة والأداء، سوء توزيع العاملين يشير إلى عدم توزيع الموارد البشرية بشكل فعال
وعادل داخل المؤسسة، مما يؤدي إلى عدة مشكلات وتحديات.

ضعف الأداء الفردي: قد يؤدي سوء توزيع العاملين إلى تحميل بعض الموظفين أعباء عمل أكبر
من الآخرين، مما يؤدي إلى إرهاقهم وتقليل كفاءتهم وإنتاجيتهم. هذا يمكن أن يعمل على ضعف الأداء
الفردي والجماعي.³

ازدياد التوتر والصراعات: يمكن أن يؤدي سوء توزيع العمال إلى زيادة التوتر داخل الفرق
العملية، حيث قد يشعر بعض الموظفين بالظلم أو عدم العدالة، مما يؤدي إلى زيادة الصراعات والتوتر

Ryan, Neal, et al. "Top-down organizational change in an Australian Government 1
agency." *International Journal of Public Sector Management* 21.1 (2008): 26-44

Torppa, Cynthia B., and Keith L. Smith. "Organizational change management: A test of the 2
effectiveness of a communication plan" *Communication Research Reports* 28.1 (2011): 62-73.
Wagner III, John A., and John R. Hollenbeck. *Organizational behavior: Securing competitive 3
advantage*. Routledge, 2020.

داخل المؤسسة. وتدهور البيئة العملية فيمكن أن يؤثر سوء توزيع العمال على البيئة العملية بشكل سلبي، حيث يمكن أن يتسبب في تدني مستوى الرضا الوظيفي وزيادة معدلات الاستقالة والانصراف من العمل.

تدهور العلاقات العملية: يمكن أن يزيد سوء توزيع العمال من التباعد بين الموظفين وتقليل التعاون والتفاهم بينهم، مما يؤثر على العلاقات العملية ويقلل من كفاءة الفريق ككل. والتي تؤدي إلى فقدان الفرص التطويرية وإهمال تطوير وتدريب بعض العاملين، مما يؤدي إلى فقدان الفرص التطويرية وتقليل القدرة على تحسين المهارات والكفاءات.

نقص الكفاءات الفنية والإدارية: يؤدي ذلك إلى تقليل القدرة على مواجهة التحديات الإدارية والفنية بكفاءة وفعالية.¹

-انخفاض الولاء الوظيفي لدى العاملين: يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الالتزام والانتماء للمؤسسة وتدهور الأداء العام، وهو مشكلة تواجه العديد من المؤسسات وتسبب تحديات عدة:²

الانتماء والاندماج: يؤدي انخفاض الولاء الوظيفي إلى فقدان العاملين للانتماء والاندماج في بيئة العمل، مما يؤثر على الروح الجماعية ويقلل من التعاون والتفاعل الإيجابي داخل الفريق.

Tosi, Henry L., John R. Rizzo, and Stephen J. Carroll. *Managing organizational behavior*. 1 Oxford: Blackwell, 1994.

Walk, Tom. "Employee Engagement: Tools for Analysis, Practice, and Competitive Advantage by William H. Macey, Benjamin Schneider, Karen M. Barbera, and Scott A. Young." (2012): 207-210.

زيادة معدلات الاستقالة: قد يتسبب انخفاض الولاء الوظيفي في زيادة معدلات الاستقالة والتبادلات الوظيفية، حيث يبحث الموظفون عن فرص أفضل في منظمات أخرى يشعرون بأنها تلبى احتياجاتهم وتقدم لهم بيئة عمل أكثر إشباعاً.¹

تدهور الأداء العملي: يمكن أن يؤثر انخفاض الولاء الوظيفي على أداء الموظفين وانخفاض مستوى الإنتاجية، حيث قد يفتقر الموظفون المفقودون للولاء إلى الدافع والالتزام اللازمين لتحقيق الأهداف المؤسسية وإن تفشي بعض النزعات والممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري التي ترتبط بقضايا التعيين، واناطة المسؤوليات الإدارية، وتقييم الأداء، والترقية، والحوافز المعنوية والمادية على أسس من المحسوبية والعلاقات الشخصية وسيادة النظرة غير الموضوعية لعلاقات العمل، فهي بعيدة كل البعد عن الواقع مع أن القوانين حددت للإدارة.

جودة الخدمة والعلاقات مع العملاء: يؤدي انخفاض الولاء الوظيفي إلى تدهور جودة الخدمة المقدمة وتقليل رضا العملاء، حيث يمكن أن يؤثر الغياب عن الالتزام على تفاعل الموظفين مع العملاء وجودة التفاعل معهم.² والابتكار والإبداع الذي يمكن أن يؤثر انخفاض الولاء الوظيفي على قدرة المؤسسة على تحفيز الابتكار والإبداع، حيث يشعر الموظفون الغير ملتزمين بأنهم غير محفزين لتقديم الأفكار الجديدة أو تحسين العمليات.

إضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية ولو كانت بسيطة: إضفاء طابع السرية الشديد على الأعمال الإدارية، حتى لو كانت بسيطة، يشير إلى ممارسة إدارية تتسم بحفظ المعلومات والقرارات والعمليات داخل المؤسسة بشكل كبير ودون مشاركتها بشكل واضح مع الموظفين أو الجمهور الخارجي هذه الممارسة يمكن أن تسبب تأثيرات سلبية على البيئة العملية والعلاقات داخل المؤسسة،

Carsten, Jeanne. "The 7 hidden reasons employees leave: How to recognize the subtle signs 1 and act before it's too late." *Personnel Psychology* 59.1 (2006): 246.

Reichheld, Frederick F., and Thomas Teal. "The loyalty effect: The hidden force behind 2 growth, profits and lasting." *Harvard Business School Publications* (1996).

ومن بينها:1 ونقص الشفافية والثقة: عندما يتم حفظ العمليات والقرارات بشكل سري، قد يؤدي ذلك إلى نقص الثقة بين الموظفين والإدارة، ويخلق شعورا بعدم الشفافية والإفصاح. واما التواصل: يمكن أن يؤدي انعدام الشفافية إلى تدهور التواصل داخل المؤسسة، حيث يمكن أن يشعر الموظفون بالتهميش وعدم الانتماء إذا لم يتم مشاركتهم في صنع القرارات او معرفة التطورات.2

إن تفادي هذه الظواهر السلبية يتطلب التركيز على تعزيز النظرة التكاملية وتبني استراتيجيات تنمية إدارية متكاملة ومتناغمة مع الأهداف الاقتصادية والسياسية للمؤسسة.

المطلب الثاني: مشكلات الإدارة الجزائرية من الجانب السياسي:

على الرغم من ان الجزائر قد بدأت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بوضع دستور يكرس التعددية، غير ان الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر انها قد عرفت نوعا من العجز حيث يعتبر غياب الديمقراطية الحقيقية وحسب التقرير السنوي لوكالة بريطانية في المرتبة 126 من بين 167 بلد في مجال الديمقراطية.

وذلك راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. ذلك ان الثقافة السياسية التي تمجد الأحادية الحزبية جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة وغائبة على الساحة السياسية الأمر الذي يؤكد على ان نشاطات الأحزاب السياسية في الجزائر لا تنشط الا في مناسبات الانتخابات وذلك من أجل تحقيق أغراضهم الشخصية.3

عدم فعالية منظمات المجتمع المدني: ان ضعف وغياب المجتمع المدني وعدم انتشار ثقافة سياسة ايجابية في الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية فلا ديمقراطية ولا شرعية سياسية دون استمرارية في المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية.

Sinek, Simon. *Leaders eat last: Why some teams pull together and others don't*. Penguin, 1 2014.

Lencioni, Patrick M. *The advantage: Why organizational health trumps everything else in business*. John Wiley & Sons, 2012.

3 بلخير آسيا. إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الداء التنموي- بين النظرية والتطبيق-(الجزائر نموذجاً: 2000-2007).

Thèse de doctorat. Université d'Alger 3-Brahim Soltane Chaibout. ص 205.

ضعف المشاركة السياسية: وعليه فإن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ترجع إلى غياب الرقابة الشعبية، وعدم تفعيلها خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، فلطالما ارتبطت هذه القرارات بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة وهوما أدى إلى أحادية في اتخاذ القرار وإلى عدم الفصل بين المال العام والثروة الشخصية.¹

الا أن الواقع الجزائري يعاني من هوة كبيرة بين السياسات والآليات وتحسينها وتنفيذها الأمر الذي أثبتته إحصائيات الانتخابات في التمثيل المحلي وذلك للرواسب المتبقية من النظام الذي سبق هذه المرحلة كما جاء في سنة 2021.

جدول 3 : إحصائيات الانتخابات المحلية لسنة 2021

الانتخابات المحلية والوطنية	الهيئة الناخبة	المجالس البلدية نسبة الانتخاب		المجالس الولائية نسبة الانتخاب		المجالس الوطنية نسبة الانتخابات	
إحصائيات الهيئة الناخبة	23.717.479	8.675.853	36,58 %	8.244.195	34,76 %	5.625.324	23.03 %
						24.425.187	100%

ما يلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الانتخابية في المحليات والوطنية شهدت تراجعاً مقارنة مع الانتخابات السابقة رغم إقرار مجموعة من الآليات التي تدعم المشاركة السياسية حيث عمدت الدولة على تقديم دعم للمرشحين لعدد من القوائم المستقلة المترشحة التي تمثلت في: 247 بما يبلغ قيمته: 464.400.000. فالهيئة الانتخابية لاتزال تعاني من نقص كبير في الوعي السياسي بأن المشاركة في المجالس الانتخابية سواء الولائية والوطنية هي تعبير عن الإرادة الشعبية وتقديم أحسن الخيارات من أجل الحد من الفجوة التي أحدثتها الإدارة والتي تسببت في عدم ثقة المواطن بالإدارة وبالمسؤولين عامة.

¹مراد مولاي الحاج، " الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي - حالة الجزائر - «، الملتقى الدولي حول الحكم

الرشيدي واستراتيجية التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، ص 242

انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر: حيث أظهر مؤشر الفساد العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد الذي أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 180 دولة أن الجزائر احتلت المركز 117 بمعدل 33 نقطة من أصل 100 لسنة 2021. وهو الأمر الذي يؤكد على وجود فجوة في الجانب المنهجي لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر¹.

رسم توضيحي 2: يوضح الترتيب العالمي للجزائر على مؤشر مكافحة الفساد



الشكل 01: من المصدر: [transparency.org](https://www.transparency.org)

انتهاكات امن الدولة وممتلكاتها العامة وبقاء توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق².

المطلب الثالث: مشكلات الإدارة العمومية من الجانب الاداري:

تميزت هذه الفترة 1999-2019 بسطوة المركزية الشديدة وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة، لذا يلتزم الإداريون التنفيذيون بما يملئهم من رؤسائهم او من المركز الرئيسي، ويكون التفويض في هذه الحالة بأدنى درجاته، ما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة المرؤوس خارج قاعدة الإذعان، وهذا

1 تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021 ، <https://www.transparency.org/en/cpi/2021/media-kit>

2غالب غانم، حكم القانون، لقاءات ومحاضرات، المركز العربي لتطوير الحكم والنزاهة، 2005/2006، ص 08.

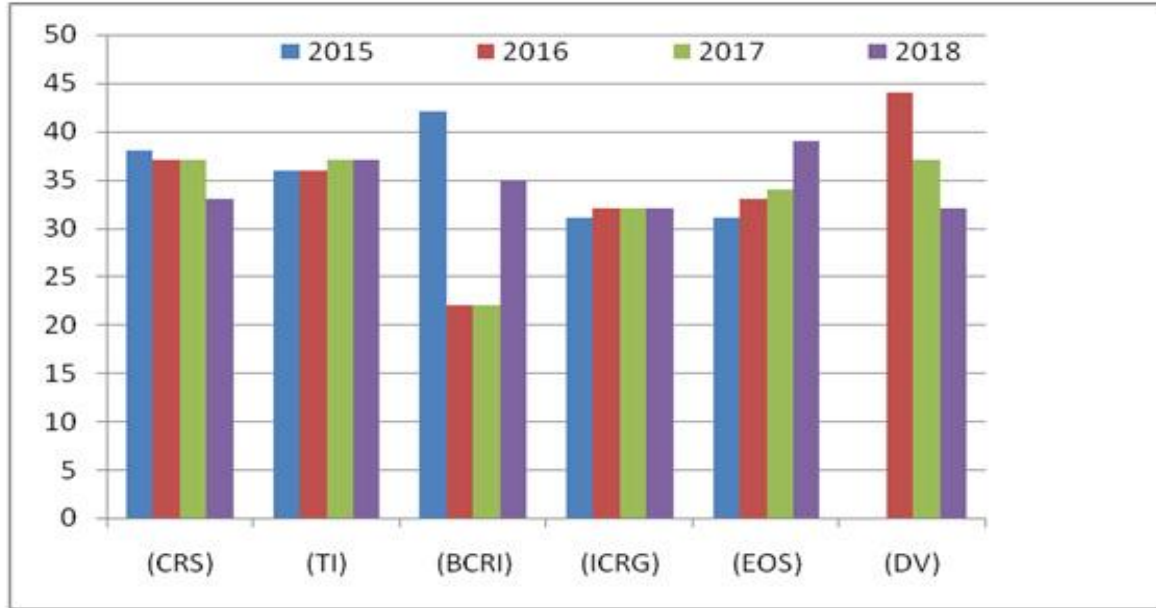
يشكل تحديا كون المساءلة عملية تشمل جميع جوانب العملية الإدارية، التي تتطلب من الإداري استخدام مهاراته والاستفادة من جدارته بالعمل، وبمحاولة الابتكار وهذا يضعف المساءلة أمام الجمهور¹ ضعف التخطيط الشامل، الذي بدوره يتسبب في إضعاف أو إهمال الاستخدام الأمثل للطاقات التنظيمية حيث يؤدي الى عدم تحديد الأدوار بدقة او حدوث الازدواجية في النشاطات او التداخل في الواجبات والمهام ما يجعل من الصعوبة معرفة المستوى المحقق للنتائج إلى أي فرد او وحدة تنظيمية. وصعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد نشاطاته وإضافة إلى وجود عمالة زائدة، ما يعقد العمليات الإدارية ويشكل أرضية خصبة للفساد الإداري ويضعف قدرة المؤسسات ومحدودية ممارستها².

تزايد الشكوى من الروتين في انجاز معاملات المواطنين، وسيادة الروتين في عمل الجهاز الإداري الحكومي بشكل عام. حيث يشكل عائقا في وجه الشفافية الإدارية لذلك يجب القيام بالإصلاح الإداري والتطوير في جميع عمليات الإدارة قبل البدء بتنفيذ الشفافية في الإدارة. حيث يعتبر يعتمد مدى فعالية هذه العوامل من عدمها على تحليل شامل للنظام المالي والإداري في النظام السياسي، وقد يتطلب ذلك استخدام مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع، بما في ذلك التقارير الحكومية وتقارير المنظمات غير الحكومية والأبحاث الأكاديمية.

1 عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، الرياض: مكتب الجامعي الحديث، 2005، ص 33.

2 إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2005 / 2006، ص. 171.

جدول 4 : يوضح فاعلية الإجراءات لمنع الفساد



من المصدر: Trading Economics¹

من خلال الإحصائيات المقدمة من طرف منظمة الشفافية العالمية المبينة في الشكل تحصلت الجزائر على 35 حيث تعكس مدى اتساع رقعة الفساد وغياب ثقافة الشفافية والنزاهة وقيم المساءلة والمحاسبة والرقابة المالية في النظام السياسي الجزائري من وجهة نظر عينة الدراسة المسحية التي تختارها المنظمة كما تجسد هذه الدرجة حسب المنظمة مستويات الفساد في القطاع العام، ومدى إخفاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الحد من انتشار هذه الظاهرة بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد. ويعزز هذا القول " تقرير حقوق الإنسان حول الجزائر لسنة 2016 الذي أشار إلى أن الحكومة لم تنفذ القانون المتعلق بالفساد بشكل فعال رغم أن القانون ينص على عقوبات جزائية بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وعشر سنوات بسبب الفساد الرسمي حيث قامت الدراسة على تحليل مجموعة من المؤشرات 2.

¹ <https://corruptionrisk.org/>

² مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، تقرير حقوق الإنسان حول الجزائر لسنة 2016 ، ملخص تنفيذي، تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لسنة 2016 ، كتابة الدولة الأمريكية

ان تقييم مدى فعالية وجود إجراءات المساءلة والخطوات الواضحة التي تنظم عملية تخصيص واستخدام الأموال العامة يعد أمرا حيويا في ضمان شفافية ونزاهة النظام المالي والإداري. 1 وهذه بعض النقاط والفواعل الأساسية:

- التنفيذ العملي للإجراءات والسياسات: هل توجد إجراءات وسياسات واضحة ومحددة بشكل جيد لتخصيص واستخدام الأموال العامة؟ وهل يتم تنفيذها بشكل فعال ومنتظم؟
- الرقابة والمراقبة: هل توجد هيئة مستقلة تقوم بمراقبة عملية تخصيص واستخدام الأموال العامة؟ وهل تتمتع هذه الهيئة بصلاحيات كافية لتقديم التقارير واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود مخالفات؟
- العقاب والمساءلة: هل تتم محاكمة المسؤولين عن إساءة استخدام الموارد العامة أمام سلطة قضائية مستقلة؟ وهل يتم تطبيق العقوبات بشكل عادل ومناسب؟
- مكافحة الفساد والرشوة: هل تتخذ الحكومة إجراءات فعّالة لمكافحة الفساد والرشوة، بما في ذلك تعزيز الشفافية وتوفير آليات للإبلاغ عن المخالفات ومحاسبة المتورطين؟
- الشفافية والمساءلة العامة: هل يتم نشر معلومات مفصلة حول استخدام الأموال العامة، بما في ذلك العقود والمشاريع والمصروفات، للجمهور لضمان شفافية العملية والمساءلة العامة؟
- مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام: هل يتم تشجيع مشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة عملية تخصيص واستخدام الأموال العامة، وهل تتم تسهيل وصولهم إلى المعلومات اللازمة لذلك؟

ان التأسيس لهذه العناصر كان له الأثر البالغ على التحول في النظام السياسي وقدرته على تجاوز الأزمة السياسية التي أنتجها النظام الإداري

رسم توضيحي 3 : يوضح مؤشرات التحول لسنة 2022

1 حاحة عبد العالي، 2013، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 56 - 568



4,65

الأوتوقراطية
المعتدلة

التحول السياسي

المصدر: <http://bti-project.org/en/reports/country-dashboard/DZA>

الشكل يشير إلى تنقيط الجزائر حسب الفئات الثلاثة لمؤشر التحول لسنة 2022. ان فئة مؤشر الحوكمة: الجزائر حصلت على 4.67 نقطة من 10 مع ملاحظة معتدلة. وفئة مؤشر التحول الاقتصادي: الجزائر حصلت على 5.43 نقطة من 10 مع ملاحظة محدودة. أما فئة مؤشر التحول السياسي: الجزائر حصلت على تنقيط 4.65 من 10 مع ملاحظة أوتوقراطية معتدلة. وتبين هذه النتائج أن الجزائر حصلت على ترتيب 73 من بين 137 دولة تم تصنيفها في المؤشر لعام 2022. يعتبر هذا التصنيف مرتفعا نسبيا ومع ذلك تبقى هناك تحديات في الحوكمة والتحول الاقتصادي والسياسي تحتاج إلى التركيز عليها لتحسين الأداء المستقبلي. ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والوحدات الإدارية التي تمارس أعمال المساءلة والمراقبة، وعدم الاستقلالية التامة للوظيفة العمومية للسلطات الإدارية وإخضاعها للإدارة العامة ما يوفر وسائل كثيرة للتأثير على القرارات المتخذة من قبلهم 2 كثرة التشريعات والتغيرات في القوانين واللوائح وأحيانا تعارضها مع بعضها البعض يولد صعوبات عملية عند تطبيقها حيث بدل أن تكون أنشطة الإدارة العامة المطلوب ممارستها تساهم في تقديم الخدمات اليومية للمواطنين تصبح معطلة للأعمال أحيانا والذي يؤدي إلى هشاشة الثقافة القانونية

1 من الموقع: <https://bti-project.org/en/reports/country-dashboard/DZA>

2 للمزيد انظر: أحسن غري، " نسبة الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية "، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 11، 2015.

حيث يلاحظ ان الدستور والقانون في مجرى وما يحدث على المستوى الميداني وعدم فعالية النصوص والتشريعات في مجرى اخر الامر الذي يعيق عملية التنمية.

اسناد المراكز القيادية في الجهاز الاداري لعناصر لا تتمتع بالكفاءة، حيث ما يلاحظ ان أغلب بلدان الدول النامية ومنها الجزائر توظف أشخاص لا يتميزون بالكفاءة اللازمة الامر الذي أدى إلى بروز ظاهرة المحسوبية والعمل على المصلحة الخاصة، ما أدى الى ظهور مشاكل أساسية في ضعف قدرة هذه العناصر على قيادة منظمات الجهاز الاداري¹.

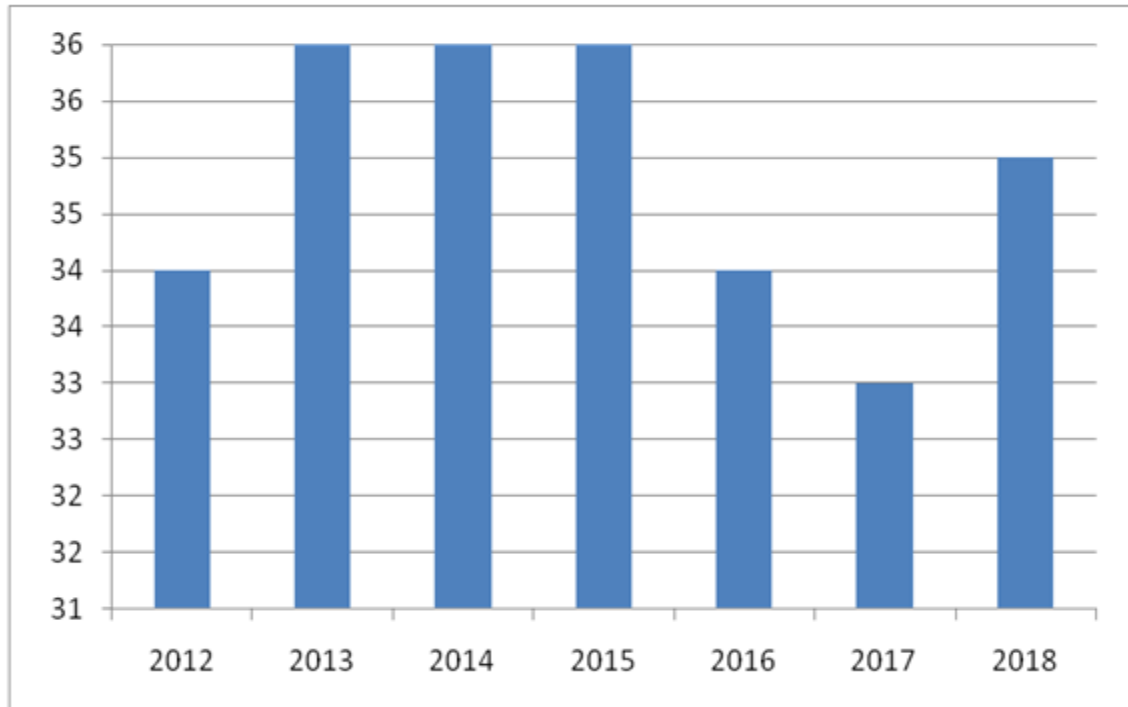
شيوع النزعة التسلطية لدى عدد كبير من القيادات الادارية، والركون الى اصدار التوجيهات والاوامر من دون بذل الجهد لتطوير العمليات الانتاجية والارتقاء بجودة السلع والخدمات وكذا التهرب من المسؤولية، ما يميز الإدارة العمومية الجزائرية هو غياب الالتزام والشعور بالمسؤولية لدى أغلبية القادة من جهة، وبروز مشكلة عدم تطابق المسؤولية مع السلطة المخولة للموظفين من جهة أخرى، وهذا ما يجده المسؤولون حجة للتهرب من المسؤولية الكاملة عن أفعالهم

تفشي الفساد والرشوة في بعض اوساط الجهاز الاداري، اذ ينظر الى بعض المراكز الحساسة في الدولة على انها مواقع ممتازة وشيوع اسلوب (الواسطة) في انجاز بعض المعاملات التي تضطلع بها منظمات الجهاز الاداري لغرض الكسب والاثراء غير المشروع²

1 فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، المجلد 02، 2016.

2 بومدين طاشمة، التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد: 07، جوان 2012، ص- ص، 05- 07.

جدول 5 : نسبة تفشي الفساد والرشوة في الجهاز الاداري في الجزائر



من المصدر شبكة المقياس الإفريقي

في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا وباعتماد على دراسة " شبكة المقياس الإفريقي "1 التي قامت بها على عينة من 1200 مواطن في الجزائر، يعتقد هؤلاء أن القطاع العام في الجزائر يعاني من فساد منتشر، حيث أن أكثر من 34 % يعتقدون أن غالبية أو جميع موظفي هذه المؤسسات فاسدون، بينما حوالي 41% يعتقدون أن البعض منهم فاسد، و 13% فقط يعتقد أن مؤسسات القطاع العام خالية تماما من الفساد.

أما فيما يتعلق بالرشوة التي تعتبر من أهم مظاهر الفساد، يشير التقرير أن حوالي شخص واحد من بين ثمانية أشخاص في الجزائر (حوالي) 14 % من مستخدمي الخدمات العامة قاموا بدفع رشوى

Corruption perception index in Algeria 2012-2018, sur le lien; 1

[/https://www.statista.com/statistics/1272288/corruption-perception-index-in-algeria](https://www.statista.com/statistics/1272288/corruption-perception-index-in-algeria)

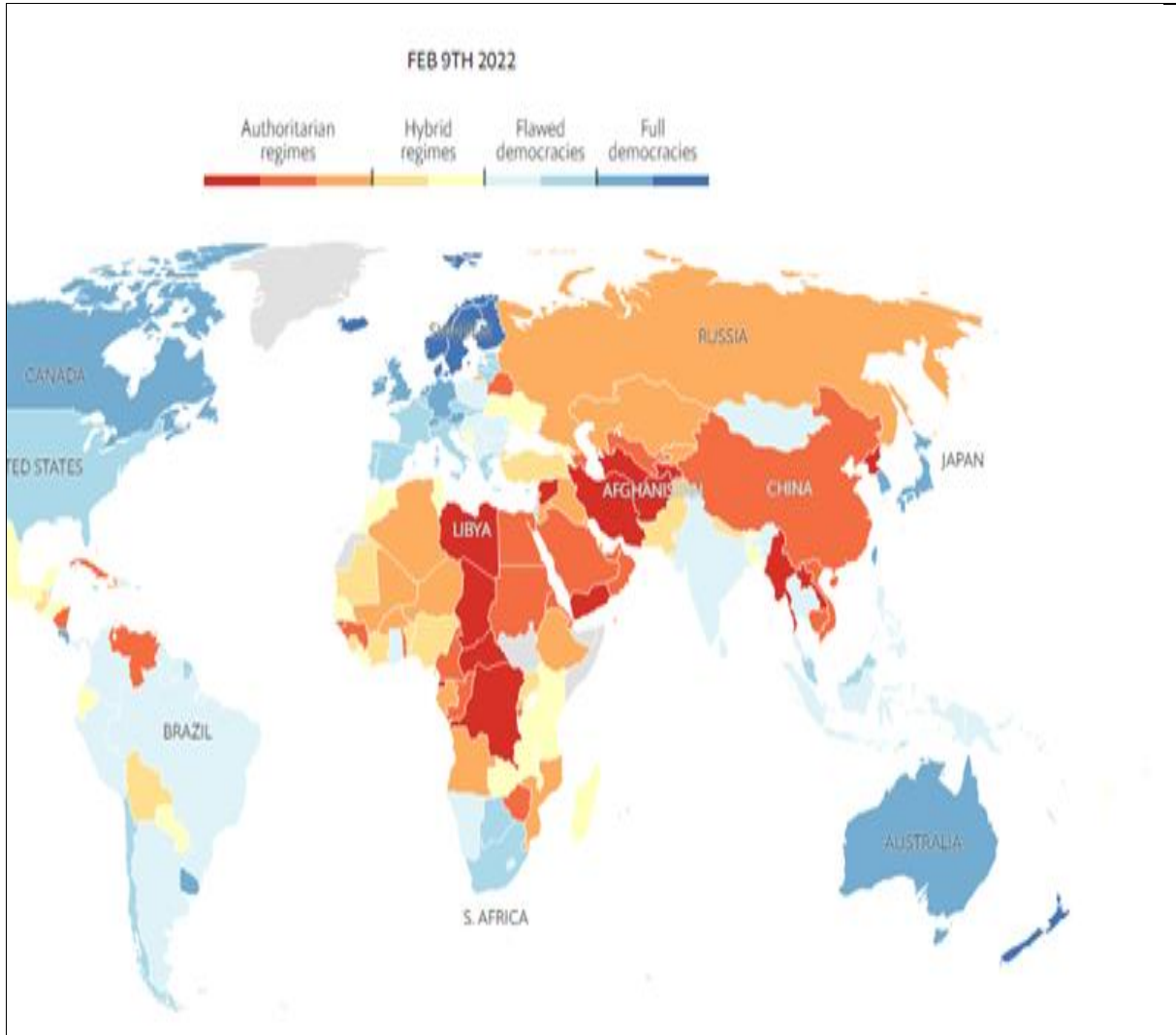
وبمقارنة هذه الإحصائيات مع بعض الدول العربية تعتبر هذه النسبة أقل بكثير من بعض الدول، حيث يشير التقرير أن الرشوة تعتبر أمر اعتيادي في المغرب ومصر حيث أن ما بين % 48 و % 50 من المواطنين الذين حصلوا على الخدمات العامة قاموا بدفع رشوى والشكل رقم يوضح درجات الجزائر على مؤشرات الفساد. 2018 - 2012

البطء في استيعاب ومواكبة التغييرات الادارية الحديثة، ووجود مقاومة للتغيير لدى عدد من القيادات الادارية والمسؤولين المنتفعين في بعض الاجهزة، مما ادى الى تدنٍ ملحوظ في مستويات الاداء وتحقيق الاهداف¹

وهو ما أثبتته الواقع في الجزائر الذي يظهر عكس الاستراتيجيات المتبعة وذلك ما أكدته التقارير الدولية وكذا بعض الجهات الرسمية في الجزائر او كما جاء في مؤشرات الديمقراطية لسنة 2020 التي سجلت على أن الجزائر تحتل المرتبة 115 عالميا ضمن الأنظمة الاستبدادية. فيما احتلت المرتبة 113 عالميا والسادسة ضمن الدول العربية في سنة 2022.

Belmihoub .M .C, La réforme administrative en Algérie : innovations proposées et 1 contraintes de mise en oeuvre, forum euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, tunis 15-17 juin 2005, P21 , ,sur le lien: <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan030357.pdf>

رسم توضيحي 4: معامل الفساد في الدول من اللون الأحمر الأكثر فسادا إلى الأزرق الأقل فسادا



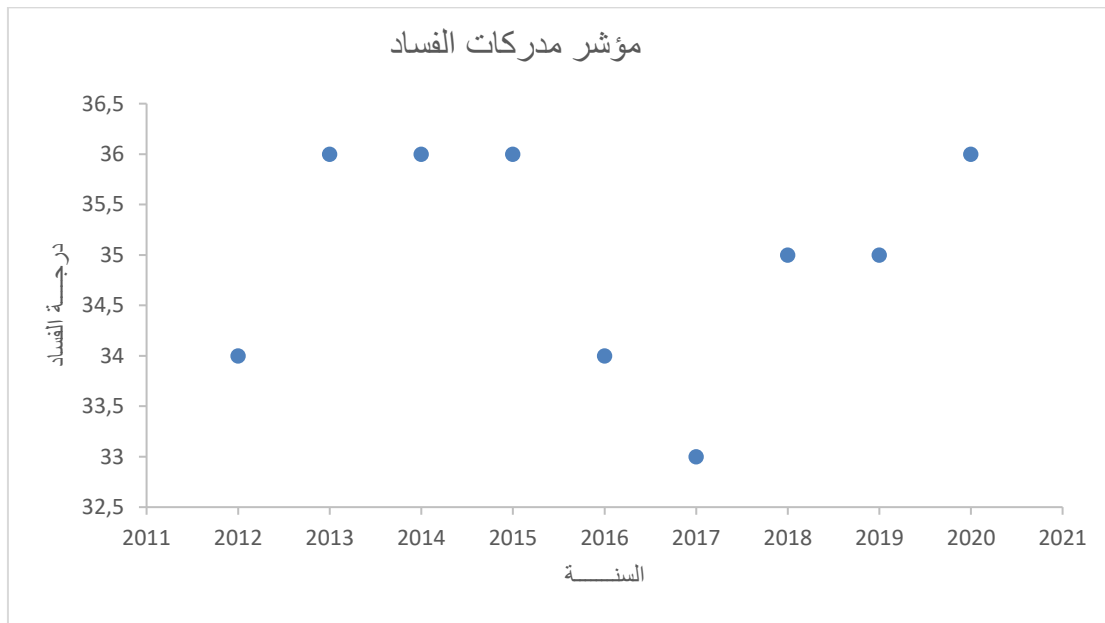
الشكل: من المصدر: Economist.com

ان الشكل أعلاه يوضح معامل الفساد في الدول من اللون الأحمر الأكثر فسادا إلى الأزرق الأقل فسادا وكما هو موضح فان الآليات القانونية والمجهودات السياسية في الوقاية من الفساد لم يكن بالمستوى المطلوب في الجزائر لأنها لا تزال تعاني من البيروقراطية في القطاع العام وهيمنة المركزية التي تزيد من حدة العراقيل والأساليب البيروقراطية مما ينتج عنه نظام اداري هش وهذا ما يوضحه الشكل الذي يضع الجزائر ضمن الدول في المنطقة البرتقالية التي تنذر بشدة الفساد¹.

How does Algeria control corruption, sur le lien ; 1
<https://corruptionrisk.org/country/?country=DZA#transparency>

اعتبار النقد البناء وابداء وجهات النظر نزعة معارضة وغير تعاونية، كما ان الدعوة الى الممارسات الديمقراطية كانت تقابل بالرفض باعتبارها نزعات تستهدف الاخلال بالنظام. ان الجهاز الإداري الجزائري يعاني جملة من المشكلات والمظاهر البيروقراطية التي تعتبر أساس الفساد الاداري، والذي لا يزال منتشرًا بشكل كبير في الإدارة العمومية الجزائرية كما أسلفنا الذكر في الجانب الاقتصادي والجانب السياسي⁽¹⁾ وهو ما أكدت عليه منظمة الشفافية في احصائيات مدركات الفساد.

رسم توضيحي 5 : احصائيات منظمة الشفافية خلال السنوات 2012 – 2020



من المصدر: منظمة الشفافية

ان الرسم البياني كما هو موضح يبين مدركات الفساد في الجزائر خلال السنوات 2012 – 2020 وذلك حسب درجات الفساد من 0 – 100 اذ تعتبر الدرجة 0 الأكثر فسادا على غرار الدرجة 100 التي تبين نمو وتطور واستقرار الدولة حسب منظمة الشفافية.²

(1) - طاشمة بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص. 107.

2 تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2012-2020 ، <https://www.transparency.org/en/cpi/2021/media-kit>

أن الترتيب يبين أن الجزائر كان ترتيبها دائما ضمن الدول التي تحصلت على درجات أقل من النصف مما يجعلها ضمن الدول التي يسودها الفساد ويتغلغل في كياناتها السياسي والإداري وفق تصنيف المنظمة فهو يشكل صورة قاتمة للنتائج التي غالبا ما يتم التبجح بها للتقدم التقني الذي تم إحرازه ومن حيث الدرجات فإن أحسن درجة هي 36 التي تحصلت عليها الجزائر للفترة الموضحة في المعلم البياني كانت خلال السنوات 2013-2015 ثم تراجعت لعدم التطبيق الفعلي والصارم لقوانين مكافحة الفساد وتفشي عامل الوساطة والتعسف في استغلال السلطة على الرغم من الموارد الكبيرة التي تم ضخها في مكافحة الفساد، تظل النجاحات نادرة فيما يتعلق بالتنفيذ الملموس مكافحة الفساد لتسترجع الجزائر رتبها في سنة 2020 مع القرارات المتبعة في سبيل نجاعة واستقرار الجهاز الإداري مع التعديلات السياسية والإدارية على مستوى النظام الجزائري.

المبحث الثالث: استراتيجيات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي والحد من الفساد

تبنى الجزائر سياسات متعددة لتحقيق التنمية المستدامة وخلق نوع من الاستقرار الذي يضمن استمرارية النظام السياسي، حيث شهدت فترة الثمانينيات جهودا مستمرة من خلال مخططات تنموية مثل المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984، والمخطط الخماسي الثاني من 1985 إلى 1989. وقد تم تعزيز اقتصاد السوق وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وصولا إلى استراتيجية التنمية عبر تنفيذ مشاريع كبرى من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة من 2001 إلى 2004، ومن ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي من 2005 إلى 2009. وتزايدت وتيرة الإصلاحات في الفترة من 2010 إلى 2014، مع تزايد اهتمام السلطة السياسية بها، خاصة بعد الركود الذي شهدته البلاد خلال السنوات من 2015 إلى 2019، والذي أدى إلى احتجاجات سلمية تدعو إلى الإصلاح السياسي والإداري، والتخلص من بقايا النظام السابق. وتجسد هذه الاهتمامات في جملة من الإصلاحات والتحديثات التي تسعى إلى تحقيق رشادة إدارية متماشية مع تطلعات التطور وحكم صالح لدفع عجلة التنمية قدما.

المطلب الأول: استراتيجيات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي 1962-1989

تحت ضغط المشكلات المتراكمة خلال السبعينيات، التي أدت إلى تدهور واضح في الأداء الاقتصادي، ونتيجة للتحويلات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال وحتى أوائل الثمانينيات، مع اتساع نفوذ البيروقراطية اضطرت الجزائر إلى اتخاذ نوع من الليبرالية الاقتصادية والإصلاحات السياسية التي ساعدتها على استمرارية النظام السياسي والحفاظ على الاستقرار السياسي بشكل نسبي.¹

1 يسعد شريف صحراوي .مسألة المشروعية وتأثيرها على الإستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009 رسالة ماجستير:

تنظيم سياسي وإداري: جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الإقتصاد وعلوم التسيير , 2009. ص 71

وشهد النظام السياسي جراء الانهيار الواسع الذي شهدته عمليات التنمية على المستوى الدولي تردي في الأوضاع الاقتصادية خاصة بعد تدهور أسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب زيادة في الديون الخارجية اذ كان لها اثرا بالغاً على استقرار النظام السياسي آنذاك. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، قامت الجزائر خلال فترة الثمانينيات بتنفيذ عدة إصلاحات سياسية، اقتصادية، حيث جاء تعبيرا عن ذلك في جملة من المشاريع التنموية التي تحد من الفساد الذي استشرى في مؤسسات النظام السياسي من خلال المخطط الخماسي الأول من 1980 إلى 1984، والمخطط الخماسي الثاني من 1985 إلى 1989، بهدف الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتكيف مع الوضع الدولي الجديد.

والجديد في هذه الإجراءات الإصلاحية التي اتخذتها الجزائر في هذين المخططين هو الإعلان عن إصلاحات لتحسين إدارة القطاع العام من خلال إعادة الهيكلة ومنح الاستقلالية لهذه المؤسسات، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص من اجل الحد من الفساد ودفع عجلة التنمية الإدارية¹.

أ- المخطط الخماسي الأول 1980-1984: قامت الجزائر بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات على مستوى التنظيم الإداري والمؤسسات العامة. وتضمنت هذه الإصلاحات تحديث النظام الإداري مع جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية المرافقة له. كما دعا المخطط إلى ضرورة مراقبة جداول زمنية وتكاليف تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وتطبيق خطط الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لدعم استخدام الجهاز الوطني للإنتاج.

وأیضا ركز المخطط على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في مجالات العمل والتعليم والسكن والصحة، وسعى جاهدا لتحسين ظروفهم. وفي هذه السياق اتخذت الجزائر إجراءات جديدة

1 موزاي بال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، (رسالة ماجستير)، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003 ، ص.139.

لتشجيع مشاركة رأس المال الأجنبي في تنفيذ استراتيجية التنمية، وذلك ضمن إطار "الشركات المختلفة"، «ويتجلى كل هذا من خلال الجدول التالي:

جدول 6: استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	59.40	17.10
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	213.21	20.00
مؤسسات البناء والأشغال العمومية	25.00	3.40
السياحة	4.60	3.40
النقل	15.80	13.00
المواصلات السلكية	8.00	6.00
واللاسلكية	17.80	13.00

التخزين والتوزيع		
مجموع القطاع الشبه المنتج	46.20	35.40
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	12.20
الاستثمارات الأخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعة	216.69	143.64
مجموع الاستثمارات	550.50	400.60

المصدر: مشروع المخطط الخماسي الاول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة

العمرائية، الجزائر، 1984، ص: 346.

يظهر الجدول السابق وفقا لاولويات المخطط الخماسي الاول أن القطاع الإنتاجي يحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدولة، حيث يعتبر الأساس في التنمية. ومع ذلك لم يتم تجاهل القطاعات الأخرى، حيث خصصت لها مبالغ معتبرة، مما حافظ على التوازن العام في التخصيصات.

وفيما يتعلق بالبرنامج الجديد للاستثمارات في الفروع الصناعية، فقد قدر بحوالي 78 مليار دينار جزائري، وهو مبلغ يمثل قطاع المحروقات كأكبر جزء من إجمالي التخصيصات التي بلغت 550.50 مليار دينار جزائري. هذا يظهر أن الدولة تعطي اولوية كبيرة لهذا القطاع.

تحديث وتطوير المؤسسات العمومية: في هذه الفترة شهدت الجزائر اعتماد سياسة تنمية جديدة، حيث سعت إلى تقسيم اداري جديد وتطوير المنظمات الإدارية بما يتوافق مع تعزيز الاقتصاد الوطني وإنعاش القطاعات التي لم تحظ بالأولوية من قبل. كما ركزت على معالجة الاختلافات التي طبعها الاقتصاد الوطني طوال سنوات السبعينيات عن طريق مجموعة من القوانين والمراسيم التي كان لها

شأن كبير في هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اهتمام متزايد بتطوير البنية التحتية مثل الطرق السريعة والجسور، وغيرها، لدعم النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية الوطنية.¹

عمليات اصلاح المؤسسات الوطنية: يبدو أن عملية إعادة الهيكلة كانت تستهدف في الأساس رفع الكفاءة الإدارية والاقتصادية للقطاع العام. حيث شهد النظام السياسي الجزائري تطوراً كبيراً حيث زاد حجم الاقتصاد مقارنة بعام 1963. ويظهر هذا من خلال الزيادة التذي شهدها القطاع العام والمتمثل في الشركات العمومية حيث ارتفع عددها ليصل الى حوالي 150 شركة مع بداية الثمانينات. هذه الخطوة تعكس التزام الحكومة بتحسين الأداء الإداري والاقتصادي والمالي للشركات العمومية، وربما كان جزءاً من استراتيجية اوسع لتعزيز النهوض بالقطاع العام وجعله أكثر فاعلية في دعم التنمية المستدامة.

واتضح ذلك من اصدار مرسوم 80-242 المؤرخ 4 أكتوبر 1980 المتعلق بعملية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية أي أن عملية إعادة الهيكلة تستهدف بالأساس رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية للقطاع العام وقد عرفت المنظمات الإدارية تحديثاً جزئياً من خلال ما تبناه النظام السياسي الجزائري من إصلاحات تمثلت في

إعادة الهيكلة العضوية (Restructuration organique): حيث تهدف هذه العملية الى إعادة توزيع العمل والعمل ضمن متطلبات التخصص الوظيفي لتصبح وظيفية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير فقرر النظام السياسي انذاك إعادة الهيكلة العضوية وذلك عن طريق:

- إعادة الهيكلة حسب المنتجات.

1 يسعد شريف صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2 زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم الاقتصادية،

جامعة الجزائر، 1996، ص ص: 98-99 .

- إعادة الهيكلة حسب الجهات (المناطق) .

ولقد أجريت دراسة في سنة 1986 لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية (البلدية والولاية) في 28 ولاية وكانت النتائج كالتالي:

وضعية مالية سيئة وغلق 110 وحدة منها 28 بلدية و26 وحدة ولائية

وهكذا فقد تبين أن وضعية وحدات المؤسسات تسير في اتجاه سيئ منذ 1983، ومن الأسباب القوية التي آلت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا هو تدخل الإدارة في التسيير، وفرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج والخدمات بدعوة تغلب فيها الاعتبارات الاجتماعية ومتطلبات التنمية السريعة.¹

إعادة الهيكلة المالية (Restructuration financière): يتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة وتصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية وقد عرف المخططون الجزائريون إعادة الهيكلة المالية على: «أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسات عاجلا وعلى كل المستويات»².

ب_المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول والغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهوما اثر سلبا على الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام السياسي الجزائري.

1 عبد الرحمن تومي، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1980-2000، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 185.

2 محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، (رسالة ماجستير)، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1993، ص: 152 .

والجدول الموالي يبين لنا تدهور الوضعية الاقتصادية ومن خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية وتفاقم حدة الديون الخارجية وارتفاع معدل التضخم ومن خلال تطور بعض المؤشرات خلال هذه السنوات (1986 - 1988):

جدول 7: تطور بعض المؤشرات خلال فترة 1986 - 1988.

المؤشرات السنوات	1986	1987	1988
الإنتاج الوطني	دولار	1,4	-2,7
ميزان المدفوعات	دولار	00	-0,3
الميزان التجاري	دولار	-1,3	-0,7
المديونية الخارجية	دولار	2,9	22
سعر الصرف	دولار	4,85	5,92

المصدر: محمد حشماوي، مرجع سابق، ص 160.

يتضح من هذه المؤشرات تدهورا كبيرا في الاقتصاد الوطني خلال تلك السنوات، ويبدو تأثير عائدات المحروقات بوضوح على الوضع الاقتصادي العام. بدءا من انخفاض أسعار البترول حيث بدأت الصعوبات تظهر تباعا وتزداد تعقيدا في النظام الإداري. وعند القيام بمراجعة لاقتصاد الجزائر فان قطاع الطاقة وخاصة صادرات النفط والغاز تعتبر من المصادر الرئيسية لعائدات الدولة

ولذلك فإن انخفاض أسعار البترول يمكن أن يؤدي إلى تقليل هذه العائدات، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام.¹

هذا الوضع دفع بالنظام السياسي الجزائري إلى اتخاذ خطوات هامة نحو إعادة النظر في استراتيجيات تنمائها ومتطلبات البيئة الخارجية والداخلية معا بهدف تعزيز التنمية المستدامة وذلك من خلال التركيز على بعض النقاط الأساسية:

- استمرار النمو الاقتصادي والاستثمارات وهذا يعكس التزامها بتحقيق أهدافها الاقتصادية على المدى الطويل. من جهة أخرى فإن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين يعد أمراً حيوياً لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

- العمل على توزيع الوظائف الاستثمارية والإنتاجية والتسويقية يمكن أن يعزز الكفاءة والاستدامة في القطاع الاقتصادي، ويقلل من تبعية الاقتصاد لقطاع النفط.

- تبني إجراءات واضحة لمعالجة التحديات التي تواجه النظام الإداري من البيروقراطية السلبية التي أرسى جذورها من خلال تعزيز الشفافية والحوكمة وتحسين مخرجات الإدارة.²

جدول 8: استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

الانشطة	القيمة (10 دج)	النسبة (%)
الزراعة	30	5,45
الري	41	7,45
الصيد البحري	1	0,18
الغابات	7	1,27
المجموع الفردي	79	12,72

1 تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986، ص: 5.

2 زرقين عبود، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

المحروقات	39,8	23,7
الكهرباء	3,28	14,5
البتر وكيمياء	1,11	01,2
المعادن	3	54,0
الحديد والصلب	18	27,3
البناء الميكانيكي - الكهرباء	6,16	83,4
صناعات أخرى	4,47	8,61
مجموع الصناعات	174,2	31,67
وسائل الانجاز	19	3,45
وسائل النقل	15	2,72
التخزين والتوزيع	15,85	2,88
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	8	1,45
المرافق الاقتصادية	45,5	8,27
السكن	76	13,81
الصحة	8	1,45
مرافق اجتماعية أخرى	20,45	3,71
التجهيزات الجماعية	44	8
التربية والتكوين	45	8,18
المجموع العام	550	100

المصدر: تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985 - 1989، مرجع سابق، ص: 230.

نلاحظ أن هذا المخطط جاء من أجل الوصول إلى أهداف التنمية التي كان يصبو إليها النظام السياسي بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتدعيم قاعدة التنمية الإدارية والاقتصادية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات.

إن من بين أصعب الفترات التي شهدتها النظام السياسي الجزائري منذ استقلال الجزائر نجد من بينها هذه المرحلة حيث تأثر الجوانب السياسية والاقتصادية وكذا الإدارية بشكل كبير جراء انهيار أسعار البترول بنسبة تتراوح بين 60 إلى 70٪. هذا الهبوط الحاد في إيرادات العملات الصعبة جعل الاقتصاد غير قادر على تمويل عمليات التنمية فقام النظام السياسي بتحويل الاستثمارات الصناعية نحو قطاعات غير النفطية، مع التركيز على تعزيز الاستثمار في قطاع الزراعة، كما يوضحه الجدول 1.

ثم إن نتيجة البيروقراطية والجمود الإداري الذي أصاب النظام الإداري ومع تدهور القطاع الاقتصادي سجل انخفاض في معدل الاستثمارات الفعلية مقارنة بالاستثمارات المخططة. تلك التحولات السلبية دفعت الاقتصاد الجزائري لإعادة النظر في سياسته التنموية والاستثمارية، لتتماشى مع التوجهات الجديدة التي تسعى إلى فتح الاقتصاد وتشجيع المنافسة، وذلك من خلال محاربة الفساد والقضاء على التعقيدات الإدارية من خلال القوانين التي سمحت بانتقالها من اقتصاد التخطيط مركزيا إلى اقتصاد السوق من أجل دخول اقتصادها في سوق عالمية تحكمها قوانين العولمة الاقتصادية.

1 بلقاسم حسن بملول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء 02، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،

المطلب الثاني: أزمة النظام السياسي 1990 - 1999

كانت الجزائر تعاني من اوضاع مزرية في جميع المجالات، مباشرة بعد تبني النظام السياسي لمبدأ التعددية الحزبية فقد الاضطراب اوجه سواء من الناحية السياسية او الإدارية ومشكل الإرهاب والانحيار البترولي كانت الظروف تشكل أزمة حقيقية ومأزق كبير فكان من الضروري البحث عن الحلول العاجلة اذ توجب على الإدارة استيعاب وتقديم الخدمات بشكل مكثف عن السابق مع تصاعد العنف وغياب الأمن في الأرياف الأمر الذي أدى الى تسارع وتيرة النزوح الريفي، مما زاد العبء على الادارة¹ ولهذا قامت الجزائر بمجموعة من الإجراءات والتدابير التي اتخذتها خلال فترات الأزمات الأمنية لمواجهة التحديات الأمنية والقانونية التي نشأت نتيجة لذلك. والمتمثلة في:

1. إحداث أجهزة وهيكل جديدة: خلال الأزمة الأمنية، قامت الجزائر بإحداث أجهزة وهيكل أمنية جديدة لمكافحة الفراغات الإدارية والسياسية بشكل أكثر فعالية والتي لها أثر بالغ وتشكل تهديدات أمنية. هذه الأجهزة قد تشمل وحدات خاصة، تعزيزات لقوات الأمن، وتنظيمات جديدة.²
2. إقرار حالات الحصار والطوارئ: بموجب القانون الجزائري، سمح للسلطات إقرار حالي الحصار والطوارئ لتفادي او معالجة اوضاع طارئة تتعلق بالأمن العام. تتيح هذه الحالات للحكومة اتخاذ إجراءات استثنائية لتعزيز الأمن واستعادة النظام.
3. التشريعات القانونية المواكبة للأزمة: قام المشرع الجزائري بإصدار قوانين جديدة او تعديلات على القوانين القائمة لتعزيز القدرات القانونية والتشريعية في مواجهة التحديات الأمنية والأزمات.

1 أمحين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001، ص 200.

4. الطابع المرحلي لقوانين الأزمات: عادة ما تكون القوانين التي تصدر أثناء الأزمات ذات طابع مؤقت، أي أنها تسري فقط خلال فترة الأزمة نفسها.

5. الإجراءات التنظيمية والردعية: مجموعة من الإجراءات بما في ذلك التدابير الأمنية والقضائية التي تتخذها السلطات لتعزيز الردع واستعادة الأمن. تشمل هذه الإجراءات زيادة الجهود الأمنية، وتعزيز الرقابة، وتشديد العقوبات على المخالفين.

ومن خلال هذه التدابير التي انتهجتها الجزائر من أجل استعادة الاستقرار داخل الدولة لجأت أيضا عندما اشتدت التبعات الاقتصادية والركود الإداري الذي شهدته البلاد ومع فشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية إلى صندوق النقد الدولي وأبرمت معه على اتفاقية الامتثال "Stand -by" في شهر ابريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج الاستقرار السياسي - الاقتصادي يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي وكذلك محاولة تقليص الاختلالات الداخلية وتهيئة الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي²

فكان الهدف النهائي لهذه السياسة خلال فترة اللااستقرار والتكيف الهيكلي (1994-1998)، مكافحة الفساد والحفاظ على الاستقرار وقد أدى ذلك إلى نتائج مرضية وهكذا أدت سياسة التكيف الهيكلي التي تم تنفيذها بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي الى:

AKACEM Kada. MACROECONOMIC STABILIZATION REFORM IN ALGERIA: 1990-1 2011.p16.

2 زرنوج يسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية -، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص: 174.

- الأهداف قصيرة المدى وكان لها الأثر المباشر على الإدارة: تتمثل في الإصلاح الجزئي على مستوى الإدارات وذلك بتخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية وإبعاد الإدارة عن مهام الإنتاج والتوزيع والتسيير¹

لضمان أن الإدارة تستطيع التكفل بصلاحياتها الأساسية، مثل الرقابة والتحفيز والتنظيم، كان من الضروري إبعادها عن مهام الإنتاج والتوزيع والتسيير

كما ركزت الإصلاحات الإدارية على ترقية دور ومكانة الجماعات المحلية باعتبارها ركيزة أساسية للدولة، وأساسا للامركزية التي يقوم عليها التنظيم الإداري. كان الهدف من هذه الإصلاحات تعزيز قدرات الجماعات المحلية وتمكينها من أداء دورها بفعالية أكبر.

- الأهداف طويلة المدى كانت تصب في الإصلاحات الهيكلية: تتمثل في تطوير النظام الإداري وتحديثه عن طريق إشراك المجتمع المدني ورفع القيود على القطاع الخاص وأخيرا تأسيس وتجسيد إدارة فاعلة في النظام السياسي². أيضا كان من مساعي الإصلاحات الهيكلية هو خدمة دولة القانون وتطوير اقتصاد عصري حيث يشكل محورا أساسيا لهذه الإصلاحات³.

التركيز على تحسين الكفاءة والشفافية في هذا القطاع لضمان دعم مستدام للاقتصاد الوطني. باختصار، تعكس هذه الخطوات استجابة الجزائر للتحديات الأمنية عبر إحداث هياكل جديدة، واستخدام القوانين والإجراءات القانونية بطريقة تساعد على استعادة الاستقرار والأمن في فترات الأزمات الأمنية.

1 عبد اللطيف بن أشنهو، "عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق"، دور دار النشر، الجزائر، 2004، ص 9.

2 Bellal, Samir. "La régulation monétaire en Algérie (1990–2007)." *el-Bahith* 2 Review 8.1 (2010): p19.

3 عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر، ص 191

المطلب الثالث: دور النظام السياسي في إحلال الاستقرار ومكافحة الفساد في الجزائر 1999-2019

ان النظام السياسي الجزائري أصبح يتوخى بلوغ هدف استراتيجي يتمثل في العمل ضمن مفهوم التحديث والتطوير لتحسين معيشة السكان وتعميم التقدم ويتمثل هدف الإصلاحات الادارية في إضفاء المرونة اللازمة في الإدارة والقدرة على التكيف بسرعة وتقديم الخدمات بجودة وأكثر فاعلية مع تبني سياسات ذات ابعاد عالمية.

1- برنامج الإصلاحات الإدارية 2001-2004

اصلاح هياكل الدولة ومهامها: جاء هذا الإصلاح بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 22 نوفمبر 2000، والذي أنشأ لجنة مكلفة بتحليل وتقييم كافة جوانب تنظيم الدولة وسيرها.1 كانت مهام اللجنة تشمل التشخيص المفصل للإدارة الجزائرية ووضع استراتيجية إصلاح تهدف إلى تحديد الخدمات العامة وتحقيق إدارة فعالة، شفافة، وتشاركية في عملية صنع القرار، مع تعزيز مشاركة المواطن الذي يعتبر الهيئة الأساسية لهذا الإصلاح.2

مجالات اهتمام اللجنة: اهتمت اللجنة بستة مجالات رئيسية، حيث شكل لكل مجال لجنة تتولى المهمة المسندة لها:

الإدارة المركزية: تهدف إلى إعادة تركيز الحكومة المركزية على نشاطها واستراتيجيتها. وإعادة توزيع الأنشطة الإدارية على المستويات اللامركزية.3

1 إتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المبرمة بتاريخ 15 نوفمبر 2000، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم

الرئاسي رقم 02-55، المؤرخ في 05 فبراير 2002، الجريدة الرسمية رقم 09، 2002

2 مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 28 أبريل 2003 يتعلق بإحداث مهام وتنظيم المديرية العامة للإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية رقم 30 ص 07.

3 مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 28 أبريل 2003 يتعلق بإحداث مهام وتنظيم المديرية العامة للإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية رقم 30.

تنظيم عمل الحكومة من خلال التنسيق بين الوزارات. والسلطات والإدارة المحلية¹: بحيث يهدف إلى تعميق وتأكيد اللامركزية.

عصرنة الإدارة والخدمات العمومية²: تحديث وتبسيط الشبكات الإدارية والخدمات العامة. وكذا الانفتاح والتعامل مع القطاع الخاص وإشراك المجتمع المدني.

تقييم السياسات العامة: استخدام وسائل الرقابة والرصد لتقييم السياسات من خلال وضع سياسة للتوظيف العمومي تركز على تنمية الموارد البشرية. والمرونة في القوانين وتحديث أساليب إدارة الموارد البشرية.

المواطن كمحور للإصلاح: جعل المواطن هو الدافع الرئيسي للإصلاح وذلك بوضع هدف رئيسي يتمثل في استعادة الثقة بين الدولة والمواطن. وضمان الشفافية والعدالة في الوصول إلى تقلد الوظائف العامة.

ان الهدف من هذه العملية اقتراح برامج إصلاحية وفق مقاربة شاملة، تسمح بتحقيق التغيير الهيكلي للإدارة الجزائرية³.

تعمل هذه المقاربة على تحسين أداء الأجهزة الحكومية، وتعزيز الكفاءة، وتحقيق الشفافية والمشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار. وقد صاحب هذا البرنامج الإصلاحي مجموعة من المشاريع التي تبناها النظام السياسي من خلال تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 Belmihoub, Mohamed-Chérif. "La réforme administrative en Algérie : Innovations proposées et contraintes de mise en œuvre." *Forum Euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis*. 2005.

2 بوقاسم. "تأهيل المرفق العام وتحديات اصلاح الخدمة العمومية في الجزائر 2013-2016: دراسة استطلاعية لأراء أساتذة وطلبة." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017/2018، ص 90

3 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم تنفيذي رقم 03 - 192 يحدد مهام المديرية العامة للإصلاح الإداري وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 30 الصادر في 30 أفريل 2003

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز وكذا صيانة البنى التحتية

- مستوى نضج المشاريع وتوفير الوسائل وقدرات الانجاز، ولاسيما منها الوطنية.

وفي هذا الصدد سوف نحاول عرض محتوى البرنامج السياسي الذي اشتمل على مختلف القطاعات الذي يقوم على النهوض بالتنمية الإنتاجية من خلال ترشيد الإدارة وترشيد النفقات وذلك بالعمل على:

تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة الموارد الواسعة الاستهلاك واعداد إدارات مركزية ولا مركزية تتبنى ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.

مكافحة الفساد الإداري والحد من انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إطلاق مشاريع في التنمية وقدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

التنمية المحلية: إن البرنامج المقترح، والذي يقدر بـ 113 مليار دينار جزائري، يعكس التزام الدولة العميق بالتكفل بالانشغالات المحلية على مختلف المستويات. ويهدف هذا البرنامج إلى التدخل الفعال لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين بشكل نوعي ومستدام. حيث يتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية موجهة بشكل أساسي لتشجيع التنمية المتوازنة وتوزيع التجهيزات والأنشطة بشكل عادل على كامل التراب الوطني. هذا البرنامج يعكس رؤية استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وضمان توزيع الموارد بشكل عادل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في جميع المناطق.¹

تعزيز جودة الإدارة العامة وتحسين مخرجاتها 2: في إطار تعزيز جودة الإدارة العامة وتحسين مخرجاتها قام النظام السياسي بالتعبير عن عدة إصلاحات ومبادرات استراتيجية. من بين هذه الجهود

1 كريم زرمان. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". مجلة أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 27، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2010 ص 200.

2 أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001، ص 204.

كانت هناك محاولات كبيرة لتحسين الشفافية والكفاءة الإدارية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة. الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب:

إصلاحات هيكلية للإدارة وتجهيزها: تم إحداث تغييرات جوهرية في هياكل الإدارة العامة بهدف تحسين الكفاءة وتعزيز الشفافية. تضمنت هذه الإصلاحات مراجعة.

وتنظيم الهياكل الإدارية وأيضاً تعزيز التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية حيث تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج¹

الإصلاحات الإدارية والسياسية 2005 – 2009.

شهدت الجزائر محاولات متعددة لإجراء إصلاحات سياسية وإدارية بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز المشاركة الديمقراطية بعد فترة من النزاعات الدامية في التسعينيات. تركزت هذه الإصلاحات على عدة جوانب:

الانتخابات والتشريعات السياسية: خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر إجراء انتخابات عدة، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. تمت الانتخابات بشكل دوري وتم تعديل القوانين الانتخابية بهدف تعزيز شفافية العملية الانتخابية والمشاركة السياسية.

الإصلاحات الدستورية: في عام 2008 مع بداية العهد الثاني للرئيس عبد العزيز بوتفليقة شهدت استمراراً في تنفيذ برنامجه السياسي²، ومن بين الأولويات التي أبرزت في هذه المرحلة كان مشروع السلم والمصالحة الوطنية. هذا المشروع يعتبر استمراراً طبيعياً لمبادرات سابقة مثل قانون الوثام المدني

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني، 2001، ص 87.

2 بودهان موسى. عملية تنظيم السلطة التنفيذية في ضوء التعديل الدستوري لعام 2008. كلية الحقوق بن عكنون، 2014.

الذي تم تطويره خلال فترة حكمه الأولى. تم إجراء تعديلات دستورية هامة تهدف إلى توسيع حقوق الفرد وتعزيز السلطة التشريعية والرقابية على المؤسسات الحكومية ومن بين أهم المكاسب كان العمل على:

- تحقيق السلم والأمن: كان الهدف الأساسي من هذا المشروع هو استعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، خاصة بعد سنوات من النزاعات والاضطرابات.

- تعزيز الشرعية والعدالة: من خلال تعزيز السلم الاجتماعي، كانت الحكومة تسعى أيضا إلى تعزيز الشرعية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية والقانونية.¹

- فتح الباب أمام الإصلاحات الإدارية: تمثل المصالحة الوطنية أيضا فرصة للانتقال نحو إصلاحات إدارية أعمق، تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي وزيادة الشفافية ومكافحة الفساد ولقد تناولت هذه الجهود بشكل أساسي الجوانب السياسية والاجتماعية، حيث سعى النظام السياسي إلى تحقيق توافق وطني واسع النطاق لتعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار. بالرغم من التحديات التي واجهت هذه الجهود، إلا أنه ساهم في تحقيق بعض النجاحات في تعزيز الاستقرار والتوازن السياسي والإداري في البلاد.²

- مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية³: شكلت مكافحة الفساد جزءا هاما من جهود الإصلاح، حيث تم اتخاذ خطوات لتعزيز الشفافية وتعزيز الرقابة على الأداء الحكومي.

وعلى الجانب السياسي تبنى النظام السياسي مجموعة من المشاريع الكبرى من اجل إحلال الاستقرار وتحلى ذلك في:

1 بلحاج صالح. "الجزائر.. آفاق التغيير بين الدوافع والموانع"، 2011، ص 92

2 خلاف فاتح، تطور حركة الإصلاحات السياسية في الجزائر. الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق، ص 87.

3 القانون 15/11 المؤرخ في 2011/08/02، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة، 2011/05/10 لمعدل والمتنم للقانون

01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية 14 المؤرخة في 08 مارس 2006.

ترقية الاستثمار وضبطه: لقد جاءت العديد من السياسات التي قامت بأجراء مراجعة للمرجعيات التنظيمية والقوانين القائمة بهدف تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر. هذا شمل إعداد الإطار القانوني اللازم للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تسوية مسألة العقار¹: قام النظام السياسي بالتركيز على تسوية مسألة العقار الصناعي، الذي يُعتبر عائقا أمام تطوير المناطق الصناعية وتعزيز الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل عام. كما أجرى إصلاحات لتحسين إدارة المرافق العامة وإدارة الجماعات المحلية، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين التنظيم.

هذه الجهود تأتي في سياق جهود أوسع لتعزيز الاستثمار وجذب رؤوس الأموال إلى الجزائر، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين بيئة الاستثمار وإزالة العقبات التشريعية والإدارية التي قد تعيق الاستثمارات الجديدة.²

جدول 9: يوضح الانفاق المخصص للاستثمارات فترة 2005 – 2009

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها:	1.908,5	45
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,0	
تزويد السكان بالماء	127,0	
الشباب والرياضة	60,0	

1 مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، ماي 2003، ص - ص: 41-42.

2 مشري محمد الناصر، بقّة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية 2005 – 2010، مجلة الاقتصاد، العدد 57، 2017، ص 37.

	16,0	الثقافة
	65,0	إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت
	95,0	أعمال التضامن الوطني
	19,1	تطوير الإذاعة والتلفزيون
	10,1	إنجاز منشآت للعبادة
	26,4	عملية تهيئة الإقليم
	200,0	برامج بلدية للتنمية
	100,0	تنمية مناطق الجنوب
	150,00	تنمية مناطق الهضاب العليا
40.5	1.703,1	2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها:
	700,00	قطاع النقل
	600,00	قطاع الأشغال العمومية
	393,0	قطاع الماء السدود والتحويلات
	10,15	قطاع تهيئة الإقليم
	300,3	الفلاحة والتنمية الريفية

	13,5	الصناعة
	12,0	الصيد البحري
	4,5	ترقية الاستثمار
	3,2	السياحة
	4,0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية
48	203,9	4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
	34,0	العدالة
	64,0	الداخلية

	65,0	المالية
	2,0	التجارة
	16,3	البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
1,1	50,0	5- برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	2.202,7	المجموع: البرنامج الخماسي 2005-2009.

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أبريل 2009، مجلس

الأمة

ومع هذه الجهود إلا أن هذا البرنامج لم يحقق أهدافه بسبب سوء التسيير ونقص الخبرة والفساد الذي زادت حدته فقد عانت الجزائر من تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، حيث شهدت المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة ركودا في أدائها، مما أدى إلى انسداد سياسي وإعلامي وتخطط في الأداء الاقتصادي. الأمر الذي أدى إلى تزايد ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله

التعديلات السياسية والإصلاح الإداري بعد مظاهرات 2011 والحراك الشعبي لسنة 2019:

ان عوامل الفساد الإداري وتغلغله في النظام الإداري أشارت إلى احتمال عودة حالة من عدم الاستقرار والأمن ومن بين الأحداث الرئيسية التي عكست هذه الظروف كانت الحركات الاحتجاجية لعام 2011، التي جاءت في سياق الحراك العربي الذي شمل عدة دول في المنطقة. هذه الحركات كانت رد فعل على الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي كان يمر بها النظام السياسي¹، وقد تصاعدت هذه الحركات لتشمل مطالب بإصلاحات جذرية وتحسين الحكم والشفافية. وفي 15 أبريل 2011،

World data, Corruption in Algeria, sur le lien : 1
<https://www.worlddata.info/africa/algeria/corruption.php>

ألقى الرئيس خطابا هاما إلى الأمة أعلن فيه عن مجموعة من الإصلاحات السياسية الهامة¹، التي اشتملت على قوانين الإصلاح السياسي. تمثلت هذه القوانين في قانون الأحزاب السياسية، قانون الانتخابات، قانون الإعلام والجمعيات، قانون ترقية ومشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، بالإضافة إلى قوانين البلدية والولاية².

تمثل هذه الإصلاحات محاولة جادة لتحقيق تحسينات شاملة في النظام السياسي الجزائري، من خلال تعزيز دور الأحزاب السياسية، وضمان مشاركة النساء بشكل أكبر في الحياة السياسية، وتحقيق شفافية أكبر في الإعلام والجمعيات. كما تم تعديل قانون تنظيم الصفقات العمومية على المستوى المحلي³ وتمت مراجعة قوانين الانتخابات لتكون أكثر عدالة وشفافية، ووضع آليات لمعالجة حالات التنافي وتعزيز الحكم الرشيد. هذه الإصلاحات لها أهمية كبيرة في سياق تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر، وتعزيز الشرعية السياسية من خلال إرساء أسس حكم ديمقراطي يحترم حقوق المواطنين ويراعي تطلعاتهم⁴.

وسنحاول التطرق لهذه الآليات بدراستنا لبعض المواعيد الانتخابية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة المراد دراستها بمعرفة مدى تطبيق المشاركة السياسية في الحياة العامة وإرساء دعائم الاستقرار والإدارة الرشيدة. حيث أشاد المراقبون بنزاهة الانتخابات رغم وجود بعض الثغرات التي لا تنال من مصداقيتها حيث أكدت ممثلة البرلمان الأوروبي "باسكاليا نابوليتانو" بان الاقتراع جرى في ظروف

1 عبد القادر عبد العالي، تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدوحة:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 5.

2 قانون رقم 07-12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012.

3 المادة 173 والمادة 174 من المرسوم الرئاسي رقم 10 - 236، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، سنة 2010

4 عبد الدين عمراوي، الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات، مجلة السياسة العالمية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص ص 463 - 481.

عادية وبدرجة عالية من الشفافية والنزاهة وإجراءات الانتخابات مطابقة للمعايير الأوروبية كما أكد رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي على أن المسار الديمقراطي في الجزائر يسير على الطريق الصواب¹.

جدول 10: يوضح معطيات المشاركة السياسية 2002-2014

السنة	2002	2004	2007	2009	2012	2014
طبيعة الانتخابات	انتخابات تشريعية	انتخابات رئاسية	انتخابات تشريعية	انتخابات رئاسية	انتخابات تشريعية	انتخابات رئاسية
نسبة المشاركة %	46.17	58.08	36.65	74.56	43.14	51.7

المصدر: المجلس الدستوري الجزائري² على الموقع www.conseil-constitutionnel.dz

والملاحظ أن نسب المشاركة السياسية في الجزائر تنقسم إلى قسمين وهي: الانتخابات التشريعية والمحلية والانتخابات الرئاسية التي تعرف مشاركة كبيرة من قبل الناخبين فهي غالبا ما تتجاوز 50% أما القسم الثاني فلا يتجاوز في كثير من الأحيان 30% إلا في الانتخابات التشريعية لسنة 2012 التي تجاوزت الـ 40%³. أما فيما يتعلق بالحريات وتكوين الجمعيات فإن دستور الجزائر سواء الدستور المعدل في 2008 أو الدستور الأخير لسنة 2016 قد كرس مبدأ الحريات وحرص على عنصر المجتمع المدني وحقوق تكوين جمعيات وحرية الإعلام من خلال المواد المسطرة في الدستور أو ما جاء في دباجة دستور 2016⁴.

1 صبيح عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007/2008، ص 87.

2 المجلس الدستوري الجزائري على الموقع www.conseil-constitutionnel.dz

3 بلخير أسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص 141.

4 دستور 2016، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الطبعة الرسمية، 2016.

الا أن الانتخابات لا تعكس في مجملها مشاركة شعبية واسعة باستثناء الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي يدفع إلى القول إن العزوف الانتخابي هو تعبير عن يأس المواطنين من حدوث تغيير عبر آلية الانتخاب، ونتيجة مباشرة للتشكيك في نزاهة الانتخابات، حيث أن الانتخابات تحولت إلى مناسبة لتجديد شرعية المؤسسات القائمة على المستوى الداخلي وتجاه الرأي العام الدولي.

أن نتائج مختلف الانتخابات في السنوات الأخيرة كرسست فوز قطبي النظام السياسي المشكل من "حزب جبهة التحرير الوطني"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، وتقاسمهما المقاعد، وإبعاد أحزاب المعارضة، وهو مؤشر على استمرار حالة الاحتقان التي تطبع المشهد السياسي¹

1 رازقه عبد الغفور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الديمقراطية، من موقع:

<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=629>

الفصل الثالث: الإصلاحات والتدابير المقترحة

لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي في

الجزائر

الفصل الثالث: الإصلاحات والتدابير المقترحة لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر

المبحث الاول: مساعي النظام السياسي الجزائري في تجسيد الحكم الراشد من اجل ترقية أداء الجهاز الإداري 1999-2019

ان مصطلح الحكم الراشد - الحكم الصالح - جاء كحتمية لبلورة التسيير الفعال سواء على المستوى الكلي او المستوى الجزئي، ونجد أن هذا المصطلح يعكس في الوقت الراهن العديد من المفاهيم والمعاني، ويستخدم في العديد من التخطيطات العلمية خاصة في العلوم السياسية والإدارة العمومية وكذا في الاقتصاد والتنمية ويعد مطلباً تصبو اليه الجزائر بغية الوصول الى إدارة رشيدة ودعم اليات الاستقرار في النظام السياسي الجزائري.

المطلب الاول: تعريف الحكم الراشد

قبل الحديث عن تعريف الحكم الراشد سوف نسلط الضوء على أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد: يرجع بروز مفهوم الحكم الراشد الى عدة أسباب سواء من الناحية العلمية او النظرية حيث يعتبر انعكاساً لتطورات وتغيرات حديثة تكمن في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة والجهاز الإداري من جهة والإشكالات المنهجية وتعدد دلالات المفهوم من جهة أخرى¹. ويمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في مجموعة من الأسباب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

الأسباب السياسية:2 وتتمثل الأسباب السياسية ف الأزمة التنموية في دول العالم الثالث وخصوصية المنطقة العربية والافريقية خاصة في مجال إدارة الحكم التي اثبتت ضعفها من خلال دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية وانتشار التحولات على المستوى العالمي.

1 محمد فهم درويش، مركّزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، ط 01، 2010، ص. 74.

2 ازروال يوسف، " الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية "، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2008/2009، ص. 04.

سيادة نمط الدولة الأمنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي. وأيضا تزايد دور المنظمات الغير حكومية على المستوى الدولي والوطني وعوامة حقوق الانسان والديمقراطية. وعدم الاستقرار السياسي وتعذر عملية التحول الديمقراطي.

الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية في: 1 اهمال مواضيع التنمية والاهتمام بمواضيع انتقال الأنظمة التسلطية وفق الشروط السياسية وسيادة نمط الدولة الريعية الذي يعتمد اقتصادها على قطاع الريع وكذا هشاشة البنى الاقتصادية. وظهور الفكر الاقتصادي النيو ليبرالي الذي يدعو الى انسحاب الدولة الى اقصى حد ممكن وترك عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة وعنصر ارتفاع المديونية الخارجية التي تعكس أزمات مالية للدول النامية.

الأسباب الاجتماعية: وتنحصر هذه الأسباب فيما يأتي: 2 ضعف مستويات التنمية البشرية وما يصاحبها من الانفجار السكاني والزيادات الضخمة في عدد السكان ما يستوجب التطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول المتقدمة والنامية.

ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية والانعكاسات المترتبة عن إشكالات الصحة والتعليم. الامر الذي له انعكاسات خطيرة فيؤدي الى عدم مواكبة الدول المتخلفة للتطور التكنولوجي على المستوى الدولي وهذا راجع للانتشار الواسع للجهل والامية. كما نجد من الأسباب الاجتماعية عاملا مهما وهو الهجرة نحو المدينة " النزوح الريفي ". وبرز معالم الثورة الحضارية.

تعريف الحكم الراشد: لقد ظهر مصطلح الحكم لاول مرة في القرن الثاني عشر (12) بفرنسا وكان يقصد به الحكومة _ أسلوب وفن الحكم _ وأصبح يستخدم هذا المفهوم منذ عقدين من الزمن

1 عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005، ص- ص، 23-25.

2 حسين عبد القادر، " الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "، مذكرة ماجستير، تلمسان، قسم العلوم السياسية، 2011/2012، ص 22.

من قبل مؤسسات الأمم المتحدة بإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي وتقدمي، حيث يعرف الحكم الراشد بـ:

حسب البنك الدولي: على أنه: " التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام"، ويعرف أيضا بأنه: " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية"¹

لقد اشتمل هذا التعريف على عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم هذا من ناحية البعد السياسي، أما من ناحية البعد الاقتصادي فهي قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة واحترام المؤسسات التي تحكم هذه التفاعلات ونجد أيضا ان هذا المفهوم عمل وحرص على تركيز مفهوم القوة وطريقة ممارستها من خلال البعدين السياسي والاقتصادي وحتى المؤسساتي.

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: لقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسلطة الإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته من خلال الآليات والعمليات والمؤسسات التي تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحهم وضمان حقوقهم وواجباتهم والحفاظ عليها"²

ان تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرمز الى الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة والعمليات التي تتضمن وتصنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى ودور الفواعل وكذا الكوادر الإدارية في العملية التنفيذية

1 امين مشاقبة المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: وزارة التنمية السياسية، ط 01، 2010، ص 56.

2 بن نعوم عبد اللطيف، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، ص 20.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: لقد عرفت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الحكم الراشد على انه: " استعمال السلطة السياسية واجراء الرقابة في المجتمع مع استعمال الموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية "1.

الملاحظ في هذا التعريف أنه اعتمد على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة كركيزة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية بأنواعها. حسب تعريف التنمية: " هو الحكم الذي يعزز ويدعم رفاهية الانسان ويوسع قدرات البشر وحرقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمثيل كافة فآت الشعب ومسؤولياتهم أمام لضمان جميع مصالح الشعب"2.

ومنذ ظهور تعريف البنك الدولي لم تتوقف الادبيات عن محاولة تحسين التعريف حتى يصبح أكثر شمولاً، حيث حاول3 «R.A. ROHDES» أن يصنف التعريفات الى ستة "06" توجهات وهي كالآتي:

- المحور الاول: يدرس العلاقة بين آليات السوق من جانب والتدخل الحكومي من جانب آخر.

- المحور الثاني: يتحدث عن الحكم من خلال التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الاعمال.

- المحور الثالث: ويعبر هذا الاتجاه عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة القائم على ادخال أساليب إدارة الاعمال في المنظمات العامة.

1 ورشاني شهنواز، " دور الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص 16.

2 غضاب سهام، " الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر "، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2013/2012، ص 24

3 يوسف زدام، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007/2006، ص 14.

- المحور الرابع: تقوم على الربط بين الجوانب السياسية للمفهوم المحددة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب آخر وهو إضافة حقيقية للتحليل الاجتماعي.

- المحور الخامس: حيث يعبر عن أن السياسات العامة ماهي الا محصلة التفاعلات الرسمية والغير الرسمية.

- المحور السادس: الاهتمام بدراسة إدارة مجموعة الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات.

ولقد خلص «R.A. RODHES» الى أن تعريف الحكم الراشد يمكن أن يشتمل على العناصر التالية¹: التنسيق بين التنظيمات الحكومية وتنظيمات القطاع الاعمال الخاص والعام والمنظمات الغير الحكومية. وعدم ثبوت ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.

استثناء قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات الى التفاوض، وتمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال. أيضا قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بمالها من موارد.

ويرى كذلك الباحث الفرنسي " فرانسوا كاسينغ «François Castaing» أن الحكم الرشيد هو:

1 سليم بركات، " الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق، 2008/2007، ص 19.

« ... Une reforme une résolution du monde d'organisation
de l'état » Sur la gouvernance¹

ان هذا الباحث من خلال هذا التعريف يفترض بأننا نعيش في إطار نظام ديمقراطي
متميز بوجود عدة مراكز لاتخاذ القرار من اجل هدف واحد ونهائي وهو ضمان الفعالية في
الأداء.

Casting François and Institut. "LA GOUVERNANCE : DÉFI D'UNE APPROCHE NON
NORMATIVE, Revue Idara, n 30, institut maghreb Europe, Paris8 "

المطلب الثاني: مقومات وأسس الحكم الرشيد

نظرا الى تعدد التعاريف نشير الى انه تختلف المعايير واولويات التطبيق بين المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية اذ اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي مجموعة من المقومات والأسس كما سنحاول البحث عن طبيعة هذه الأسس في النظام الإسلامي

مقومات الحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فقد قسم الخصائص كالآتي¹:

المشاركة: وهي أحد المبادئ الأساسية في بناء الحكم الرشيد وهي من العلاقات الدالة على رشادة الحكم ومدى كفاءته وتعمل على إقرار بحق كل من الرجل والمرأة في ابداء الراي وصنع القرار²

حكم وسيادة القانون: ويفترض بسيادة القانون أن يعلو ويسمو القانون على الحكم ذاته وأن يكون معلنا ومعروفا ويطبق على الجميع بدون تمييز لأن سيادته ضرورية للحفاظ على حقوق الانسان وتنظيم وخلق بيئة آمنة لحياة وعمل الافراد والمؤسسات.

الشفافية: تعتبر الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة والمتطورة وهي تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا المعلومات

1 ليلي البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2007، ص، 40.

2 حنان علي عبد السلام القطراني، المشاركة في إتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، رسالة ماجستير في الإدارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا، 2008/2007، ص، 38.

حول هذا الشأن وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام.¹

التوافق: يرمز الى سعي الحكم الراشد الى تسوية الخلافات لتحقيق الاجماع حول المصالح الأفضل. معتبرا مصلحة الجميع فوق المصلحة الفردية.

حسن الاستجابة: تتمثل في قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات لمن يطلبها او ينتفع بها دون تفرقة او تمييز.

المساواة: تتمثل في العدالة التوزيعية وضرورة تكافؤ الفرص بين الجميع من اجل تحسين اوضاعهم وتحقيق ارتقائهم الاجتماعي.

الكفاءة والفعالية: والتي تعني ضرورة التزام المؤسسات عند تنفيذها للمشاريع ان تقدم نتائج تتفق وحاجات الفرد والمواطنين ضمن إطار الاستخدام العقلاني للموارد²، واثبات أن ما تقوم به من اعمال تتطابق وأهداف محددة مسبقا.

المساءلة: وتعني خضوع صناع القرار سواء في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة والرقابة من قبل الجمهور والأجهزة الإدارية وضرورة المحاسبة وتقديم إجابات او تفسيرات عما قدمه صناع القرار وترتكز هذه المساءلة على توفر المعرفة والمعلومات³

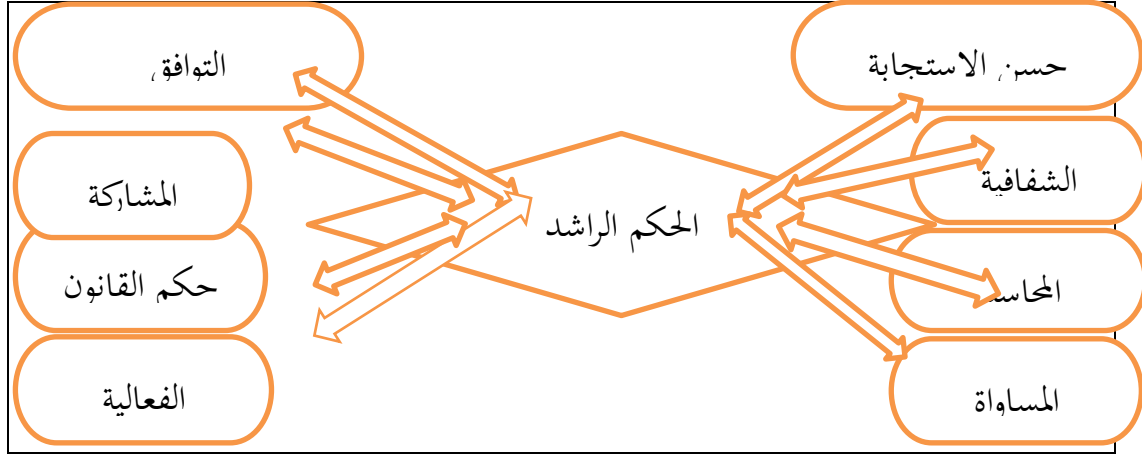
1 هاني توفيق، الشفافية والمساءلة ... رفاهية أم ضرورة؟، الإصلاح الاقتصادي، العدد 12 ص-ص 6-12.

2 بن عيسى ليلي، " الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد "، أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد: 14، ديسمبر 2013، ص 204.

3 سعد أحمد أبوحدة، درجة تطبيق المساءلة الإدارية وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي لمعلمي المدارس الثانوية الخاصة بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظرهم، مذكرة ماجستير في الإدارة والقيادة والتربوية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2007/2008، ص.17

الرؤية الاستراتيجية: وترمز الى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع خطط استراتيجية لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف ووفقا للموارد المتاحة سواء منها البشرية او الطاقات المتوفرة مع أخذ البعد المستقبلي بعين الاعتبار.

رسم توضيحي 6: يوضح مقومات الحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



المصدر: What Is Good Governance UN-ESCAP ;P:3

<http://www.gdrc.org/u-gov/escarp-governance.html>

مقومات الحكم الرشيد حسب البنك الدولي: فانه قام بتحديد خصائص الحكم الرشيد بالاستناد الى ما يحفز النمو الاقتصادي وفقا لمعيارين أساسيين هما:

-التضمينية: وتعني ان الحكم الرشيد تضميني أي ليس حصري مقتصر على مجموعة من الافراد وان إدارة الحكم المبنية على المساواة ترى ان كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم ويجب المشاركة فيها يمكنه ذلك بالتساوي مع الكل، وهذا المعيار يشمل حكم القانون والمشاركة بالمساواة وتوفير الفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها السلطات المعنية والدولة.

-المساءلة: وتقوم هذه الخاصية على معيار التمثيل والمحاسبة أمام الجماهير وكذا المشاركة والشفافية وروح المسؤولية والرقابة والتداول على الحكم¹.

رسم توضيحي 7 : يوضح خصائص الحكم الراشد حسب البنك الدولي



المصدر: الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا " تحسين التضمينية والمساءلة-
[http://inweb18.worldbank.org/MNA/mena.nsf/attachments/govereport-en/\\$file/govoverview-en-pdf.1](http://inweb18.worldbank.org/MNA/mena.nsf/attachments/govereport-en/$file/govoverview-en-pdf.1)

أسس الحكم الراشد: ان مجموعة مقومات الحكم الراشد تقوم على أسس وهي كالآتي:
حسب الكتاب والسنة: يعتبران الركيزتان الأساسيتان لهذا المفهوم حيث يركز كل منهما على القيم والمبادئ التي يجب ان تتوفر في الحاكم الصالح ليكون حكما صالحا:

العدل: ان العدل هو ميزان الله الذي وضعه للخلق ونصبه للحق وهو القاعدة والركيزة التي يقوم عليها النظام وتصلح بها أحوال المجتمعات ونظرا لأهميته نجد كثرة الآيات والأحاديث الشريفة التي توصي بإقامة العدل حيث قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ

1 فوزي سامح، المساءلة والشفافية إشكالية تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1999، ص 17-19

أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا
بَصِيرًا ﴿سورة النساء، الآية 58﴾ وقال أيضا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ
بِالْقِسْطِ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ
خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة الآية 08

فقيم العدل التي جاءت في الشريعة الإسلامية ما ان طبقت يتقدم المجتمع المسلم ويسعى
الى الرخاء والنمو واعمار الأرض فالكل في دولة العدل يشعر بالسكينة والأمان فلا يخشى من
الظلم والعدوان.

الشورى: يجب الإشارة انه لا يمكن الولوج الى المؤسسات السياسية والإدارية الإسلامية دون
الحديث عن مبدأ انساني غابة في الأهمية وهو مبدأ الشورى حتى ان أهميته البالغة نزلت سورة
سميت باسم الشورى ونظرا لهذه الأهمية فقد حث الله رسوله بالشورى في أمور المسلمين حيث
نجد قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ
فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ سورة آل عمران الآية 159 وتعرف الشورى بأنها طلب الراي من هو اهل له او
هي استطلاع رأي الامة او من ينوب عن تطبيق هذا المبدأ حيث نجد قيمة كبيرة للاستشارة
والمشورة فما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا حال من اقتصد ونجد أن الأمثلة
عديدة في الإسلام عن تطبيق هذا المبدأ ففي كل غزوة كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأخذ
برأي صحابته رضوان الله عليهم وحتى وفاته عليه أفضل الصلاة والسلام حيث لم يترك نصا
مكتوبا ولم يستخلف أحدا ليتولى امامة المسلمين بل ترك أمر الشورى بينهم. ففي النظام
السياسي الإسلامي تعتبر الشورى أصلا من أصوله بل تعدى ذلك لتشمل كل أمور المسلمين

طبقا لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة الشورى: الآية 38.

المسؤولية: وتعني ان المسلم المكلف مسؤول عن كل شيء جعل الشرع له سلطانا عليه او القدرة على التصرف فيه سواء كانت مسؤولية فردية او جماعية والمسؤولية ليست تشريف بل هي تكليف وفي هذا قال الله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ سورة الحجر الآية 92

وقال تعالى: ﴿وَقِفُّهُمْ عَلَيْهِمْ مَسْئُولُونَ﴾ سورة الصفات الآية 24 أي ان الوظيفة العامة وديعة وأمانة في يد شاغلها سيحاسب عليها ويسأل عنها أمام الله، والمسؤولية في الإسلام لا تنحصر في الفكر الإسلامي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم من شقها السياسي بل يتعدى ذلك، واوسع من عملية التولية والعزل لتشمل خدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول من موقعه وفق القاعدة العامة كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته.

أسس الحكم الراشد حسب البنك الدولي: انطلاقا من التعريف الذي جاء به البنك الدولي فان أسس الحكم الراشد حسبه كالآتي: العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها: ويكون هذا بقياس مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكومتهم وكذا فعالية المساءلة.

مدى قدرة الحكومات على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية: ويعتمد هذا بقياس فعالية أداء الحكومة من خلال مؤشرات الخدمة العامة

مدى تحصين وعقلنة جهازها البيروقراطي والكفاءة لدى الموظفين. وقياس مدى احترام المواطنين والدولة حيث يعتمد هذا الأساس على حكم القانون وسيادته ومستوى ضبط الفساد الذي يعرف بانه استعمال السلطة العامة من اجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة¹

1 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سنة 2002، ص 106.

حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: حيث ركز البرنامج على أسس التالية:

التمكين: مدى إمكانية مشاركة المواطنين وتوسيع قدراتهم الفعلية في صنع واتخاذ القرارات. والتعاون: وهو من حق كل من له مصلحة في عملية إدارة الحكم وتعمل على مبدأ التضمينية وروح المواطنة.

العدالة في التوزيع: حيث تعمل على تحقيق الفرص للجميع والمساواة دون تمييز.

الاستدامة: وهي مراعاة حقوق وواجبات والقدرة على تلبية حاجات المجتمع دون المساس بحاجات الأجيال القادمة وحقها في العيش ما يعني تلبية الحاجات على المدى البعيد.

الأمان الشخصي: ويضمن هذا الأساس الحق في الصحة والتعليم والعمل عن طريق

العدالة التوزيعية 1

1 John Rawls. "A theory of justice: the law of peoples", Revised Edition, and Collected Papers, harvard university press cambridge, london, 1999, p.48

المطلب الثالث: تفعيل أبعاد الحكم الرشيد في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

ان التعرف على واقع الحكم الرشيد في الجزائر يقتضي معرفة جهود ومساعي الجزائر انطلاقا من أبعاد الحكم الرشيد حيث سنقوم بدراسة التجربة الجزائرية من منطلق ما جاء به رئيس الجمهورية في خطابه الرسمي بقوله: " لا يمكن إقامة الحكم الرشيد بدون دولة القانون وبدون ديمقراطية تشاركية حقيقية، بدون تعددية حزبية كما لا يمكن ان يقوم حكم رشيد انطلاقا بدون رقابة شعبية"¹. وان إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الرشيد تتضمن ثلاث ابعاد رئيسية هي: البعد السياسي (القانوني) والبعد الإداري (التقني) والبعد الاقتصادي والاجتماعي وتتمثل هذه الابعاد فيما يلي:

- البعد السياسي والقانوني: يقتضي هذا البعد بتوفر شرعية السلطة السياسية² حيث يتعلق هذا البعد بالصلة الصحيحة التي يسعى اليها النظام السياسي الجزائري وهي إعادة بناء الجسر القائم على الثقة بين الحاكم والمحكوم ويمدى توافق ما تقول به الإرادة الشعبية حيث يتم الانتخاب بطريقة نزيهة وشفافة
- البعد الاقتصادي والاجتماعي: يهتم هذا البعد بالجوانب ومستويات الأداء الاقتصادي من مواجهة مختلف الازمات وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية واثارها على الحياة الاجتماعية والتكفل بالمجالات الاستراتيجية التي تشترط الاستعمال العقلاني للموارد الاقتصادية وتحقيق المؤشرات النوعية التي تكفل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية

1 عمrani كربوسة، الحكم الرشيد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، ص. 2008

2 حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 97.

وتضمن تحسين حياة المواطنين وتعمل على رفع القدرات البشرية 1 وزيادة المشاركة وخلق روح الوطنية وتحقيق رضا العام وفق اتاحة الفرص المتساوية امام المواطنين.

ما يعني ان هذا البعد يشترط هدف أساسي وهو العدالة التوزيعية عن طريق المساواة والمساءلة وكذا الشفافية التي تكفل هذا الشرط.2

- البعد الإداري التقني: نجد في الكتابات ما يسمى بالبعد التقني وهذا البعد يعني به دراسة كل ما يتعلق بعمل الإدارة وكفاءتها 3 ومدى فعاليتها أي وجود جهاز اداري قوي وفعال ويقوم بأداء وظائف إدارية مسندة اليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة من خلال الاهتمام بالأنظمة الإدارية والقوانين التي تحكم بسير هذه العملية الإدارية والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات.4

وهذا يتحقق من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة ومحاربة الفساد الإداري والقضاء على العيوب المترتبة والناجمة عن الجهاز البيروقراطي ووضع ضوابط على حقوق وواجبات المواطنين الأمر الذي يسعى اليه النظام السياسي من خلال الإصلاحات التي جاءت بعد الاحتجاجات لسنة 2011 والأثر الذي جاء بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 وهو ما دعت اليه أيضا جل الخطابات السياسية وما تقدم به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع افريقيا: " ان مكافحة الفساد و الرشوة أضحت بالذات

1 ليلي لعجال، " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي " مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2010/2009، ص 56.

2 براهيم عبد الرزاق، الاليات المستحدثة في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، قسم الحقوق، 2021/2020، ص 529

3 بن عبد العزيز خيرة، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد _ أنموذج المنطقة العربية _ "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007/2006، ص 43.

4 عبد الرحمان بلعياط، "تحليل الأمر المتضمن للقانون الأساسي للوظيفة العمومية"، الفكر البرلماني، الجزائر: مجلس الأمة، عدد114، الصادرة بتاريخ 2006/06/14، ص- ص، 223- 230

أحدى انشغالاتنا الرئيسية ففي قارتنا أكثر من غيرها تنجر عن كل ارتشاء و تعاط للفساد عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و قطع شأفة الفساد يقتضي التعبئة الفعالة و الالتزام النشط لقاطبة البلدان الافريقية ناهيك عن مكافحة الآفة النكراء المتمثلة في الرشوة و الفساد " 1.

الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا2 "NEPAD": لقد اقرت هذه المبادرة مؤتمر قمة الوحدة الافريقية في لوساكا سنة 2001 تحت اسم المبادرة الافريقية الجديدة وذلك دجا لمبادرتين ساهم في صياغتها أربع زعماء أفارقة سنة 2000 وكان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة يدا في هذه المبادرة بانعقاد مؤتمر قمة المنظمة الانشائية بـ: سيرت في مارس 2001. تم ادماج هاتين المبادرتين إثر قرار هذه القمة وتم تعيين لجنة رئاسية تتكون من 15 رئيس من الدول والحكومات اين تم الإعلان عن الصيغة النهائية لهاته اللجنة في أبوجا شهر أكتوبر 2001 تحت اسم مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا وتقوم هذه المبادرة على مجموعة من الأهداف تتمثل في3: توفير الامن والسلام في افريقيا ودعم قيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد. وكان أساس هذه المبادرة هو دفع النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تشجيع الاستثمار وتحسين مستوى المعرفة والتعليم وادخال نظام المعلوماتية وكذا الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

ان مبادرة البيان تدعو الى شراكة جديدة بين افريقيا والمجتمع الدولي بهدف تجاوز فجوة التنمية حيث يقدم البرنامج المبادرة الاستراتيجية الافريقية لتحقيق التنمية المستدامة كما تولي أهمية كبيرة للحكم الرشيد باعتبارها إياه شرط فعال لتنفيذ برنامجها وأهدافها المعلنة حيث عمدت في سنتها الأولى الى انشاء آلية التقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم.

1 _ كلمة رئيس الجمهورية الجزائري أثناء افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع افريقيا بتاريخ 2007/11/12.

2 _ أزروال يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3 _ عكا نسيم، "دور الحكم الرشيد في التنمية _ النيباد نموذجا _"، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول الحكم الرشيد والتنمية، جامعة سطيف، 04-05 افريل 2007، ص - ص 58-60.

الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء "MAEP": تم طرح فكرة الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء أثناء اجتماع لجنة تنفيذ مبادرة النظراء في أبوجا مارس 2002 حيث تم مناقشة معايير الحكم الرشيد فهي الية تقوم بتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والتقييم الذاتي والارتقاء بمعدلات الإدارة في الدول الافريقية المختلفة وتعمل هذه الآلية على فتح أبواب الدول طوعية لمراجعة ومراقبة نظرائها من الدول الأخرى حول مدى تطبيق القانون والشفافية والحكم الرشيد داخل حدودها¹.

ومما يؤكد التزام الجزائر بهذه الآلية هو تأسيسها للجنة الوطنية حول الحكم الرشيد في مارس 2005 والتي تتكون من مئة ممثل للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني وتم تنصيب أربع مجموعات تعمل في إطار الحكم الرشيد هي:

الحكم الرشيد والديموقراطية ومحور الحكم والتسيير الاقتصادي ومجموعة تهتم بمحور تسيير المؤسسات وأخرى محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- جهود الدولة الجزائرية في مكافحة الفساد: لقد عملت السلطات التشريعية على المستوى الظاهري والنظري مكافحة ظاهرة الفساد الذي أصبح كما عبر عنه رئيس الجمهورية بالمرض الذي يضر وينخر هيكل الدولة الجزائرية وقد رصدت لهذا العمل مجموعة من التشريعات والترسانة القانونية الهادفة للتصدي لهذا الخطر وذلك من خلال:

الامر 165/66 المؤرخ في 08 جوان 1966 والمتضمن لقانون العقوبات والجرائم والفساد والقانون رقم 09/01 المؤرخ في 26 جوان 2001.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: لقد انضمت الجزائر ووقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003. والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم 04/28 المؤرخ في 19 افريل 2004 الذي نتج عنها

1 مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي 2002/2003، مؤسسة الأهرام 2003، ص 258.

قانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقد جاء فيه¹:

توضيح اهداف هذا القانون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا انشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد وتحديد نظامها القانوني

تحديد القواعد والاحكام القانونية والاجرامية والقضائية المتعلقة بجريمة الفساد وتحديد مبادئ وسبل التعاون الدولي في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته

التدابير الوقائية من الفساد في القطاع العام واعداد التدابير الاجرائية لحماية القطاع الخاص والحفاظ على كينونة هذا القطاع وقيام أصحاب المهن ورؤوس الأموال بممارسة نشاطاتهم بصورة نزيهة وسليمة. كما نصت المادة 15 من القانون على أنه: " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته"

د- الاتحاد الافريقي وآلية دعم الحكم الرشيد: لقد تم تأسيس الاتحاد الافريقي في جويلية 2001 وقد تم المصادقة على الميثاق التأسيسي للاتحاد، اذ يركز هذا الاتحاد فيس اهتماماته على تطبيق الحكم الرشيد وهذا ما اشارت اليه المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد بحرصها على المساواة واحترام مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وكفالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء و يحرص الاتحاد على دعم قدرات انشاء مؤسسات محلية كاللجان المستقلة لحقوق الانسان على مستوى كل دولة².

1 دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، الجزائر: مجلس الامة، 2006، ص 217.

2 هوشات فوزية، المشاركة في إعداد القرار الإداري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، المجلد، جامعة الإخوة منتوري . قسنطينة، 2016، ص ص 198 - 199.

اما الواقع الجزائري في الفترة 1999 – 2019 كان بعيد كل البعد عن مبدأ سيادة القانون وسموه اذ عملت الجهات الحكومية على تهيئة عوامل بقاء اللا قانون ومن بين هذه العوامل ما يلي¹:

- هشاشة الثقافة القانونية حيث يلاحظ ان الدستور والقانون في مجرى وما يحدث على المستوى الميداني وعدم فعالية النصوص والتشريعات في مجرى اخر ما يعيق عملية التنمية.
- انتهاكات امن الدولة وممتلكاتها العامة وبقاء توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق.

كما ان حكم القانون يحرص على استقلال الجهاز القضائي والقاضي ويضمن تمايز السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومع هذا فالواقع الجزائري يقوم على: السيطرة الشبه مطلقة على الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية وذلك من خلال اضطلاعها على مسائل الترقية والتعيينات الخاصة بسلك القضاة²

1 غالب غانم، حكم القانون، لقاءات ومحاضرات، المركز العربي لتطوير الحكم والنزاهة، 2005 / 2006، ص. 08.

2 عرباوي مصعب، "واقع الحكم الراشد في الدول العربية: دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، ص. 80.

المبحث الثاني: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الاستقرار السياسي في النظام السياسي الجزائري 2019-2024

بعد استفحال ظاهرة الفساد الإداري حتى أصبح يشكل تهديداً أمنياً على النظام السياسي كونه تغلغل في الإدارة وأصبح مرادفاً لمعانيها ما أثار التذمر في الوسط الداخلي وغلجان عند الشعب ومع عدم مواجهة النظام السياسي لهذه الظاهرة التي استطاعت أن تشكل تهديداً إدارياً ومع الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 خرج المجتمع الجزائري في حراك شعبي ضد الفساد وضد النظام الذي لم يستطع مجابهة هذه الازمات وفي هذا المبحث سنتناول أهم الآليات والإصلاحات التي جاءت بعد الحراك الشعبي الذي تم دسترته في 2020 وأهميتها وأثرها المباشر على استقرار النظام السياسي الجزائري.

المطلب الأول: الإدارة الرشيدة سبيل الاستقرار السياسي في النظام الجزائري 2019 - 2024

تعرف الإدارة الرشيدة على أنها مجموع القواعد والإجراءات الإدارية التي تتحكم بأعمال القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرق إدارتها ويحدد هيكل تلك القواعد الإدارية وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية داخل المنظمة⁽¹⁾. وتقوم الإدارة الرشيدة على تقليص حجم التعقيدات والإجراءات البيروقراطية وكذا الأخذ بمبدأ اللامركزية والمرونة ومبدأ تحمل المسؤولية الوظيفية كمنهج في إدارة المؤسسات الحكومية. حيث سنتناول أسس الإدارة الرشيدة ومطابقتها مع الإصلاحات الإدارية الحديثة:

المساءلة والشفافية: "إن المساءلة تلعب دوراً محورياً في تشكيل العمليات والنشاطات اليومية للمنظمة وتمثل المساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن

(1) - عادل رزق، "الإدارة الرشيدة الحكم الجيد أو الحكومة"، عادل عبد العزيز وآخرون، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص. 146

أهميتها القيمة ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدؤوب في تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة¹.

ولهذا نجد ان المساءلة تغز من قيمة مفهوم الشفافية لأنه مع غياب المساءلة لا وجود للشفافية ومع انعدام الشفافية لا تكون مساءلة نزيهة وجاءت المساءلة والشفافية كضمان لرشادة الحكم واستمراريته وديمومة نظامه فهي وسيلة ضرورية لبقاء النجاعة وهي من صلاحية الشعب الذي يوكل من ينوبه. هذا ما جاء في دستور الجزائر في **الباب الأول: المبادئ العامة** التي تحكم المجتمع الجزائري في الفصل الثاني الخاص بالشعب أن الشعب الجزائري يختار بحرية وإرادة تامة مؤسساته، وتكون أهدافها الرئيسية كما يلي:

حماية الحريات الأساسية لكل فرد من المواطنين، وضمان استمرارية الحياة الديمقراطية التي يستند إليها النظام السياسي. ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والثقافية للأمة، من خلال إنشاء بنى تحتية وخدمات عامة تلي احتياجات جميع شرائح المجتمع.

تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد الشعب الجزائري، وضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الخدمات والفرص التنموية. وإرساء دعائم الشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العامة، ومحاربة الفساد بكل أشكاله، لضمان إدارة فعالة ومستدامة للموارد الوطنية.

القضاء على الاختلافات الإقليمية في التنمية من خلال تنفيذ سياسات تحفز التنمية المتوازنة في جميع مناطق البلاد. مع تعزيز اقتصاد متنوع يستفيد من كل إمكانيات البلاد، سواء الطبيعية أو البشرية أو العلمية، لتحقيق التنمية المستدامة والاكتفاء الذاتي. وحماية الاقتصاد

1 صادقي نوال، دور الشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد المحلي، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 1، العدد

2 جامعة ابن خلدون تيارت، 2020، ص. 104.

الوطني من كافة أشكال الاستغلال غير المشروع والتلاعب والفساد والتجارة غير الشرعية، وتعزيز نظام مالي شفاف ومنظم يحفظ استقرار الاقتصاد الوطني ونموه.¹

ولا يمكن اغفال التحسن الذي وصلته الجزائر في مستوى حرية التعبير والمحاسبة الا ان الجزائر لا بد عليها من إعادة بلورة درجة الشفافية والمساءلة وتجاوزت بالفعل الكثير من الازمات سواء المتعلقة بقانون الطوارئ والقيود الدستورية المعقدة لإنشاء الأحزاب والجمعيات² واخذت تنحو مسار الديمقراطية وهذا ما ظهر جليا في القوانين الإصلاحية التي أصدرها السيد الرئيس في بداية 2020 وما جاء في دستور 2020 في توفير المعرفة والمعلومات وإعطاء قدر كبير من الاستجابة لدى المواطنين وتعزيز العمل ضمن مفهوم الإدارة الالكترونية.

سيادة وحكم القانون: ان الجزائر تسعى على ان يكون القانون اسمى واعلى وحاكما فيصليا طبقا لما جاء في الدستور الجزائري الذي يعتمد على هذه الالية التي تستلزم احترام حقوق الانسان واستقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها والحرص على مدى تطبيق القانون وتجسيده والعمل على ضبط الفساد ومكافحته من خلال تأسيس السلطة العليا للوقاية من الفساد ومكافحته مع منحها أهمية بالغة باستقلاليتها الكاملة في الوصول الى الأهداف المسطرة وكذا بالنسبة الى المحكمة الدستورية و مجلس المحاسبة الذي منحت له صلاحيات واسعة في مكافحة الفساد والوقاية منه.³

ان مبدأ سيادة القانون لا يختلف في معناه عن مبدأ الدولة القانونية حيث تحرص الدولة العصرية على اعتماده كخاصية من خصائصها الجوهرية وان حكم القانون وسيادته

1 دستور الجزائر، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020.

2 سليم وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد بحوث ومناقشة ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.01، 2006، ص- ص، 167- 169.

3 غربي أحسن، المحكمة الدستورية في الجزائر، المجلة الشاملة للحقوق، المجلد 1، العدد 1، 2021، ص.ص، 64-84.

يعبر عن مدى حرص الدولة على ترشيد الحكم وتعزيز الية الديمقراطية وحماية حقوق الانسان ويؤمن معاملة جميع المواطنين بالتساوي¹.

1 غربي أحسن، مبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2023، ص. ص. 1-22

المطلب الثاني التعديل الدستوري الية لمعالجة النظام الإداري ودعم الاستقرار السياسي في الجزائر 2020 – 2024

شهدت الجزائر تعديلا دستوريا هاما عقب الحراك الشعبي لسنة 2019 وبعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون الى الحكم حيث تمثل في إصدار دستور جديد بعد عملية استشارية واسعة شملت المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتم اعتماد هذا التعديل الدستوري بنسبة كبيرة من طرف الناخبين في استفتاء وطني جرى في نوفمبر 2020.1 وتمثلت أهداف التعديل الدستوري في:

تعزيز الحكم الرشيد: تضمن التعديلات تعزيز دور المؤسسات الديمقراطية وتعزيز الفصل بين السلطات، بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الحكومي.

تعزيز حقوق المواطنين²: تم تعزيز حقوق المواطنين وحماية حرياتهم وتعزيز الضمانات الدستورية لحقوق المواطنين وحرياتهم، مما يعزز الشعور بالمواطنة ويسهم في تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة ومستدامة، وكذا تعزيز دور المرأة في المجال السياسي.

اذ يساهم هذا الجانب على تكريس الاستقرار السياسي ما يعني درجة رشادة النظام السياسي تتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي وفعالية سياساتها في مكافحة الفساد الإداري بناء على درجة مشاركة المواطنين في تحديد اولويات وسياسات واتخاذ القرارات من خلال كون المجتمع المدني فاعلا في الحياة السياسية: حيث يعتبر المجتمع المدني عنصرا هاما من عناصر الحكم الرشيد اذ أصبح هذا المفهوم ملازما للدولة العصرية، حيث أصبح الحديث عن

1 المرسوم الرئاسي رقم 20 – 42 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية، رقم 82 ، لسنة 2020.

2 ابراهيم بوتخيل، مداخله تحت عنوان: تعزيز حماية الحقوق والحريات في التعديل الدستوري، الملتقى الدولي حول الدستور في خدمة المواطن: المحاور الكبرى للتعديل الدستوري يومي 05 و 06 أكتوبر 2020 ، مجلة المجلس الدستوري، العدد 14، سنة 2020، ص 33

علاقات بين المواطن والدولة بفضل مؤسسات وتنظيمات تسمى بالمجتمع المدني تتكون من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها ويعمل على التعبئة والمشاركة لدى المواطنين واشراكهم في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا المساهمة في تنمية المجتمع وعملية صنع القرار الاثر الذي جاء بموجبه التعديل الدستوري لسنة 2020 على التنمية اذ يتمثل في:

تحفيز الاستثمارات: من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب، تمثل التعديلات الدستورية إشارة إيجابية تساهم في جذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

تعزيز الاستقرار السياسي¹: بتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم، ساهمت التعديلات في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يخلق بيئة مستقرة أكثر جذبًا للاستثمارات والتنمية. تعزيز الشراكات الدولية: بتحسين الإطار القانوني للشراكات الدولية، تسهم التعديلات في تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

تعزيز دولة الحق والقانون²: ان هذا المحور ضروري في ضمان حقوق وحريات المواطن حيث يكفل تجسيد القانون كإطار مرجعي تستمد منه الدولة سلطتها في ممارستها لوظائفها بحيث ورد في البرنامج الحكومي خاصة بعد سنة 2020، تم إجراء إصلاحات هامة في الولايات والبلديات في الجزائر. تضمنت هذه الإصلاحات إعادة هيكلة للولايات والبلديات بهدف تحسين الإدارة المحلية وتعزيز الديمقراطية المحلية. تشمل بعض الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الإطار تقسيم بعض الولايات إلى ولايات جديدة، وتعيين محافظين ورؤساء للبلديات من جديد. ضمن مراسيم رئاسية مكملة وتعديل قانون الولاية والبلدية ويهدف هذا الإصلاح إلى

1 مسعودي عودة، تعزيز منظومة حقوق الانسان في الجزائر بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة دراسات وابحث، المجلد 13، العدد 04، جامعة المدية، 2021 ص. 161 – 170.

2 طهاري حنان، ترقية مقومات دولة القانون الحديثة في ضوء الإصلاحات الدستورية في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السادس، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، 2022، ص. 602

تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق توازن أفضل في توزيع الموارد والخدمات الحكومية على مستوى الولايات والبلديات في إطار إدارة رشيدة¹. وهو الأمر الذي عمل عليه النظام السياسي بعد الحراك الشعبي لسنة 2019 فقد كان حريصا على الاهتمام بالتخطيط لعملية اصلاح النظام الاداري خاصة في الفترة التي خلفها النظام السابق الممتدة من تسلم السيد عبد العزيز بوتفليقة رئاسة الجمهورية اذ هدفت هذه الاهتمامات على معالجة الاختلالات الإدارية والتخلص من الاوضاع السلبية التي اعتلت جهازها الإداري من اجل النهوض بإدارة رشيدة تكون قادرة على قيادة وتنفيذ العملية التنموية

وتجسدت هذه الإصلاحات في مختلف التشريعات التي استهدفت رفع مستوى الأداء الحكومي وكفاءة الإدارة وإرساء دعائم الحكم الرشيد²، الذي من شأنه ان يعمل على تطوير وتحسين الجهاز البيروقراطي ويسعى لتحقيق الاستقرار السياسي ولهذا الغرض فقد اعتمدت الخطط والبرامج الحكومية على تسطير مجموعة من المبادئ التي يمكن تلخيصها في:

- المجتمع المدني فاعلا في الحياة السياسية³: لقد ركزت الفترة السابقة في عهد الرئيس بوتفليقة على تفعيل دور المجتمع المدني حيث يعتبر المجتمع المدني عنصرا هاما من عناصر الحكم الرشيد اذ أصبح هذا المفهوم ملازما للدولة العصرية، وتوسع المفهوم ليصبح الحديث عن علاقات بين المواطن والدولة بفضل مؤسسات وتنظيمات تسمى بالمجتمع المدني تتكون من أحزاب وجمعيات وهيئات ونقابات وغيرها الا أن الترسنة القانونية لم تفعل بالشكل الجيد الا بعد التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 حيث اصبح المجتمع المدني مرافقا للعمل السياسي ويعمل على التعبئة والمشاركة لدى المواطنين واشراكهم في

1 المرسوم الرئاسي رقم 12 - 23 المؤرخ في 05 اوت 2023 يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية الصادر في الجريدة الرسمية المعدل للقانون رقم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، 2015

2 جلسة هامة للجنة اصلاح هياكل الدولة الجزائرية تستمر -7 أيام <http://www.albawaba.com/ar>

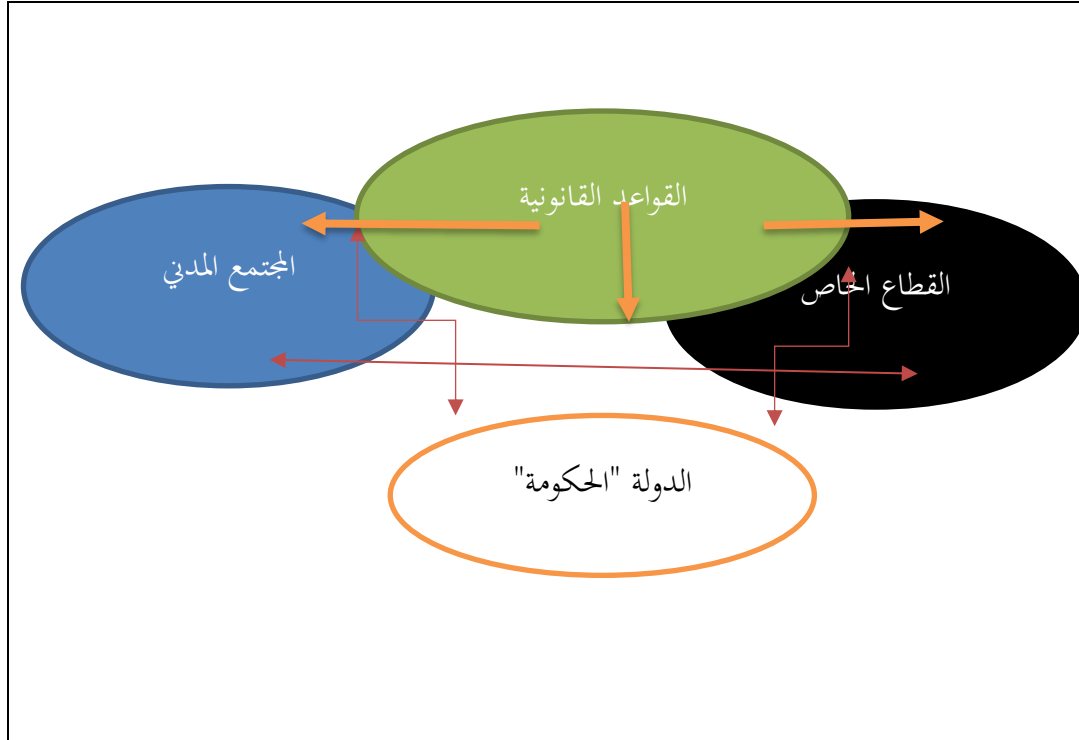
3 مولاي ملياني بغدادي، آليات مكافحة الفساد، لجزائر: دار القدس العربي، 2017، ص. 102

الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا المساهمة في تنمية المجتمع وعملية صنع القرار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا المساهمة في تنمية المجتمع وعملية صنع القرار¹

1 مدروس نادية، ملوكي جميلة، واقع الإدارة بالمشاركة ودورها في تنمية الإبداع الإداري، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، العدد 08، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا برلين، 2019، ص. 210

رسم توضيحي 8: العلاقة بين عناصر الحكم الراشد في الجزائر

المصدر: برنامج المعهد التعاوني حول الحوكمة¹



- تبسيط وتسهيل الإجراءات والتدابير والشكليات الإدارية²: ويكون ذلك عن طريق القضاء على التعقيدات الروتينية في الإدارة اليومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية حيث يمكن الوصول إليها دون الحاجة الى انتهاج سبل غير قانونية فيتمكن المواطن من الحصول على خدمات هذه الإدارة.
- تكريس مبدأ الشرعية في التمثيل السياسي التعددي للمجتمع في تنظيم مؤسسات الدولة.

¹ Martin loamma sahas, l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance, l'expérience du programme coopératif institut sur la gouvernance en gouvernance, Ottawa, juin 1998, p1

² القانون رقم 12-26 المؤرخ في 05 اوت 2023 يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، سنة 2023

- الحرص على مكافحة الفساد بتبني الشفافية في قراراتها وفي طريقة تسييرها وبالاعتماد على تعزيز دور الرقابة¹.

- تفعيل دور العدالة الاجتماعية والحرص على حماية المواطن من التمييز والتعسف في استخدام السلطة.

- استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة²: وهو ما يتطلب ترقية علاقة جديدة بين الدولة والمواطن قائمة على ضمان التغيير حيث تعمل على السعي لترسيخ ثقافة جديدة للمرفق العام القائمة على ثقافة دولة حقيقة وهذا بترسيخ مبادئ هامة ضمن استراتيجيات تحرص على تأسيس العلاقات بين الإدارة والمواطن من خلال مختلف البرامج الحكومية³ ولاسيما برنامج الحكومة لسنة 2020 والذي أكدت فيه التزامها بتكريس حق المواطنين في الأمن والسكينة والمحيط السليم وحقهم في الاعلام وشفافية اعمال الإدارة والحماية من استغلال السلطة في مصالح شخصية.

الإصلاحات التي قامت بها الجزائر التي كانت تصب في تقريب الإدارة من المواطن والابتعاد عن رواسب البيروقراطية السلبية التي كانت سائدة بانتهاجها لنظام جديد والمتمثل في الإدارة الالكترونية وادارة الجودة.

1 صادقي نوال، دور الشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد المحلي، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 1 ، العدد 2 تيارت: جامعة ابن خلدون، 2020، ص. 104.

2 وكالة الانباء الجزائرية، استرجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة شرط أساسي لتجسيد مخطط عمل الحكومة، فيفري 2020، من موقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/83704-2020-02-13-17-33-10> تاريخ الدخول: يوم 5 جانفي 2024.

³ قرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2210 بشأن لائحة المشتريات و إدارة المخازن في الحكومة الاتحادية، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع التالي: <https://cutt.us/5nBS1>

ترشيد مهام الإدارة المركزية وتفعيل اللامركزية¹: ان عملية ترشيد مهام الإدارة المركزية وتفعيل الدور الأساسي لنظام اللامركزية يتم من خلال عملية توزيع المهام بين الإدارة المركزية والإدارة الإقليمية، بما يتلاءم ومتطلبات الانفتاح السياسي فعلى الإدارة المركزية أن تتنازل عن جزء من صلاحياتها لصالح الجماعات المحلية والمرافق الإقليمية اذا كانت تهدف للوصول إلى إدارة فعالة تتوافق مع المتطلبات السياسية والإدارية والاجتماعية فقد قامت الجزائر بعدة مجهودات لمعالجة الافتقار في الفعالية لمختلف الإدارات بإعادة توزيع دقيق للمهام وإعادة صياغة مفهوم اللامركزية وتدعيمه للاستقلال المالي وتكييف الإدارة وأجهزتها مع الأدوار الجديدة للدولة².

اصلاح نظام الوظيفة العمومية: ان الموارد البشرية هي الشق الثاني والأساسي في الإصلاح من اجل ترشيد الجهاز الاداري بالإضافة الى العناصر والمقومات النابعة من طبيعة الوظيفة العمومية باعتبارها وسيلة وآلية قانونية وبشرية في خدمة المواطنين وتابعة للإدارة العامة حيث تضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديدة على العديد من عناصر ومبادئ الفاعلية والكفاءة والرشادة في الأداء³.

1 اية صباد، " الإصلاح الإداري في الجزائر في الجزائر 1999-2007 دراسة حالة المنظومة التربوية "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007/2008. ص 92.

2 المادة 14 من قانون البلدية يمكن لكل شخص الإطلاع على مخرجات المداوالت المتعلقة بالمجلس البلدي، وكذا القرارات البلدية، كما يمكن لكل شخص له علاقة بهذه المخرجات الحصول على نسخة منها كاملة او جزئية على نفقته الخاصة، مع مراعاة أحكام المادة 51 من هذا القانون وكذلك ما تضمنته المادة 21 من نفس القانون والتي جاء فيه: جلسات المجلس علنية، وتكون مفتوحة وبكل شفافية أمام المواطنين المنتمين لهذه البلدية، ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، مع استثناء المداوالت المغلقة في دراسة الحالة التأديبية للمنتخبين، ودراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام، وفي مقابل ذلك يلتزم الجمهور الحاضر الصمت طيلة الجلسة ودون المشاركة في المناقشات التي تدور أثناء الجلسة بين الأعضاء تحت طائلة التعرض للطرد من قاعة المداوالات للمزيد: المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 03-105 المؤرخ في 17 مارس 2013

3 تبون عبد الكريم، تدابير الوقاية من الفساد المتعلقة بقواعد سلوك وأخلاقيات الموظفين العموميين في القانون الجزائري، مجلة. القانون والمجتمع، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد درارية أدرار، 2019، ص. 26.

فعند القيام بدراسة تحليلية لمضمون القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية نستنتج أن¹: هذا القانون قد أكد بالمدلول القانوني والعلمي لمصطلح التقنين والذي وفر الصياغة القانونية الكاملة والشاملة والمرتبة ترتيباً قانونياً ومنطقياً وفي مجموعة قانونية واحدة. كما أكد على تشكيل الوحدة التي تضمن توفير كافة مبادئ العدالة والشرعية والمساواة والاستقرار والأمان للموظفين في حياتهم المهنية وبعد تقاعدهم².

بشكل عام يمثل التعديل الدستوري في عام 2020 خطوة إيجابية نحو تعزيز الديمقراطية وتحفيز التنمية الاقتصادية في الجزائر، ورغم التحديات القائمة، فإنه يمثل فرصة لبناء مستقبل أفضل للبلاد من خلال تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي.

1 عبد الهادي عباد، نصر الدين بن سادات. "أخلفة الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر". *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية* 10.3 *Algerian Review of Security and Developement* 548-549 (2021): ص 543.

2 لقانون رقم 22-22 المتعمم للأمر رقم 06-03 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 85، سنة 2022.

المطلب الثالث: استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كالية

لمحاربة الفساد الإداري ودعم الاستقرار السياسي في الجزائر

لقد قام التعديل في دستور 2020 بتكريس وتعزيز جهود السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكان الغرض منها ترسيخ أخلفة الإدارة العامة ومحاربة الفساد الذي أصاب الجهاز الإداري وكان له الأثر الكبير على استقرار النظام السياسي الجزائري مما جعلها ضمن الهيئات الرقابية الحيوية وتتجلى أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه والقوة القانونية التي تستند إليها والمتمثل في القانون رقم 22-08 الصادر في 14 ماي 2022.

ولقد عرفت المادة 2 من القانون 22-08 السلطة العليا بأنها مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري¹. كما كان التأكيد على استقلاليتها من خلال المادة 204 حيث توضح على أن هذه الهيئة مستقلة². فقد كفل المشرع الحق في الاستقلال من أجل امداد السلطة العليا بالقوة الدستورية وكذا التشريعية التي تحثها على تحقيق الأهداف المرجوة من انشائها على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد التي قامت بالاستناد الى المادة 18 من القانون 06-01 اذ لم ترقى للتطلعات الاستراتيجية في مكافحة الفساد كون النظام السياسي الجزائري منذ تأسيسها وهو يعاني من مشكل الفساد وعدم تمكنها من تنفيذ صلاحياتها بالشكل المطلوب³.

وبذلك فقد ميز المشرع الجزائري هذه المؤسسة بتسمية "السلطة" بدلا من "الهيئة" ليفرق بين المصطلحين. إذ يستخدم مصطلح "الهيئة" للإشارة إلى الجهات ذات الاختصاص الاستشاري فقط بينما يستخدم مصطلح "السلطة" عندما يتعلق الأمر بالجهات التي تتمتع

1 - قانون رقم: 22-08 مؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق ل 5 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخ في 14 ماي 2022.

2 - المادة 204 من الدستور الجزائري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق ل 30 ديسمبر سنة 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 82 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

3 - سهام بن عبيد، خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 22-08، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 11، العدد 1، 2023، ص 341.

باختصاصات استشارية كانت أو رقابية فهذا التمييز يعكس الدور المتقدم والشامل الذي تضطلع به "السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته" في النظام القانوني الجزائري.¹

كما تتميز هذه السلطة كما جاء في المادة 04 من القانون 22-08 كونها مؤسسة رقابية تعمل على جمع وتركيز واستغلال ونشر أي معلومات وتوصيات من شأنها مساعدة الإدارات العامة والأفراد والمؤسسات في الوقاية من أفعال الفساد وكشفها² التقييم الدوري للأدوات القانونية المتعلقة بالشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وكذلك التدابير الإدارية وفعاليتها في تعزيز الشفافية والوقاية من الفساد، واقتراح الآليات المناسبة لتحسينها.

تلقي التصريحات بالامتلاكات وضمان جديتها ومراقبتها وفقا للتشريعات السارية.

ضمان تنسيق ومتابعة الأنشطة والأعمال المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته، بناء على التقارير الدورية المدعومة بالإحصائيات والتحليل، والموجهة من قبل القطاعات والمتدخلين المعنيين.

إنشاء شبكة تفاعلية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وتوحيد وترقية انشطته في مجال الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

تعزيز قواعد الشفافية والنزاهة في تنظيم الأنشطة الخيرية والدينية والثقافية والرياضية، وفي المؤسسات العامة والخاصة، من خلال إعداد وتفعيل الأنظمة المناسبة للوقاية من الفساد ومكافحته.

1 - أحمد بوروي- شهرزاد دراجي، معالجة الفساد في الجزائر: جديد الإستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أنموذجا)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريك، المجلد 6، العدد 1، 2023، ص ص 143-144.

2 قانون رقم: 22-08 مؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق لـ 5 ماي 2022، مرجع سبق ذكره

تعزيز التعاون الدولي: العمل على تطوير وتعزيز التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة في الوقاية من الفساد ومكافحته، بما يساهم في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

التقارير الدورية: إعداد تقارير دورية شاملة توثق تنفيذ تدابير وإجراءات الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وذلك وفقًا للأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

التعاون الاستباقي: التعاون بشكل استباقي في وضع آلية منهجية ومنظمة لتبادل المعلومات مع الهيئات النظرية على المستوى الدولي، ومع الأجهزة والمصالح الوطنية المعنية بمكافحة الفساد.

التقرير السنوي: إعداد تقرير سنوي مفصل حول نشاطات السلطة وتقديمه إلى رئيس الجمهورية، مع الحرص على إعلام الرأي العام بمحتواه لتعزيز الشفافية والمساءلة.¹

تسعى هذه المؤسسة إلى إعداد استراتيجيات كفيلة بتحقيق أهداف وطنية سامية تتمثل في: تجسيد دولة الحق والقانون: تعزيز سيادة القانون وضمان العدالة للجميع. وتكريس مبادئ الحكم الرشيد التي تسعى إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في جميع مستويات الحكم. وتهدف إلى أخلاق الحياة العامة: نشر قيم النزاهة والأخلاق في الحياة العامة. وكذا ترقية الديمقراطية التشاركية: تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع القرار من أجل استعادة ثقة المواطن في مؤسسات الدولة. كما تهدف إلى تحسين صورة الجزائر على المستوى الدولي² ورفع مكانة الجزائر دولياً من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة الفساد. كما يتطلب تحقيق هذه الرؤية ووضع هذه الأهداف موضع التنفيذ، إعداد استراتيجيات شاملة وخطة عمل تنفيذية واضحة تتضمن ضبط النشاطات والتدابير اللازمة، وتحديد المسؤوليات والمكلفين بتنفيذها أيضاً يجب وضع آجال زمنية محددة للتنفيذ، مع تغطية شاملة للموارد الأساسية لضمان نجاعة هذه الاستراتيجيات

1 - ليندة بودراهم، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: دراسة قانونية نقدية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية، المجلد 14، العدد 1، 2023، ص 247.

2 - السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023 - 2027، ص 15.

المبحث الثالث: رهانات الإصلاح الإداري وتعزيز الاستقرار السياسي في النظام الجزائري

ان الفساد بشكل عام يعمل على تخصيص الثروات لصالح الأفراد الأكثر قوة والذين يحتكرون السلطة، مما يؤدي إلى زيادة الفقر والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشرائح الضعيفة من المجتمع، ما يؤدي بالفساد الإداري إلى تشويه السياسات العامة وهدر الموارد، مما يضعف شرعية الدولة ويهدد الاستقرار السياسي والأمني.

المطلب الأول: رهانات الإصلاحات الاقتصادية مكسب في تطوير الإدارة في الجزائر

لقد أصبح من الضروري إيجاد حلول فعالة لمكافحة الفساد، حيث يمكن استخدام الموارد المستنزفة في تعزيز الاستثمار في قطاعات مختلفة تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر التي كان يسودها الفساد في مرحلة حكم العصاة حيث استفادت الفئات الأقوى والأكثر نفوذا على حساب الفئات الضعيفة، زيادة الفقر والتهميش سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما زاد من انعدام المساواة في المجتمع، وتشويه السياسات العامة وهدر الموارد الذي أثر سلبا على صياغة وتنفيذ المشاريع التنموية بالتالي اضعاف شرعية الدولة وتهديد الاستقرار نتيجة لتفشي الفساد، وتأثر ثقة المواطنين في الحكومة، مما أضعف شرعيتها وهدد الاستقرار السياسي والأمني.¹

وعلى خلفية تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث احتلت المركز الأخير عربيا في بعض السنوات من بين 15 دولة. كما شهد ترتيبها في مؤشر التنافسية العالمية تذبذبا، وبقيت في مؤخرة الترتيب عالميا وعربيا، حيث احتلت في أفضل حالاتها المركز التاسع من بين 14 دولة عربية. واستمر تراجعها في مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث تحسن ترتيبها

1 يحي مناصري، بوشو محمد نجيب، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة يحي فارس -المدية العدد /80 جوان 2017، ص. ص. 238-249 .

إلى المركز 128 في عام 2005 لكنه انخفض إلى المركز 157 في عام 2019، ورغم ارتفاع قيمة الجزائر في مؤشر جاذبية الاستثمار، تراجع ترتيبها، مع الفجوة الجاذبية تبلغ 47 % مقارنة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و 46.7 % مقارنة بالإمارات، يعاني الاقتصاد الجزائري من ضعف وتذبذب في النمو وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتماده على قطاع المحروقات المتأثر بظروف سوق البترول العالمية غير المستقرة. كما أن ترقية الصادرات تعتمد فقط على زيادة صادرات المحروقات، بينما تبقى الصادرات غير النفطية ضعيفة جدا، مما يجعل الميزان التجاري هشاً أمام أي صدمة في أسعار البترول مع ارتفاع فاتورة الواردات.¹

في عام 2020، واجهت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة بسبب الصدمة المزدوجة التي نتجت عن الإجراءات الصارمة غير الدوائية التي تم اتخاذها لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية (النفط والغاز)، اضطرت الحكومة الجزائرية إلى فرض هذه الإجراءات الصارمة بعد تسجيل أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في شهر فبراير 2020، وذلك بالتزامن مع تطبيق هذه الإجراءات على مستوى العالم، في الوقت نفسه، أدت الصدمة الخارجية الناتجة عن انخفاض الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية إلى تدهور كبير في أسعار النفط العالمية، مما أدى بدوره إلى خفض حصص إنتاج النفط الخام ضمن مجموعة (أوبك+)، هذا التراجع تسبب في انخفاض إنتاج الجزائر من المنتجات الهيدروكربونية وصادراتها، وبحلول نهاية عام 2020 بدأت هذه الإجراءات الصارمة في التراجع على مستوى العالم، مما ساهم في انتعاش الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية وارتفاع أسعارها إلى مستويات معقولة مقارنة بما كانت عليه خلال الجائحة، بالنسبة للجزائر، بدأت في تخفيف هذه الإجراءات تدريجياً منذ صيف عام 2020، وبدأت السلطات الصحية حملة

1 عبد الحق طير، الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2019-2000"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة - المجلد، 06 ع. 02، الجزائر، ديسمبر 2022، ص. 142 .

التطعيم ضد فيروس كورونا في يناير 2021، مع ذلك لم تشمل هذه الحملة عددا كافيا من السكان لدعم التعافي الاقتصادي المستدام والقادر على الصمود.¹

أما في عام 2022، نما الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خارج قطاع المحروقات بنسبة 4.3%، مقارنة بـ 2.3% في عام 2021. في المقابل، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمحروقات بنسبة 0.6% بعد نمو كبير بلغ 10.5% في العام السابق، خلال نفس الفترة، شهد القطاع الزراعي نموا بنسبة 5.8% بعد انخفاض قدره 1.9% في عام 2021، بينما نما القطاع الصناعي بنسبة 5.2% في عام 2022 مقارنة بـ 5.3% في العام الفارط أما قطاع الخدمات المسوقة نما بنسبة 5.5% في عام 2022 مقارنة بـ 4.9% في عام 2021، في حين شهدت الخدمات غير المسوقة نموا بنسبة 2.8% مقابل 1.5% في العام الفارط، وذلك بفضل الانتعاش المستمر بعد جائحة كوفيد-19 وزيادة الإنفاق الحكومي.

سجل معدل التضخم السنوي على المستوى الوطني 9.70%، في حين بلغ 9.27% في الجزائر الكبرى. ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 13.4% بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، بما في ذلك الغذائية، واصلت أسعار السلع المستوردة ارتفاعها، حيث بلغ معدل التضخم السنوي لهذه السلع 15.55% في عام 2022 مقارنة بـ 6.56% في عام 2021، بلغ معدل التضخم الأساسي، الذي يقيس الأسعار باستثناء المنتجات الفلاحية والسلع التي تخضع لرقابة إدارية، 8.93% في عام 2022 مقارنة بـ 6.07% في العام السابق، مما يعكس استمرار تأثير المنتجات الفلاحية في التضخم الكلي، نفذ بنك الجزائر خلال عام 2022 سياسة نقدية تهدف إلى العودة التدريجية للوضع الطبيعي، بما في ذلك رفع التدابير الاستباقية في مارس 2020، واستمر البنك في دعم تمويل الاقتصاد من خلال الحفاظ على معدل الاحتياطي الإلزامي عند 2% وسعر الفائدة الرئيسي عند 3%، استمر البرنامج الخاص

1 البنك الدولي، تسريع الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري، تقرير المرصد الاقتصادي للجزائر، الجزائر، ربيع 2021، ص. 2.

بإعادة التمويل بقيمة 2.100 مليار دينار حتى يونيو 2022، وتم سداد 463.39 مليار دينار منه في عام 2022، كما أدت العودة إلى السياسة النقدية الطبيعية في أكتوبر 2022 إلى استرجاع 300 مليار دينار من السيولة لتجنب التضخم المحتمل، كما أسهم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري بين نهاية يوليو ونهاية سبتمبر 2022، والذي ارتفع بنسبة 4.1% مقابل الدولار الأمريكي و 7% مقابل اليورو، في خفض التضخم المستورد على المدى القصير، والذي ساهم بنسبة أكثر من 70% في التضخم الكلي لعام 2021 و 61.7% لعام 2022، وارتفع مستوى السيولة المصرفية بنسبة 47.63% في عام 2022 ليصل إلى 1.966,41 مليار دينار مقارنة بـ 1.331,95 مليار دينار في عام 2021، سجلت الكتلة النقدية (M2) نموا بنسبة 14.34% في عام 2022، مدفوعة بزيادة في المجمع النقدي (M1) بنسبة 12.91%، كما عرف التداول النقدي خارج المصارف ارتفاعا طفيفا، حيث تطور بنسبة 10.14% في عام 2022 مقارنة بـ 9.35% في العام السابق، وظلت حصته من الكتلة النقدية (M2) مرتفعة بنسبة 32% في عام 2022 مقابل 33% في عام 2021.

المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية وبرامج التنمية 2020-2024

وضع الرئيس تبون خريطة طريق سياسية إدارية تضمنت مراجعة الدستور، والتي تمت المصادقة عليها عبر استفتاء شعبي في نوفمبر 2020، وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة في عام 2021، كما حددت خطة عمل الحكومة للفترة 2020-2024 أولويات بناء اقتصاد متنوع يخلق فرص عمل وثروة تتماشى مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية للبلاد.

برنامج الإصلاح الإداري والسياسي 2020-2024

1 بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2023، ص.ص. 5-6.

برنامج الإصلاح الشامل في الجزائر يتضمن خطة طموحة لدعم المؤسسات الصغيرة والناشئة، مع التركيز على الرقمنة في الجهاز الإداري وتبني سياسة الاقتصاد الأخضر. هذه المبادرات تهدف إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة، خاصة للشباب.

كما يتضمن البرنامج تحسين مناخ الأعمال من خلال إصلاحات في القطاع المصرفي والمالي والجبايي، مما يعزز من جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية والمحلية وتسريع الاستثمار في المناطق النائية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، لمواكبة الأولويات الاستراتيجية الجديدة للحكومة، التي تم التعبير عن جزء كبير منها في محاور إطار التعاون الاستراتيجي 2019-2021. مع التركيز على ترشيد الجهاز الإداري من خلال مكافحة الفساد وضمان استقلالية القضاء. أين تم إعداد قانون بشأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في الإدارة العامة، مما يزيد من ثقة المواطنين في الحكومة.

قامت منظومة الأمم المتحدة بتكليف دعمها لتتوافق مع توجهات التنمية الجديدة في عام 2020، عززت الأمم المتحدة وجودها في المجال الاقتصادي ببرامج لتعزيز ريادة الأعمال وتشغيل الشباب، مما أدى إلى توسيع التعاون مع وزارات مختلفة وتم تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج توظيف لدعم الوكالة الوطنية للتشغيل والجامعات والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في 6 ولايات¹، كما وافقت الأمم المتحدة على برنامج الاقتصاد الدائري الأخضر لدعم خلق وظائف دائمة ومرافقة الشباب والنساء في القطاعات الناشئة

Organization internationale du travail Tawdif : De l'université au monde 1
du travail, sur le lien <https://www.ilo.org/fr>

أطلق أيضا مشروع لدعم وزارة الفلاحة والصيد لتطوير استراتيجية وطنية للأمن الغذائي والاستجابة لتداعيات كوفيد-19، وبعد تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجديد (CNESE) كمؤسسة استشارية، طورت الأمم المتحدة شراكة لتقديم خبرتها في التفكير الاستراتيجي الذي توج بتوقيع اتفاقيات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتطوير أدوات السياسة العامة للتنمية البشرية المستدامة، وإعداد التقرير الوطني عن التنمية البشرية، والنظام البيئي لريادة الأعمال.

ان هذه المشاريع والدراسات تدخل ضمن إطار التعاون الجديد 2022-2026 لدعم الحد من عدم المساواة وكسب الثقة في الادارة بما يتماشى مع أجندة 2030، لدعم أولويات خطة عمل الحكومة في مجال مكافحة الفساد الإداري وإرساء دعائم الحكم الرشيد، كما ساهمت الأمم المتحدة في إعداد مشروع قانون بشأن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.¹

المطلب الثالث: دور الادارة الالكترونية في تعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر والوقاية من الفساد الاداري

أ- خصائص الإدارة الإلكترونية في الجزائر:

تتميز الإدارة الإلكترونية بعدة خصائص فريدة تسمح بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة وتضمن الاستقرار في النظام السياسي الجزائري وهو ما أكد عليه رئيس الجمهورية في خطابه حين قال أنا من سنتين وأنا ألح الرقمنة ثم الرقمنة وذلك للخروج من الضبابية حيث تعمل على تحقيق الثقة بين المواطن والإدارة ويكون المجتمع فاعلا في العملية الإدارة عن طريق مراقبة اعمال الجهاز الإداري والتبليغ عن الاختلالات ومن بين خصائصها ما يلي :

1 الأمم المتحدة، لحة عن نتائج إطار التعاون الاستراتيجي، التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة، الأبيار: الجزائر، 2020، ص.20

إدارة بلا ورق: حيث تعتمد على البريد الإلكتروني في المعاملات والرسائل بين الإدارات وبين المواطن والإدارة، الأرشفة الإلكترونية، الرسائل الصوتية، الأدلة والمفكرات الإلكترونية، ونظم المتابعة الإلكترونية عن بعد ولقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا في هذا المجال نظرا للإرادة السياسية التي فرضت الإدارة الإلكترونية والرقمنة¹

إدارة بدون هياكل: حيث تتضمن الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية، استخدام الهاتف المحمول، العمل عن بعد، والتعامل مع المؤسسات الافتراضية مما يقلل بشكل كبير من التكاليف المرتبطة بتوفير أماكن الاجتماعات والبروتوكولات الرسمية.

إدارة بلا حدود زمنية: تعمل على مدار اليوم، الأسبوع، الشهر، والسنة، دون التقيد بحدود زمنية محددة، تعمل باستمرار. حيث تضفي على العمل الإداري توفير الجهد وتقديم الخدمات في وقت قصير.

استخدام نظم تكنولوجية متطورة: تعتمد على المؤسسات الشبكية والذكية التي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة المخزنة مسبقا في قاعدة البيانات وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون حين امر بتسريع العمل للدخول في المرحلة الثانية من عملية الرقمنة². إدارة الملفات والوثائق إلكترونيا: فبدلا من الحفظ والكتابة التقليدية، يمكن للأرشفة الحديث ان يحفظ البيانات من دون تلف او الحاجة لتوفير المكان للتخزين مما يزيد من كفاءة الإجراءات الإدارية ويساهم مشروع الجزائر في تبني الرقمنة في تسريع الإجراءات الإدارية وتحسين كفاءتها، مما يعزز من فعالية الخدمة المقدمة للمواطنين.

التركيز على الإجراءات التنفيذية والإنجازات: تركز على تحقيق النتائج بفعالية على أرض الواقع حيث تقوم الجهود الجزائرية على تذليل العقبات الإدارية التي تحول دون تحقيقها السرية والخصوصية: تمتلك برامج لحجب المعلومات والبيانات المهمة، مما يضمن عدم إتاحتها إلا لأصحاب الصلاحية باستخدام كلمات المرور مثل المعلومات الشخصية³

1 الإذاعة الجزائرية على موقع: <https://news.radioalgerie.dz/ar>

2 اجتماع مجلس الوزراء يوم الاحد 04 فيفري 2024 " رئيس الجمهورية يأمر بتسريع وتيرة العمل للدخول في المرحلة

الثانية من الرقمنة" على موقع: <https://www.aps.dz/ar>

3 المرسوم الرئاسي رقم 20-05 المؤرخ في 05 جانفي 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، الجريدة الرسمية رقم 04، سنة 2020

الرقابة المباشرة والصادقة والكفاءة في الخدمات: توفر مراقبة مواقع العمل المختلفة عن طريق الرقابة الإلكترونية عن بعد كما تمثل مشاريع الرقمنة، مثل رقمنة مصلحة الحالة المدنية، جزءا من استراتيجية شاملة لتعزيز الحكومة الإلكترونية في الجزائر. من خلال هذه المبادرات، تسعى الجزائر إلى تحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتقريبها من المواطنين، مما يعزز الشفافية والرضا المجتمعي

دعم اتخاذ القرار: تساهم في عمليات اتخاذ القرار، وتطوير المعارف البشرية، وتزويدها بالمهارات والمعارف الملائمة للعالم الرقمي عبر تحري الدقة توفير البدائل والمعلومات للتصرف الأمثل والسريع ان تطلب الأمر.1 وتزود قاعدة البيانات الالكترونية المؤسسات بالمعلومات والاتصالات وأدوات التحليل اللازمة لأداء دورها كما ينبغي، مما يؤدي إلى زيادة المعرفة وتعدد البدائل أمام متخذي القرار وتقليل حالة عدم اليقين التي تحيط ببيئة صنع القرار، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تجربة الجزائر في مجال الرقمنة، وكيف عززت التحول الإلكتروني من مساعي البرامج الوطنية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية التي كرست السلطات العامة الوطنية في سبيلها جهودها لتعميم تطبيقات الإدارة الإلكترونية في مختلف المرافق العامة للدولة، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، بهدف تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق النفع العام، حيث بدأت عملية رقمنة مصلحة الحالة المدنية في البلديات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 5، مما شكل نقلة نوعية في سبيل الارتقاء بالخدمة العمومية، بدأت هذه العملية في 2011 باعتماد أول بلدية إلكترونية وإطلاق وزارة الداخلية لمشروع "المواطن الإلكتروني"، حيث أصبح بإمكان المواطنين استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية، في إطار هدف الدولة الجزائرية لتقريب الإدارة من المواطنين وتحسين الأداء الوظيفي للمرافق، تم رقمنة بطاقة التعريف الوطنية، جواز السفر، ورخصة السياقة، وتم اتخاذ إجراء رقمنة بطاقة التعريف البيومترية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المتعلق بإعداد وتسليم وتحديد بطاقة التعريف الوطنية، بينما تمت عملية إصدار رخصة السياقة البيومترية بموجب القانون رقم 17-05 المتعلق بتنظيم حركة المرور وسلامتها وأمنها.2

1 نوال بن قلوب، الإدارة الالكترونية دعامة لترشيد السياسة العامة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، ع.01، 2022، ص 1539

2 سامية منزر، زرقة بولقواس، الإدارة العمومية في الجزائر واستراتيجية تطبيق الإدارة الالكترونية فيها، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 12، ع. 01، 2020، ص. 36.

ب - البلدية الإلكترونية: تحسين التواصل والعلاقة مع المواطنين والإدارة في البلديات

في إطار تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطنين، قامت الجزائر بتطوير نظم الإدارة الإلكترونية بهدف تحسين وتسهيل التواصل وإدارة المعاملات في شتى المجالات، خاصة في المجال الإداري. هذه الرؤية تدعم توفير خدمات عامة أكثر كفاءة وسرعة، مما يعزز الثقة بين المواطنين والإدارة. تطوير الخدمات المدنية: تتضمن هذه المبادرات إصدار شهادات الميلاد، بطاقات الهوية البيومترية، وغيرها من الوثائق المدنية. حيث يساهم هذا التطوير في تقليل الروتين الإداري، خفض تكلفة إنجاز المعاملات، وتسريع وقت الإنجاز، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء الإدارة العمومية.

الرقمنة ودور القيادة السياسية: تجسد التحول الرقمي في الإدارة بقيادة النظام السياسي الجزائري، تحت إشراف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. إذ تم فرض وتعميم تقنية قواعد البيانات والمعلومات في البلديات من خلال مفهوم "البلدية الإلكترونية" التي تعتمد على كفاءة الخدمات إذ تقدم البلدية الإلكترونية خدماتها للمواطنين بطريقة أكثر كفاءة وفعالية، مما يحسن من تجربة المواطن في التعامل مع الإدارة.¹

الوصول السهل: يمكن للمواطنين الوصول إلى هذه الخدمات عبر المواقع الإلكترونية للبلديات المتصلة بشبكة الإنترنت، مما يوفر انسيابية أكبر في تقديم الخدمات على المستوى المحلي والإقليمي.

تأثير إيجابي على الحياة اليومية: يسهل هذا النظام الحصول على الخدمات البلدية التي لها اتصال مباشر بحياة المواطنين اليومية، مما يساهم في تحسين نوعية الحياة.

1 حجة عبد العالي، مناصرة شهرزاد، البلديات الإلكترونية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11، سنة 2019، ص ص. 47-50.

من خلال تبني الإدارة الإلكترونية، تسعى الجزائر إلى تطوير العلاقة بين الإدارة والمواطنين، تحسين الخدمات العامة، وزيادة كفاءة الأداء الإداري. هذه المبادرات، بقيادة رئيس الجمهورية، تضع الجزائر على مسار التحول الرقمي الذي يساهم في تعزيز التنمية المستدامة والشاملة.

الخاتمة

الخاتمة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية مستدامة تضمن الاستقرار السياسي ومعالجة مشاكل الإدارة ومكافحة الفساد الإداري بما يساهم في تركيز مبادئ العدالة الاجتماعية لكافة مواطنيها، إلا أن الأنماط التقليدية في التسيير والمعتمدة في الجهاز الإداري في الجزائر ساهمت بشكل كبير في ضعف وتدني مؤشرات الاستقرار في النظام السياسي الجزائري بفعل عدم إسهام مخرجات الإدارة بفعالية في تحقيق العملية التنموية انطلاقاً من الرداءة الإدارية إلى انعدام أو فقدان الثقة بين الإدارة والمواطن ما كان له الانعكاس السلبي والذي أضر بالنظام السياسي الجزائري.

فقد أصبح الخيار الاستراتيجي الوحيد في ظل التحديات المعاصرة التي يواجهها النظام السياسي في الجزائر هو تغيير النمط التقليدي، واعتماد الأسلوب الأنسب في تحقيق الجودة الشاملة في الإدارة الجزائرية وفق متطلبات وخصائص الحكم الراشد من خلال استحداث وتسطير قوانين فاعلة في مكافحة الفساد واستراتيجيات تدعم مكانة المنظمة الشفافية للنزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته والاهتمام بإدراج الإدارة الالكترونية في كل المرافق والأجهزة الإدارية كأساس يمكن عن طريقها أن يتكيف النظام السياسي مع المستجدات العالمية وتحقيق الاستقرار بالإضافة إلى تعزيز آليات الرقابة التي يمكن للمجتمع المشاركة فيها مما يضفي طابع الديمقراطية التشاركية ويساهم في كسب الثقة والرضا الاجتماعي والسياسي وكذا الإداري.

فكل هذه العمليات من شأنها أن تسهم في تحسين مردودية العملية الإدارية وتحسين مخرجات الجهاز الإداري والحد من الفساد، وتعمل على تحقيق الاستقرار السياسي في النظام الجزائري ومن النتائج المتوصل إليها ما يلي:

أن علاقة الفساد الإداري بالاستقرار هي علاقة النظام الإداري بالنظام السياسي كون أن النظام الإداري هو الجهاز الواصل بين الدولة والمجتمع فكل عيب يشوب هذا الجهاز يعود على النظام السياسي وينعكس على الاستقرار فيه.

ان البحث في التنظيم الإداري في الجزائر يجعلنا نستنتج أن النظام الإداري الذي ورثه النظام السياسي الجزائري غداة الاستقلال كان له تداعيات على استقرار النظام وكان عاملاً رئيسياً في تفشي ظاهرة الفساد الإداري.

ان العمل على التطور الاقتصادي دون مراعاة وتوفير البيئة الإدارية الحقيقية القادرة على رفع الإنتاجية لن تزيد النظام السياسي الا برامج تنمية أخرى مما يزيد من التكلفة في الحد من سلبات الجهاز الإداري ومكافحة الفساد في الإدارة.

إن عملية إصلاح الإدارة في الجزائر تتطلب تكاثف الجهود بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. كما يجب التنويه أن الإصلاح الإداري يقوم على تفعيل آليات الحكم الرشيد وبرامج التمكين والتطوير في الجهاز الإداري، وسياسات الحد من العوائق والمتمثلة في البيروقراطية. كما يجب تحقيق التوازن بين هذه العناصر لتحقيق إدارة جيدة مما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر.

يمثل التحول إلى الإدارة الرقمية في الجزائر خطوة حاسمة نحو تعزيز كفاءة العمل الحكومي والإنتاجية الوطنية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالبنية التحتية التقليدية. بالإضافة إلى تحسين التواصل والابتكار، يضمن هذا التحول سرية المعلومات ودعم اتخاذ القرارات بفعالية. يتطلب هذا التحول استثماراً في التكنولوجيا وتدريب الموظفين لضمان تحقيق الفوائد المرجوة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

التوصيات

لعل من بين أهم التوصيات على ضوء الأطروحة التي قد عاجلت أهمية إصلاح النظام الإداري كعامل محوري لتحقيق الاستقرار السياسي والحد من الفساد الإداري، ضرورة تبني استراتيجية الإدارة الإلكترونية كجزء من مواكبة متطلبات الحركة والتطور، والتي تعتبر أساساً مهماً لتحسين أداء المؤسسات الحكومية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وضمان الشفافية. وبالتالي الوصول للتأييد والشرعية للنظام السياسي والاستقرار كنتائج حتمية، ومن بين أبرز التوصيات التي يمكن التركيز عليها تلك المتعلقة ب:

اصلاح النظام الإداري: من خلال التركيز على إعادة هيكلة المؤسسات الإدارية، بما في ذلك تحسين كفاءة العاملين وتبني أساليب حديثة في الإدارة، من خلال استخدام تقنيات التحليل المالي والإداري المتقدمة للكشف عن الأنشطة غير المشروعة وتسيير الموارد والممتلكات العمومية يجب ان يخضع للرقابة الإدارية والمساءلة بشكل دوري مما يعزز اليات الحكم الرشيد، والتركيز على احترام البنية القانونية والهيكلية للمؤسسة، وتكوين دوري لإطاراتها والعمال لتحسين الخدمات او المردودية.

مكافحة الفساد الإداري: يعتبر سن قوانين ردعية عاملاً هاماً لمكافحة الفساد وأساس ذلك التعامل بصرامة دون التساهل والتهاون في تطبيقها مع تعزيز دور المؤسسات الرقابية والمجتمع المدني في الكشف عن الفساد ومتابعته، مع تحري استقلالية هذه المؤسسات واعطائها صلاحيات اوسع وحرية في التحقيق والتحري والرقابة.

العمل ضمن متطلبات الإدارة بالأهداف لا بالأزمات: يجب ان يكون للبرامج الحكومية مجموعة من الأهداف التي تحمل في طياتها توجه مستقبلي سواء على المدى القريب والبعيد.

تصميم برامج ومناهج تنموية تتسم بالحدثة وتتلاءم مع أي مستجدات تطرأ على الساحة الدولية، فضلاً عن ضرورة الاستخدام الرشيد لتكنولوجيا المعلومات وتفعيلها في الأنشطة الادارية والسياسية.

تبني استراتيجية الإدارة الإلكترونية: من خلال تطبيق مبادئ الإدارة الإلكترونية بشكل واسع في مختلف المعاملات والقطاعات الحكومية، للتقليل من البيروقراطية وتحسين الخدمات العامة، وكذا ضمان الشفافية وتوفير الوقت والجهد والمال، من خلال مقارنة تركز على الانعكاس الاجتماعي والاقتصادي على حياة المواطن ومختلف احتياجاته الادارية.

تعزيز الشفافية والمساءلة: خاصة بما يتعلق بتشجيع الشفافية في إدارة الأموال العامة والمشاريع الحكومية، مع تفعيل آليات للمساءلة والمراقبة المجتمعية وإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في اطار تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية.

تقييم الأجهزة الإدارية باختلاف نشاطها عن طريق استحداث تطبيقات تعطي الصلاحية للمواطنين بالتقييم وفق خاصية النجوم او الأرقام من 0 الى 10.

التوازن بين التنمية الاقتصادية والإدارية: ضرورة مراعاة توفير بيئة إدارية مناسبة لنجاح خطط التنمية الاقتصادية، مما يسهم في استدامة المشاريع التنموية ورفع إنتاجية الدولة، مع رفع العراقيل الادارية والبيروقراطية على مختلف المشاريع التنموية او الاقتصادية، التي يمكن أن تحسن المستوى المعيشي للأفراد، وتوفر بيئة صحية خصبة لدوام التنمية.

ضمان التوازن بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني: يلعب تشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً هاماً لتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفساد الإداري، كما يقوم نشر الوعي بين أفراد المجتمع بضمان النزاهة والعمل بمصادقية وترسيخ مبدأ

ضرورة التبليغ عن الفساد من جهة، وأيضاً ضمان فرص شغل في القطاع الخاص مع تأطيرها بترسانة قانونية تضمن حق العامل ومن المالك للمؤسسة على حد سواء.

تسهم هذه التوصيات في تعزيز الاستقرار السياسي من خلال توفير دعائم ترتكز على ترسيخ مفاهيم التطور والتكيف ومراعات الحركية، ومن جهة أخرى تسهيل الخدمة وتوفير العناء على المواطن ما ينعكس ايجاباً على مستوى ونوعية معيشته داخل المجتمع لتولد شعور من الرضا يترجم كتأييد لمؤسسات الدولة والنظام السياسي بالتالي الاستقرار والتنمية المستدامة والتطور.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجداول

أ - قائمة الأشكال

- رسم توضيحي 1: الأسباب الداخلية والخارجية لمتغير الفساد الإداري 25
- رسم توضيحي 2 : يوضح الترتيب العالمي للجزائر على مؤشر مكافحة الفساد 82
- رسم توضيحي 3 : يوضح مؤشرات التحول لسنة 2022 85
- رسم توضيحي 4: معامل الفساد في الدول من اللون الأحمر الأكثر فسادا إلى الأزرق الأقل فسادا .. 90
- رسم توضيحي 5 : احصائيات منظمة الشفافية خلال السنوات 2012 - 2020 91
- رسم توضيحي 6: يوضح مقومات الحكم الرشيد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 127
- رسم توضيحي 7 : يوضح خصائص الحكم الرشيد حسب البنك الدولي 128
- رسم توضيحي 8: العلاقة بين عناصر الحكم الرشيد في الجزائر 146

ب - قائمة الجداول

- جدول 1 : يوضح نظرة المواطنين تجاه النظام السياسي 74
- جدول 2 : يوضح نسبة التهميش والبطالة الناتجة عن سوء التخطيط وضعف التنسيق ... 75
- جدول 3 : احصائيات الانتخابات المحلية لسنة 2021 81
- جدول 4 : يوضح فاعلية الإجراءات لمنع الفساد 84
- جدول 5 : نسبة تفشي الفساد والرشوة في الجهاز الإداري في الجزائر 88
- جدول 6: استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980 - 1984 95
- جدول 7: تطور بعض المؤشرات خلال فترة 1986-1988 99
- جدول 8: استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 100
- جدول 9: يوضح الانفاق المخصص للاستثمارات فترة 2005 - 2009 111
- جدول 10: يوضح معطيات المشاركة السياسية 2002-2014 115

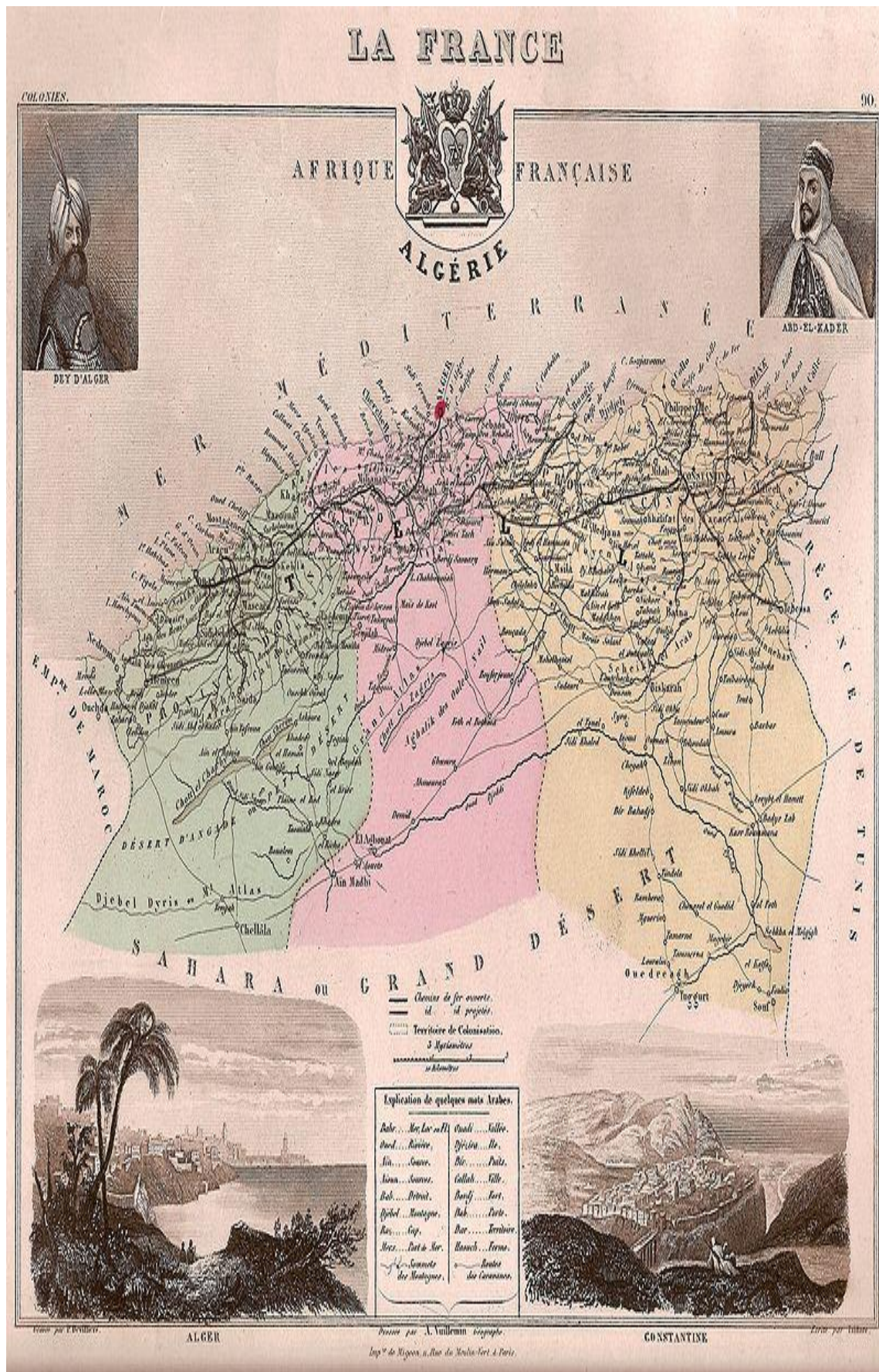
قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

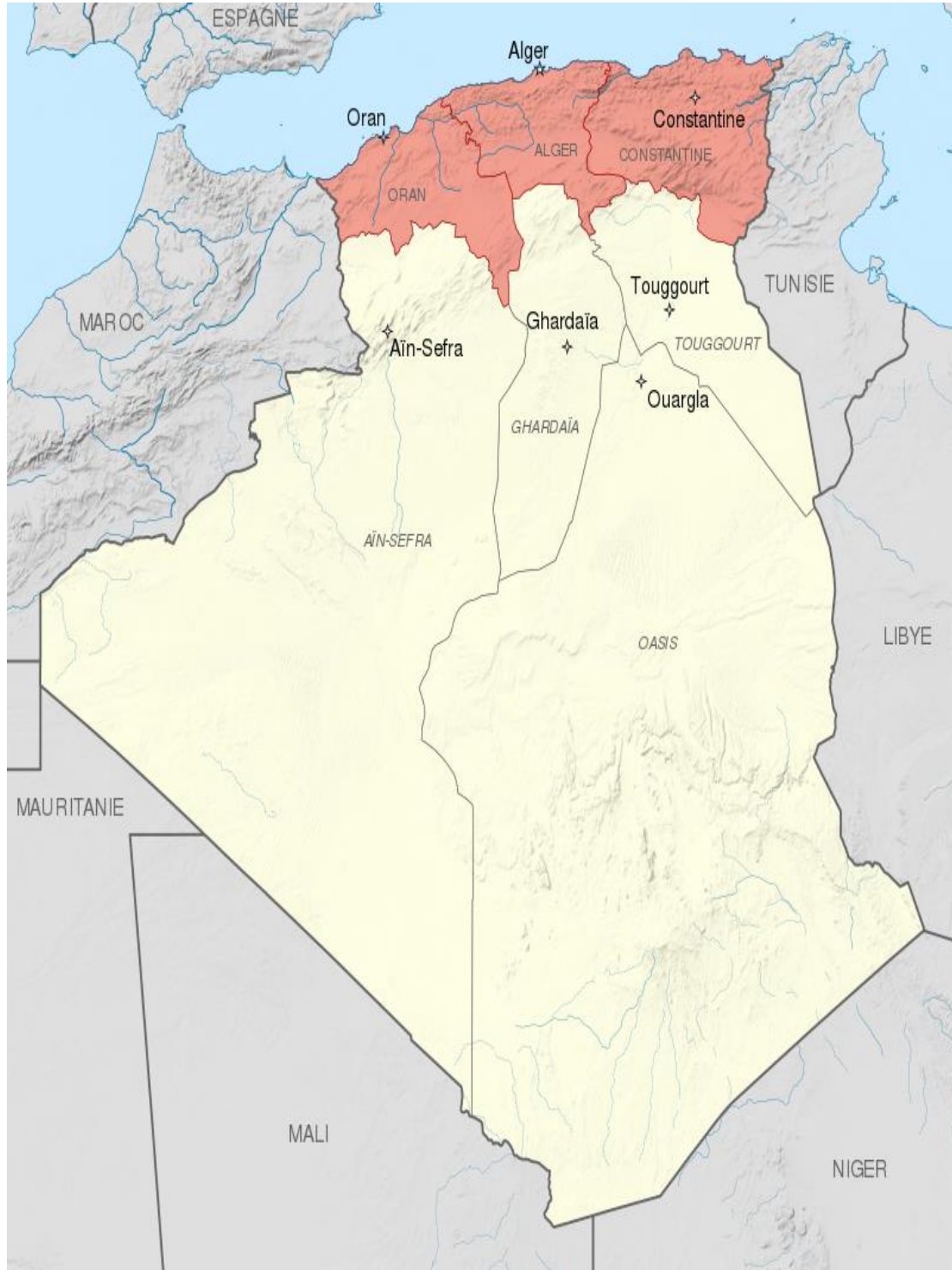
ملحق رقم 01: أنواع الفساد وفق تعدد الدراسات

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	سرعة المعالجة	كلفة المعالجة	درجة العلنية
الفساد الصغير / الجزئي	أجهزة وإدارات محددة وموظفين محددين	جزئي ومحدود بأفراد	متوسط الاكتشاف	يعالج بسرعة	بسيط متوسط الى مكلف	واضح
الفساد الكبير	عدد كبير من كبار المسؤولين	فساد شامل التأثير وعلى نطاق واسع	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار السياسيين والقادة	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	مكلف	غير واضح وكثير الغموض
الفساد الإداري	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود وشامل التأثير	صعب الاكتشاف	بطيء المعالجة	يكون مكلف	غير واضح ويمتاز بالتعقيد
الفساد الثقافي والإعلامي	مؤسسات الإعلام ومراكز البحوث	التأثير شامل	صعب الاكتشاف ومعقد	بطيء المعالجة نسبيا	مكلف جدا	واضح ومعقد
الفساد المحلي	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	بطيء جدا ويحتاج إلى منهجيات عمل معقدة	مكلف جدا	واضح
الفساد الاجتماعي والتعليمي	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل التأثير	متوسط الإحساس واكتشافه	بطيء المعالجة جدا	مكلف جدا	واضح الى متوسط الغموض
فساد اقتصادي	منظمات الأعمال	شامل التأثير	سهل الاكتشاف	سريع المعالجة	مكلف	واضح

الشكل يوضح الخريطة الفرنسية المعتمدة والتي تظهر عمالات الجزائر الثلاث



الشكل يوضح خريطة التقسيمات الإدارية 1905 – 1955



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القران الكريم

الاتفاقيات:

الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

الاتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد

الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية

القوانين:

1. دستور الجزائر، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020.
2. دستور 2016، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، المطبعة الرسمية، 2016
3. دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر المؤرخ في 23 مارس 1985، المتضمن القانون الأساسي لعمال المؤسسات والإدارات.
4. دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 65-182 المؤرخ في 10 جويلية 1965، المتضمن تأسيس الحكومة، عدد 57
5. دستور الجزائر، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر المؤرخ في 10/09/1963، عدد 64.
6. القانون 01/06 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه، المؤرخ في 20 فبراير 2006، الجريدة الرسمية 14 المؤرخة في 08 مارس 2006.

7. القانون 15/11 المؤرخ في 2011/08/02، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخة،
2011/05/10
8. القانون رقم 15-247، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، 2015
9. قانون رقم 07-12 مؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1433 الموافق 21 فبراير 2012
10. القانون رقم: 08-22 مؤرخ في 4 شوال 1443 الموافق لـ 5 ماي 2022،
يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد 32 المؤرخ في 14 ماي 2022.
11. القانون رقم 22-22 المتمم للأمر رقم 06-03 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 85، سنة 2022.
12. القانون رقم 12-26 المؤرخ في 05 اوت 2023 يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، سنة 2023
13. المادة 173 والمادة 174 من المرسوم الرئاسي رقم 10 - 236، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية، سنة 2010
14. المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 03-105 المؤرخ في 17 مارس 2013
15. المادة 17 من دستور 2016، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الطبعة الرسمية، 2016.
16. المادة 204 من الدستور الجزائري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-
442 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020،
يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 82 المؤرخ في 30
ديسمبر 2020.

17. المرسوم الرئاسي رقم 132/94 المؤرخ في 29 ماي 1994
18. المرسوم الرئاسي رقم 02-55، المؤرخ في 05 فبراير 2002، الجريدة الرسمية رقم 09، 2002
19. مرسوم تنفيذي رقم 03 - 192 يحدد مهام المديرية العامة للإصلاح الإداري وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 30 الصادر في 30 أبريل 2003
20. مرسوم تنفيذي رقم 03-192 مؤرخ في 28 أبريل 2003 يتعلق بإحداث مهام وتنظيم المديرية العامة للإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية رقم 30 المرسوم الرئاسي رقم 12 - 23 المؤرخ في 05 أوت 2023 يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية
21. المرسوم الرئاسي رقم 20 - 42 المؤرخ في 02 ديسمبر 2020 ، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في إستفتاء أول نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية، رقم 82 ، لسنة 2020.

الكتب:

1. ابن منظور الإفريقي المصري، لسان العرب، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 2005.
2. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، دمشق بيروت: دار القلم، الدار الشامية
3. احمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الأنساق، ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1979.
4. احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مصر: مكتبة النهضة المصرية، 1956.
5. احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الاسكندرية: الدار الجامعية. 2002

6. إسماعيل قيرو وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
7. إسماعيل الشطي "وآخرون"، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المتحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 2004، ط2: 2006.
8. امين مشاقبة المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، عمان: وزارة التنمية السياسية، ط 01، 2010.
9. بلحاج صالح. "الجزائر.. آفاق التغيير بين الدوافع والموانع."، 2011
10. بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
11. بوحوش عمار، أبحاث ودراسات في السياسات والإدارة، المجلد الثاني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2007.
12. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر لغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
13. بودهان موسى. عملية تنظيم السلطة التنفيذية في ضوء التعديل الدستوري لعام 2008. كلية الحقوق بن عكنون، 2014.
14. بوعزيز يحيى، السياسة الاستعمارية من مطبوعات حزب الشعب الجزائري: 1830 - 1954، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
15. بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
16. بومدين طاشمة، مدخل الى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم، الجزائر: جسر للنشر والتوزيع، ط. 1 سنة 2013
17. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، سنة 2004

18. جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1978.
19. خلاف فاتح، تطور حركة الإصلاحات السياسية في الجزائر. الإصلاحات السياسية في الجزائر الواقع والأفاق..
20. خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة الى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2003
21. رائد المالكي، التداول السلمي للسلطة، بيروت: دار السنهوري، سنة 2016
22. سليم وآخرون، المشاريع الدولية لمكافحة الفساد بحوث ومناقشة ندوة المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط.1، 2006
23. سيد الهواري، الإدارة الأصول والأسس العلمية، القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1976.
24. صالح العامري، طاهر الغالي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأردن: دار وائل للنشر، 2010
25. صالح فؤاد، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر، الجزائر: دار رائد للكتاب، ط2، 2005
26. صالح فؤاد، مبادئ القانون الإداري الجزائري، بيروت: دار الكتاب اللبناني، 1983
27. صامويل هنتنجتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، تر: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقى، ط. 1، 1993
28. عادل رزق، " الإدارة الراشدة الحكم الجيد أو الحكومة"، عادل عبد العزيز وآخرون، الإدارة الراشدة والإصلاح الإداري والمالية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سنة 2009.
29. عادل عبد العزيز وآخرون، الإدارة الراشدة والإصلاح الإداري والمالية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009.
30. عامر الكبيسي، الفساد والعولمة، الرياض: المكتب الجامعي الحديث، 2005

31. عبد الحميد أحمد أبو سليمان، العنف وإدارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي، ط. 1، دمشق: دار الفكر، 2002.
32. عبد الحميد قري، الإدارة الجزائرية: مقارنة سوسيولوجية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008
33. عبد الرحمان تومي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق"، دار الخلدونية، الجزائر
34. عبد الرزاق مقري، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2005.
35. عبد القادر عبد العالي، تقييم حالة الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012
36. عبد اللطيف بن أشنهو، "عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق"، دور دار النشر، الجزائر، 2004
37. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الصناعي النشأة والتطورات الحديثة، بيروت: دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1999.
38. غالب غانم، حكم القانون، لقاءات ومحاضرات، المركز العربي لتطوير الحكم والنزاهة، 2006 / 2005
39. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في التنمية والتحليل، عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2001.
40. فوزي سامح، المساءلة والشفافية إشكالية تحديث الإدارة المصرية في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1999
41. فيريل هايدي، الادارة العامة منظور مقارن، تر: محمد قاسم القريوني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 1985
42. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1990.
43. ليلي البرادعي، الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي: الحكم الرشيد والتنمية في مصر، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2007.

44. محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، سنة 2017
45. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.
46. محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر: الولاية والبلدية 1516 - 1962، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2006
47. محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منطور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، لسان العرب، بيروت: دار صادر، جزء 05
48. محمد عبد الوهاب طارق، سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 1999
49. محمد فهم درويش، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الراشد، دار النهضة العربية، ط 01، 2010
50. محمد نصر هنا، عبدالرحمان الصالح، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، ط. 1، القاهرة: مطبعة الأطلس، 1985
51. محمود محمد معاير، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، عمان، دار الثقافة، 2011
52. مصطفى أبو زيد فهمي وآخرون، الإدارة العامة، الإطار العام لدراسة الإدارة العامة فن الحكم والإدارة في السياسة والإسلام والعملية الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2003.
53. مهدي حسن زويلف، سليمان أحمد اللوزي، التنمية الادارية والدول النامية، ط. 1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1993
54. موسى اللوزي، التنمية الادارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، عمان: دار وائل للنشر، ط. 1، 2000.
55. مولاي ملياني بغدادي، آليات مكافحة الفساد، الجزائر: دار القدس العربي، 2017
56. ناصر الدين وآخرون، الجزائر في التاريخ: العهد العثماني، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984

57. هاشم الشمري ايثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان: الأردن، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، السنة 2011

المجلات العلمية المحكمة

1. أحمد بوراوي- شهرزاد دراجي، معالجة الفساد في الجزائر: جديد الإستراتيجية الوطنية في مكافحة الفساد (السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته أنموذجا)، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بريك، المجلد 6، العدد 1، 2023
2. أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر، 1962-2004، مجلة الباحث، عدد 04، 2006.
3. أكرم عبد القادر بدر الدين، "الاستقرار السياسي في مصر"، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، يوليو 1982.
4. بن عيسى ليلي، "الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد"، أبحاث اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد: 14، ديسمبر 2013
5. بومدين طاشمة، التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد: 07، جوان 2012
6. تبون عبد الكريم، تدابير الوقاية من الفساد المتعلقة بقواعد سلوك وأخلاقيات الموظفين العموميين في القانون الجزائري، مجلة، القانون والمجتمع، المجلد 7، العدد 2، جامعة أحمد درارية أدرار، 2019
7. دور البرلمان في الوقاية من الفساد، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، الجزائر: مجلس الامة، 2006
8. رازقه عبد الغفور، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق"، مجلة الديمقراطية، العدد 05
9. سهام بن عبيد، خصوصية دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في محاربة الفساد من منظور القانون رقم 22-08، مجلة الحقوق والحريات، جامعة بسكرة، المجلد 11، العدد 1، 2023
10. صادقي نوال، دور الشفافية والمساءلة في مجابهة الفساد المحلي، مجلة الرائد في الدراسات السياسية، المجلد 1، العدد 2 تيارت: جامعة ابن خلدون، 2020

11. طهاري حنان، ترقية مقومات دولة القانون الحديثة في ضوء الإصلاحات الدستورية في الجزائر، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد السادس، العدد 02، جامعة عمار ثليجي، 2022
12. عبد الدين عمراوي، الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 01، 2022
13. عبد الرحمان بلعياط، "تحليل الأمر المتضمن للقانون الأساسي للوظيفة العمومية"، **الفكر البرلماني**، الجزائر: مجلس الأمة، عدد 114، الصادرة بتاريخ 2006/06/14
14. عبد الله بن عبد الكريم السالم، "الفساد الإداري في الدول النامية"، **مجلة البحوث الإدارية**، العدد 2، السنة 2003
15. عبد المعطي محمد عساف، "أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية: إطار نظري مقارنة"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة، العدد 36، فيفري 1982
16. عبد الهادي عباد، نصر الدين بن سادات. "أخلاق الإدارة العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. 534-548: (2021) 10.3
17. علاء الدين بالنور، التفاعل الوظيفي بين النظام الحزبي والنظام السياسي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 12، العدد 01، 2021
18. علي عبد القادر علي، **مؤشرات قياس الفساد الإداري**، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 70، فيفري 2008
19. غربي أحسن، "نسبة الاستقلالية الوظيفية للسلطات الإدارية"، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، العدد 11، 2015.
20. غربي أحسن، المحكمة الدستورية في الجزائر، **المجلة الشاملة للحقوق**، المجلد 1، العدد 1، 2021
21. غربي أحسن، مبدأ الأمن القانوني في التعديل الدستوري لسنة 2020، **مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد 02، 2023

22. فرطاس فتيحة، "عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين"، *مجلة الاقتصاد الجديد*، العدد 15، المجلد 02، 2016.
23. كريم زرمان. "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009". *مجلة أبحاث اقتصادية إدارية*، العدد 27، كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، 2010.
24. ليندة بودراهم، النظام القانوني للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: دراسة قانونية نقدية، *المجلة الأكاديمية للبحث القانوني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بجاية، المجلد 14، العدد 1، 2023.
25. مدروس نادية، ملوكي جميلة، واقع الإدارة بالمشاركة ودورها في تنمية الإبداع الإداري، *مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية*، العدد 08، المركز العربي ألمانيا برلين، 2019.
26. المرسي السيد حجازي، "التكاليف الاجتماعية للفساد"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 266، أبريل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
27. مسعودي عودة، تعزيز منظومة حقوق الانسان في الجزائر بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، *مجلة دراسات وابحاث*، المجلد 13، العدد 04، جامعة المدية، 2021.
28. مشري محمد الناصر، بقة الشريف، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية 2005 – 2010، *مجلة الاقتصاد*، العدد 57، 2017.
29. ناجي عبد النور، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية"، *مجلة دفاتر السياسة والقانون*، العدد 01، الجزائر: جامعة قاصديمرباح، 2009.
30. هاني توفيق، الشفافية والمساءلة رفاهية أم ضرورة؟، *الإصلاح الاقتصادي*، العدد 12.
31. هوشات فوزية، المشاركة في إعداد القرار الإداري، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 46، المجلد، جامعة الإخوة منتوري. قسنطينة، 2016.

الملتقيات الدولية والوطنية:

1. ابراهيم بوتخيل، مداخله تحت عنوان: تعزيز حماية الحقوق والحريات في التعديل الدستوري، الملتقى الدولي حول الدستور في خدمة المواطن: المحاور الكبرى للتعديل الدستوري يومي 05 و 06 أكتوبر 2020 ، مجلة المجلس الدستوري، العدد 14 ، سنة 2020
2. عكا نسيمه، "دور الحكم الراشد في التنمية - النيباد نموذجا -"، ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد والتنمية، جامعة سطيف، 04-05 افريل 2007
3. محمود عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايره"، ورقة قدمت لندوة: الفساد والحكم والصالح في البلاد العربية، مناقشات وبحوث الندوة الفكرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006
4. مراد مولاي الحاج، " الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي - حالة الجزائر - «، الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجية التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف
5. عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، 2008.

الرسائل الجامعية:

أولاً: أطروحات الدكتوراه

1. ابرادشة فريد، "الحكم الراشد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، تنظيم سياسي وإداري، 2014
2. براهيم عبد الرزاق، الآليات المستحدثة في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، قسم الحقوق، 2021/2020
3. بوقاسم أمال. "تأهيل المرفق العام وتحديات اصلاح الخدمة العمومية في الجزائر 2013-2016: دراسة استطلاعية لأراء أساتذة وطلبة." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2017/2018
4. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.

ثانياً: مذكرات الماجستير

1. ليلي لعجال، " واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي " مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.
2. أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001،
3. أحمين شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2001 .
4. ازروال يوسف، " الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية "، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2009/2008
5. إسراء أحمد إسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007، مذكرة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2007

6. إمنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الرشيد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2006 / 2005
7. اية صياد، " الإصلاح الإداري في الجزائر في الجزائر 1999-2007 دراسة حالة المنظومة التربوية "، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008 / 2007.
8. بلخير أسيا، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق الجزائر نموذجاً، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009
9. بمحافظة العاصمة عمان من وجهة نظرهم، **مذكرة ماجستير في الإدارة والقيادة والتربوية**، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2008/2007
10. بن عبد العزيز خيرة، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد _ أنموذج المنطقة العربية _ "، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007/2006
11. بن نعيم عبد اللطيف، " دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية"، **مذكرة ماجستير**، قسم العلوم الاقتصادية
12. حسين عبد القادر، " الحكم الرشيد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية "، **مذكرة ماجستير**، تلمسان، قسم العلوم السياسية، 2012/2011
13. حنان علي عبد السلام القطراني، المشاركة في إتخاذ القرارات الإدارية وعلاقتها بالإلتزام التنظيمي، **مذكرة ماجستير**، كلية الاقتصاد قسم الإدارة، جامعة بنغازي. 2014
14. زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، **مذكرة ماجستير**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996
15. زرنوج يسمينه، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة تقييمية -، **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005

16. سليم بركات، "الحكم الراشد من منظور الالية الافريقية للتقييم من طرف النظراء"،
مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم الحقوق، 2008/2007.
17. شاري محمد، الإدارة العامة والسلطة السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة
الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008/2007
18. صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح، مذكرة ماجستير، جامعة
الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2008 / 2007
19. عبد الرحمان تومي، واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات
الاقتصادية في الجزائر 1980 - 2000، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة
الجزائر، 2001
20. عربوي مصعب، "واقع الحكم الراشد في الدول العربية: دراسة تحليلية في المؤشرات
السياسية والاقتصادية"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، ص 80.
21. عماد الدين اسماعيل مصطفى نجم، ظاهرة الفساد الاداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز
على الرشوة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم
الادارة العامة، جامعة القاهرة، 2003
22. غضاب سهام، "الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر"، مذكرة ماجستير،
جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2013/2012
23. كريمة بقضي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا -
دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، مقدمة لجامعة أوبكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص دراسات
اورومتوسطية، 2012/2011
24. محمدحليم لمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر دراسة وصفية تحليلية (رسالة
ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات
الدولية، السنة الجامعية 2002 / 2003
25. موزاي بلال، الاستثمار والتنمية الاقتصادية تجربة الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم
الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003

26. ورشاني شهيناز، " دور الحكم الراشد ومتطلبات اصلاح الإدارة المحلية في الجزائر "، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2015/2014.
27. يسعد شريف صحراوي .مسألة المشروعية وتأثيرها على الإستقرار السياسي في الجزائر 1962-2009 رسالة ماجستير: تنظيم سياسي وإداري: جامعة الجزائر 3. كلية العلوم الإقتصاد وعلوم التسيير, 2009.
28. يوسف زدام، " دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2007/2006

الملتقيات باللغات الأجنبية:

1. ADAMS, Nathan P. Institutional legitimacy. Journal of Political Philosophy, 2018, vol. 26, no 1
2. AHMED, Jasem Mohamad. Democracy and the problem of peaceful transfer of power. Journal of Al-Farahidi's Arts, 2012, vol. 4, no 10,
3. AKACEM Kada. MACRO ECONOMIC STABILIZATION REFORM IN ALGERIA: 1990-2011.
4. Ake, Claude. "A theory of political integration." (1967) p 164.
5. Andvig, J. C and Fjeldstad, O. H. (2001). Corruption A review of contemporary
1. Background paper for UK Prime Minister's Strategy Unit, London 2005.
6. Beetham, David. Political legitimacy. The Blackwell companion to political sociology, 2001.
7. Bellal, Samir. "La régulation monétaire en Algérie (1990-2007)." el-Bahith Review 8.1 (2010)
8. Belmihoub .M .C, La réforme administrative en Algérie : innovations proposées et contraintes de mise en oeuvre, forum euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, tunis 15-17 juin 2005, sur le lien :

<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan030357.pdf>

9. BENTON HELEN, ENCYCLOPEDIA BRITANICA, LONDON, 1999
10. BOUVERESSE, Jacques. L'administration de l'Algérie à l'apogée de la colonisation (1898-1945): réflexions en forme de bilan. Vortrag im fr. Außenministerium in Paris, gehalten am, 2011, vol. 31
11. Carment, David. "Assessing state failure: implications for theory and policy." Third World Quarterly 24.3 (2003).
12. Carsten, Jeanne. "The 7 hidden reasons employees leave: How to recognize the subtle signs and act before it's too late." Personnel Psychology 59.1 (2006)
13. Casting François and Institut. "LA GOUVERNANCE : DÉFI D'UNE APPROCHE NON NORMATIVE, Revue Idara, n 30, institut maghreb Europe, Paris8
14. Christoph H. Stefes, (2007). Measuring, Conceptualizing, and Fighting Systemic Corruption: Evidence from Post Soviet Countries. Perspectives on Global, volume 2 Issue 1 2007.
15. Cojanu, Valentin, and Alina-Irina Popescu, "Analysis of failed states: Some problems of definition and measurement." The Romanian Economic Journal, Volume 2
16. David Beetham The Legitimation of Power. (England: Macmillan Distribution, 1991)
17. Dowding, Keith M., and Richard Kimber. "The meaning and use of 'political stability'." European journal of political research 11.3 (1983)
18. . Seealso Svensson, Palle, "Stability, Crisis and Break down: Some Notes. on the Concept of Crisis in Political Analysis." Scan dinavian Political Studies 9/2 (1986)
19. Duff, Ernest A., and John F. Mc Camant. "Measuring social and political requirements for system stability in Latin America." American political science review 62.4 (1968)
20. Duff, Ernest. "Measuring social and political requirements for system stability in Latin America." American political science review 62.4 (1968).

21. DUVAL, Jules. POLITIQUE COLONIALE DE LA FRANCE : L'ALGÉRIE : I. GOUVERNEMENT ET ADMINISTRATION. Revue des Deux Mondes (1829 - 1971), 1859, vol. 20, no 4.
22. Elaine Byrne, The Moral and Legal Development of Corruption: Nineteenth and Twentieth Century Political Corruption in Ireland, 2007
23. Englehart, Neil A. "Governments against states: the logic of self-destructive despotism." International Political Science Review 28.2 (2007).
24. Fabienne PETER, Political legitimacy. 2010.
25. Gabriel Almond Comparative Politics Today: A World View, Brown, 1974
26. Goldberg, Arthur S. "A theoretical approach to political stability." 64 th Annual Meeting of the American Political Science Association. Washington, DC September 2-7, 1968
27. Graycar. and Sidebottom. (2012), Corruption and control: a corruption reduction approach. Journal of Financial Crime, 19
28. Harris, Stanley G, " The Fifth Discipline: The Art and Practice of the Learning Organization", by Peter M. Senge." Human Resource Management 29.3 (1990).
29. Hill, Carolyn J, and Laurence E. Lynn. "Public management: A three-dimensional approach." (2009).
30. Hood, Christopher. "The blame game: Spin, bureaucracy, and self-preservation in government." The Blame Game. Princeton University Press, 2010.
31. Jack Snyder, From Voting to Violence: Democratization and Nationalist Conflict, New York: W. W. Norton, 2000.
32. JEWELL, Malcolm E. The legislative process in the United States. Random House, 1996.
33. John Rawls. "A theory of justice: the law of peoples", Revised Edition, and Collected Papers, Harvard University Press Cambridge, London, 1999.
34. Kalmo, Hent, and Quentin Skinner, eds. Sovereignty in fragments: The past, present and future of a contested concept. Cambridge University Press, 2010.

35. Katzenbach, Jon R., and Douglas K. Smith, *The wisdom of teams: Creating the high-performance organization*, Harvard Business Review Press, 2015.
36. Klitgaard, R. *Leadership under Systemic Corruption*. Paper presented to six Mekong Delta countries at a summit meeting in Vientiane, Laos. (2004)
37. Lan. HURD, Legitimacy and authority in international politics. *International organization*, 1999, vol. 53, no 2.
38. LEANDER, Anna. Conditional legitimacy, reinterpreted monopolies: globalisation and the evolving state monopoly on legitimate violence. Copenhagen Peace Research Institute, 2002.
39. Lencioni, Patrick M. *The advantage: Why organizational health trumps everything else in business*. John Wiley, 2012.
40. Lencioni, Patrick M. *The advantage: Why organizational health trumps everything else in business*. John Wiley & Sons, 2012.
41. Leon Hurwitz, 'Contemporary Approaches to Political Stability,' *Comparative Politics* 5/3 (1973).
42. Lipset, Seymour Martin. *Political man. The social bases of politics*. Vol. 492. London, 1960
43. LOEWENBERG, Gerhard. The influence of parliamentary behavior on regime stability: some conceptual clarifications. *Comparative Politics*, 1971, vol. 3, no 2.
44. Mansfield, Edward D., and Jack Snyder. *Democratization and civil war*. Vol5. Arnold A. Saltzman Institute of War and Peace Studies, 2008.
45. Margolis Eli. "Understanding political stability and instability." *Civil Wars* 12.3 (2010)
46. Martin loamma sahas, l'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance, l'expérience du programme coopératif institut sur la gouvernance en gouvernance, Ottawa, juin 1998
47. Mc Mullan, MA theory of corruption. *Socio logical Review*, 1961.

48. Means, Ingunn N. "Harry Eckstein, Division and Cohesion in Democracy: A Study of Norway. Princeton: Princeton University Press, 1966
49. Canadian Journal of Political Science / Revue canadienne de science politique 1.2 (1968).
50. Myint, U. (2000). Corruption: causes, consequences and cures. Asia-Pacific Development Journal, 7
51. R. Telman, Emergence of Bank Market Bureaucracy, Administration Development of Corruption in New States, Public Administration Review, Sep.1986
52. Reichheld, Frederick F., and Thomas Teal. "The loyalty effect: The hidden force behind growth, profits and lasting." Harvard Business School Publications (1996).
53. . Chr. Michelsen Institute, Bergen Reports research: CMI 7.
54. Rogow and Harold Lasswell, Power, Corruption and Rectitude. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.1966.
55. Ryan, Neal, et al. "Top-down organizational change in an Australian Government agency." International Journal of Public Sector Management 21.1 (2008): 26-44
56. Samuel Huntington, Political order in changing societies, U.S.A. Yale university press, 1979
57. Sanders, David, et al. "Government popularity and the Falklands War: a reassessment." British Journal of Political Science 17.3 (1987): 281-313 p289.
- i. Seymour Martin Lipset, L'homme et La Politique Paris : Ed Seuil, 1963
58. Scobell, Andrew. Projecting Pyongyang: The Future of North Korea's Kim Jong Il Regime. Vol. 7. Strategic Studies Institute, US Army War College p 08., 2008.
59. Sinek, Simon. Leaders eat last: Why some teams pull together and others don't. Penguin, 2014.
60. The Oxford English-Arabic dictionary of current usage, oxford university 1995,
61. Torppa, Cynthia B., and Keith L. Smith. "Organizational change management: A test of the effectiveness of a

- communication plan" Communication Research Reports 28.1 (2011): 62-73.
62. Tosi, Henry L., John R. Rizzo, and Stephen J. Carroll. Managing organizational behavior. Oxford: Blackwell, 1994.
63. Valts Kalniņš, Corruption : définition, causes et conséquences, tunisie, 2014.
64. Wagner III, John A., and John R. Hollenbeck. Organizational behavior: Securing competitive advantage. Routledge, 2020.
65. Walk, Tom. "Employee Engagement: Tools for Analysis, Practice, and Competitive Advantage by William H. Macey, Benjamin Schneider, Karen M. Barbera, and Scott A. Young." (2012): 207-210.
66. Wiarda, Howard., and Esther Skelley. Comparative politics: Approaches and issues. Rowman & Littlefield, 2007.

التقارير الدولية والوطنية:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سنة 2002.
2. تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقدم الإدارة العامة في إطار الإصلاح السياسات بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دراسة حالة حول الإصلاح السياسات، القاهرة، إدارة الدولة للتنمية الإدارية، 2011.
3. تقرير المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية

المواقع الالكترونية:

1. Corruption perception index in Algeria 2012-2018, sur le lien; <https://www.statista.com/statistics/1272288/corruption-perception-index-in-algeria/>
2. Focus on Corruption, Definitions, forms and cartography of corruption, Conseil de L'Europe, 22/11/2019, Disponible sur: <http://rm.coe.int/0900001680995272>

3. How does Algeria control corruption, sur le lien;
<https://corruptionrisk.org/country/?country=DZA#transparency>
i.<https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=21916149>
4. <https://corruptionrisk.org/>
5. Robert, Paul Paul Charles Jules. Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française: les mots et les associations d'idées. 1953. <https://dictionnaire.lerobert.com>
6. Sea Island, USA, July 09, 2004, Memorandum on Reforms in Algeria <https://sdg.iisd.org/news/g8-sea-island-summit-2004/>
7. World Bank. Helping countries combat corruption: The role of the world Bank. Washington DC: The World Bank. 1997. Retrieved from: <http://www1.worldbank.org//cor02.htm> .03 avril 2021
8. World data, Corruption in Algeria, sur le lien: <https://www.worlddata.info/africa/algeria/corruption.php>

المواقع الالكترونية بالعربية

1. تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2012-2020،
<https://www.transparency.org/en/cpi/2021/media-kit>
2. تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2021،
<https://www.transparency.org/en/cpi/2021/media-kit>
3. جلسة هامة للجنة اصلاح هياكل الدولة الجزائرية تستمر-7-أيام
<http://www.albawaba.com/ar>
4. خريطة فرنسية تُظهر عمالات الجزائر الثلاث بواسطة Alexandre Vuillemin
photograph of c. 1880 map - (1812-1880) وملكية عامة
و <https://commons.wikimedia.org/w/index.php?curid=1160038>
- يوم 29 سبتمبر 2023
5. رازقه عبد الغفور، " الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق "، مجلة الديمقراطية، من موقع:

- <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=629>.
6. السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته 2023 – 2027، ص15.
7. عبده جميل المخلافي، ملفات الفساد في الجزائر تعود إلى الواجهة (فضيحة السوناطراك)، على الرابط <https://p.dw.com/p/LtcZ> :
8. المجلس الدستوري الجزائري على الموقع www.conseil-constitutionnel.dz
9. من الموقع: <https://bti-project.org/en/reports/country-dashboard/DZA>
10. من الموقع: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/gdp>
11. منتدى المحاكم والمجالس القضائية، القانون الإداري، المركزية الإدارية بالجزائر، من موقع: www.tribunaldz.com/form/t1876-topic، يوم 20 أبريل 2023، على الساعة 12:15.
12. منتديات ستار الجيريا، القسم الدراسي التعليمي التقني والجامعي، هياكل التنظيم المركزي في الجزائر، مأخوذ من موقع: www.staralgeria.net/t4356-topic، 02 ماي 2023 على الساعة 19:51.
13. منظمة الشفافية الدولية، الناس والفساد دراسة مسحية في الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، كورالي برنغ منسقة الأبحاث في الأمانة العامة: <https://www.transparency.org> ص 14
14. موقع منظمة الشفافية الدولية، <https://www.transparency.org/en/what-is-corruption>، 03 avril 2021
15. وكالة الانباء الجزائرية، استرجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة شرط أساسي لتجسيد مخطط عمل الحكومة، فيفري 2020، من موقع: <https://www.aps.dz/ar/algerie/83704-2020-02-13-17-33-10>

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

1	مقدمة
	الفصل الاول الأسس النظرية والمفاهيمية لموضوع الفساد الإداري والاستقرار في النظام
12	السياسي
13	المبحث الاول الإطار النظري لمفهوم الفساد الاداري
13	المطلب الاول تعريف الفساد الإداري
19	المطلب الثاني: أنواع الفساد
22	المطلب الثالث: أسباب الفساد:
26	المبحث الثاني: ماهية الاستقرار السياسي
26	المطلب الاول: مفهوم الاستقرار السياسي:
35	المطلب الثاني: أبعاد الاستقرار السياسي:
39	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار السياسي
45	المبحث الثالث: الضبط المفاهيمي للنظام السياسي
46	المطلب الاول: تعريف النظام السياسي
49	المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي
51	المطلب الثالث: مكونات النظام السياسي
55	المطلب الرابع: عناصر تحليل النظام السياسي
	الفصل الثاني: الجهاز الإداري: مشكل الفساد الإداري وأهمية الاستقرار السياسي في
59	الجزائر
60	المبحث الاول: طبيعة التنظيم الإداري في الجزائر

المطلب الاول: التنظيم الإداري قبل الاستقلال	60
المطلب الثاني: التنظيم الإداري بعد الاستقلال فترة الحزب الواحد	66
المطلب الثالث: التنظيم الإداري خلال التعددية الحزبية.....	69
المبحث الثاني: انعكاسات الفساد الإداري على النظام السياسي في الجزائر 1999-2019	73
المطلب الاول: مشكلات الإدارة الجزائرية وانعكاساتها الاقتصادية	73
المطلب الثاني: مشكلات الإدارة الجزائرية من الجانب السياسي	80
المبحث الثالث: استراتيجيات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي والحد من الفساد	93
المطلب الاول: استراتيجيات النظام السياسي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي 1962- 1989	93
المطلب الثاني: أزمة النظام السياسي 1990 - 1999	103
المطلب الثالث: دور النظام السياسي في إحلال الاستقرار ومكافحة الفساد في الجزائر 1999-2019	106
الفصل الثالث: الإصلاحات والتدابير المقترحة لمكافحة الفساد وتعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر	118
المبحث الاول: مساعي النظام السياسي الجزائري في تجسيد الحكم الراشد من اجل ترقية أداء الجهاز الإداري 1999- 2019	119
المطلب الاول: تعريف الحكم الراشد	119
المطلب الثاني: مقومات وأسس الحكم الراشد	125

المطلب الثالث: تفعيل أبعاد الحكم الراشد في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة	132
المبحث الثاني: الاليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري وتعزيز الاستقرار السياسي في النظام السياسي الجزائري 2019-2024	138
المطلب الأول: الإدارة الرشيدة سبيل الاستقرار السياسي في النظام الجزائري 2019 - 2024	138
المطلب الثاني التعديل الدستوري الية لمعالجة النظام الإداري ودعم الاستقرار السياسي في الجزائر 2020 - 2024	142
المطلب الثالث: استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كالية لمحاربة الفساد الإداري ودعم الاستقرار السياسي في الجزائر	150
المبحث الثالث: رهانات الإصلاح الاداري وتعزيز الاستقرار السياسي في النظام الجزائري	154
المطلب الاول: رهانات الإصلاحات الاقتصادية مكسب في تطوير الادارة في الجزائر .	154
المطلب الثاني: الإصلاحات الإدارية وبرامج التنمية 2020-2024	157
المطلب الثالث: دور الادارة الالكترونية في تعزيز الاستقرار السياسي في الجزائر والوقاية من الفساد الاداري	159
الخاتمة:	165
قائمة الأشكال والجداول	171
قائمة الملاحق:	173
قائمة المصادر والمراجع	177
فهرس المحتويات:	202

الملخص:

يعد الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تهدد الاستقرار السياسي، إذ يؤدي إلى إضعاف كفاءة المؤسسات الحكومية، وله أثر كبير في زعزعة ثقة المواطنين في النظام السياسي، مما يفاقم الشعور بعدم العدالة ويعمق الفجوة بين المواطن والدولة، كما يعطل الفساد عجلة التنمية الاقتصادية، ويزيد التوترات الاجتماعية بسبب سوء توزيع الموارد والخدمات. إن الفساد الإداري في الجزائر يضعف قدرة الدولة على التعامل مع الأزمات بكفاءة، مما يزيد من هشاشة النظام السياسي الجزائري، ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، لذلك فإن مكافحة الفساد تعد ضرورة لضمان استقرار النظام السياسي وتحقيق متطلبات التنمية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الاستقرار السياسي، عدم الاستقرار في النظام السياسي، تحقيق التنمية في الجزائر

Résumé

La corruption administrative est l'une des situations les plus graves menaçant la stabilité politique. Elle affaiblit l'efficacité des institutions gouvernementales et a un impact majeur sur la confiance des citoyens envers le système politique, ce qui aggrave le sentiment d'injustice et creuse le fossé entre le citoyen et l'État. De plus, la corruption entrave le développement économique et exacerbe les tensions sociales en raison de la mauvaise répartition des ressources et des services. En Algérie, la corruption administrative affaiblit la capacité de l'État à gérer les crises efficacement, augmentant ainsi la fragilité du système politique algérien et menant à une instabilité politique. Par conséquent, lutter contre la corruption est essentielle pour garantir la stabilité du système politique et répondre aux exigences du développement en Algérie.

Mots clés : La corruption administrative, la stabilité politique, L'instabilité de système politique, Le développement en Algérie

Abstract :

Administrative corruption is one of the most serious challenges threatening political stability. It weakens the efficiency of governmental institutions and has a significant impact on citizens' trust in the political system, which exacerbates the sense of injustice and deepens the gap between citizens and the state. Moreover, corruption hinders economic development and increases social tensions due to the poor distribution of resources and services. In Algeria, administrative corruption undermines the state's ability to manage crises effectively, thus increasing the fragility of the Algerian political system and leading to political instability. Therefore, combating corruption is essential to ensure the stability of the political system and meet the demands of development in Algeria.

Key words: Administrative corruption, political stability, Instability of political system, Development in Algeria.